المناضل-ة

جريـــدة عماليـة نسويـة شبيبيـة أمميـــة

تحـرر الكادحيـن
من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية ■ مدير النشر : إسماعيل المنوزي ■ العدد : 45 ■ أبريل 2012 ■ الثمن : 5 دراهم ■ mounadila2004@yahoo.fr

بنكيران، قفاز الاستبداد والاستغلال إلى زوال

بالتدريج تتضح أمام أعين ملايين المغاربة حقيقة دور الحزب المستعمل من طرف الملكية حزبا رئيسا في حكومة الواجهة.

فالاختيارات الاقتصادية-الاجتماعية الكبرى، اختيارات التبعية للاتحاد الأوربي، التي ينتفع منها الرأسمال الأجنبي و ربيبه المحلي، و تؤدي ثمنها الجماهير الكادحة بؤسا و جوعا و مرضا وجهلا، تظل سارية المفعول. أبشع صورها الاجتماعية ما تطبل له وسائل الكذب الرسمية من مساعدة طبية للمعوزين، ليست غير معاملة قسم من المغاربة كمواطنين من الدرجة الثالثة.

ويستمر فرط استغلال الشغيلة بفرض أجور بؤس و ظروف عمل مُهلكة، و بتضخيم جيش المعطلين المقهور. وتُشن أكبر حملة تخريب بيوت الفقراء باسم "محاربة البناء العشوائي"، و يُترك ملايين فقراء القرويين لمصيرهم الكارثي ليس بفعل الجفاف بل بسبب تسخير ثروات البلد، برا و بحرا، لأقلية نهابة. أقلية تغدق عليها الامتيازات من كل نوع بذريعة " تشجيع القطاع الخاص لزيادة فرص العمل"، وما شابه من أضاليل لتسويغ جرائم إنزال النكبة بالسواد الأعظم من الشعب.

و لأن المقهورين يرفضون استمرار هذه السياسة البرجوازية، أيا كانت قفازات تنفيذها، يشتد القمع بالتدخل العنيف ضد النضالات العمالية و الشعبية، ويُنكل شر تنكيل بالمعطلين، و يُضيق الخناق على القوى المستقلة عن الدولة ، جمعيات و قوى سياسية، وتكمم الأفواه، و تسن قوانين قاتلة للحريات، منها من سيحمل توقيع بنكيران مثل قانون الإضراب، وقانون النقابات.

يغتر الحاكمون بخُدعهم، و بتباطؤ دينامية الكفاح، لا سيما حركة 20 فبراير، فيسارعون الى تصعيد الهجوم وتعميقه. لكن، لم يطرأ في واقع الكادحين ما يثنيهم عن مواصلة الكفاح، فمطالب حركة 20 فبراير و كل حركات الاحتجاج التي هزت المغرب لم تتحقق. و بعد شوط دام شهورا، تستوعب الجماهير دروس كفاحاتها، و تستعيد أنفاسها في أفق أشواط أشد ضراوة. فالتطلعات التي أيقظتها السيرورات الثورية بمنطقتنا وحفزتها لن تبطلها لا الوعود و لا الهراوة.

لقد دخل المغرب حقبة جديدة من تاريخه. سيتغير المغرب، و لا مهلة للنظام سوى في استمرار ضعف الكادحين تنظيميا. هذا الضعف المجسد في سطوة البيروقراطيات على منظمات النضال النقابي، و انعدام تنظيم فئات كادحة عريضة، و تأخر تبلور طليعة سياسية ثورية، حاملة لمشروع بديل جذري ذي مصداقية.

جيل جديد، من أكثر الفئات المقهورة تنوعا، غير مثقل بهزائم الماضي و إحباطاته، تدفق إلى ساحة الكفاح، و سيبني تجاربه و أدوات نضاله، و سيسير نحو أهدافه. قد يقتضي الأمر وقتا، لكنه حتمي.

وبقدر نهوض الثوريين بمسؤولياتهم، في تنظيم النضالات و توحيدها و تسييرها ديمقراطيا، ستقتصد حركة النضال الجماهيري جهد المراكمة، و تضمن السير في الوجهة الصائبة.

أقنعة الاستبداد تتساقط واحدة تلو الأخرى، وسيلتحق بنكيران بعبد الرحمان اليوسفي، و يزداد هامش المناورة ضيقا، وتتسع ساحة مواجهة الاستبداد و الاستغلال. الشرط الموضوعي يزداد ملائمة، و الشرط الذاتي يتحسن على نحو نوعي قياسا بعقود مضت.

إن مفتاح تغيير الوضع كامن في تغيير اليسار الجذري لذاته، بالتخلص من العصبويات، ومد جسور التعاون و العمل المشترك، ومطابقة الفعل للقول.

و من يعاكس هذا التوجه سيفوته قطاع الثورة لا محالة.

■ المناضل-ة

100 عام على معاهدة الحماية :قرن من تعاون الاستبداد والاستعمار

انسحاب "جماعة العدل و الاحسان" من حركة 20 فبراير: استجداء نصر من هزيمة

إلى أين يتجه اليسار في الاتحاد المغربي للشغل؟ وفي الساحة النقابية عامة؟

ميزانية حكومـــة معادية للتطلعات المشروعـــة لشعب مقهـــور

حملة الدولة لتخريب بيوت الفقـــراء، جريمة في سجل حافـــل

نهب ثروات البلد: النزيف متواصل

مؤامرة الاستبداد ضد نضال ساكنة بني بوعياش

نســـاء ورزازات في جحيـــم القروض الصغـــــــرى

نظام الكوطا والحركة النسائية بالمغرب

ضحايا الإعاقة: اضطهاد وكلام لتزويق الواجهة

100عام على معاده الحماية.. قرن من تعاون الاستبداد والاستعمار

حلت يوم 30 مارس 2012 الذكرى المئوية لإعلان الحماية الفرنسية على المغرب، في سياق مختلف تماما. سياق ثورات الشعوب التي أطاحت رؤوس أنظمة استبدادية أقامها الاستعمار وساهم في بقائها لأنها تخدم تبعية هذه البلدان الاقتصادية والسياسية للإمبريالية.

ستتعالى الأصوات في ضفتي المتوسط منوهة بالإنجازات العظيمة لنظام الحماية، في مجالات الاقتصاد وبناء الدولة العصرية.. في تناقض كامل مع أصوات الحراك الشعبي الذي يناضل من أجل دولة مدنية ومن أجل تنمية اقتصادية تلبي حاجيات الشعوب.

افتخار على الطريقة التي وصفها جون دريش في تقديمه لكتاب ألبير عياش "المغرب والسيطرة الفرنسية، حصيلة استعمار"، طريقة تستبطن المنظور الذكوري للنظام الاستعماري الذي يدعي انتشال المغرب من صورة " تأخر بلد نائم كـ"الأميرة الحسناء"، والتحديث الديناميكي الذي أحدثه الفارس الذي جاء ليوقظ الحسناء بلباقة؛ إنها حكاية مثيرة وشيقة، سواء بالنسبة للسياح الذين يبحثون عن كل ما هو غريب، أم بالنسبة لرجال الأعمال الباحثين عن توظيفات مضاربة، أو عن تقاعد مريح".

غير أن الواقع- كما أكد جون دريش- "أقل رومانسية من ذلك، فإذا كان المغرب متأخرا حقا، فقد تم الحفاظ على ذلك التأخر بعناية".

لقد حافظ نظام الحماية/ الاستعمار بعناية على تخلف البلد، فبعد 100 عام من توقيع معاهدة الحماية وأكثر من نصف عقد من "الاستقلال"، لا زال الشعب المغربي يناضل من أجل نفس المهام التي ناضل من أجلها عبد الكريم الخطابي والمقاومة المسلحة وجيش التحرير وبعدهم المهدي بنبركة ومحمود بنونة..؛ التحرر الوطني من التبعية للإمبريالية، وبناء اقتصاد يلبي حاجيات الشعب وليس مصالح الاتحاد الأوروبي والشركات المتعددة الجنسيات.

المديونية: 100 عام من استنزاف موارد البلاد

بعد 100 عام من معاهدة الحماية، لا زال المغرب في وضع يهدد بوضعه مرة أخرى تحت حماية ستكون أكثر كلفة من الأولى. العامل المتحكم لحدود الآن في علاقة المغرب مع الإمبريالية هي المديونية.

تشكل خدمة الديون الخارجية رافعة أساسية لرهن مقومات البلد الاقتصادية للرأسمال الأجنبي، حيث يتم تفكيك القطاع الصناعي الذي أدى الشعب ثمنه غاليا.. ويتم استملاك الأراضي والعقارات من طرف نفس الرأسمالي الأوروبي مع إضافة الخليجي.

مع بداية الثمانينات وتفجر أزمة مديونية العالم الثالث، فرضت مؤسسات الرأسمال العالمي على المغرب جملة إصلاحات (برامج التقويم الهيكلي)، يتم بموجبها التخلي عن تمويل الخدمات الاجتماعية والعمومية تحت نفس المبرر؛ يجب توجيه "الميزانية العمومية" العاجزة لتمويل خدمة الديون الخارجية، التي تمتص أكثر من ثلث ميزانية الدولة كل سنة.. كل سنة.

بعد مائة عام من التدخلات الاستعمارية بنفس المبرر، يجد المغرب نفسه في نفس الوضعية التي كان فيها قبيل توقيع معاهدة الحماية. فقد كان دور الاستدانة رئيسيا في استملاك الأراضي وحيازتها من طرف الأجانب منتصف ق 19. كما "كان قرض الدولة، بحق، عاملا حاسما في تفقير البلاد وزعزعة النظام الإنتاجي بفعل تزايد الضغط الجبائي، والذي لم يعد يقتطع من الإنتاج الصافي، وإنما صار يبلغ إلى سلب الفلاحين أدوات الإنتاج، ما يجعله، في بعض الأحيان، حائلا دون إمكانية الإنتاج البسيط". (التوسع الأوروبي والتغيير الاجتماعي في المغرب ق 16-19، محمد الناجي، ص 106).

وكانت القروض التي "يضطر" السلاطين إلى استدانتها لا تدخل المغرب إطلاقا، حيث توجه لتأدية فوائد البنوك الوسيطة أو أداء قروض سابقة، مما يضطر "الدولة المغربة" إلى الاستدانة مجددا.. وهكذا في دوامة جهنمية، تشبه إلى حد كبير الدوامة التي لا زال يتخبط فيها المغرب منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين.

بنظرة استعادية يلخص نفس المؤرخ "محمد الناجي"، خلاصة قرن من عقد الحماية

"دعا [جون دارموند] هاي إلى إصلاحات في مجالات كثيرة، تشمل الإصلاح الإداري، والإصلاح الجبائي، وإنشاء وسائل الاتصال وتحرير المبادلات الداخلية والخارجية. وإننا، ونحن نقرأ هذه التوصيات الواردة في كثير من الوثائق، لنلمس الشبه بينها وبين التوصيات التي وجهتها المؤسسات المالية العالمية إلى المغرب في نهاية القرن العشرين. (نفس المرجع، ص133).

إذا كان رهن البلاد للخارج واستنزاف ثرواته وخيراته لأكثر من قرن فيما السواد الأعظم من الشعب يعاني الفقر والحرمان، من الإنجازات العظيمة للحماية، فكيف ستكون آثارها التدميرية إذن.

100عام من تعاون الإمبريالية والاستبداد

تقدم المؤسسة الملكية على أنها طرف أساسي- إن لم تكن الطرف الوحيد- في مسار نضال الشعب المغربي من أجل الاستقلال. نصف قرن من الدعاية (وسائل إعلام، برامج تعليمية..)، جيرت نضال الشعب لصالح

حماية الاستبداد : ليوطي والسلطان يوسف

مؤسسة لعبت دورا كبيرا في ترسيخ أسس الاستعمار وساهمت في هزيمة المقاومة المسلحة في الجبال، وبعد ذلك أنقذت مجمل النظام الاستعماري بفرض شروط الاستعمار الجديد بالحديد والنار على الشعب المغربي.

جاء عبد الحفيظ إلى السلطة على رأس حركة معارضة للامتيازات التي كان أخوه عبد العزيز يمن بها على الدول الاستعمارية التي كانت تتنافس على المغرب. وكان آنذاك ممثلا لعبد العزيز في مراكش حيث أبدى "اعتراضا"- لا ينفي رغبته في التعاون مع هذه الدول- على معاهدة الجزيرة الخضراء؛ "فنحن لم نستشر، ولا يمكنكم تحديد مصير سبعة ملايين من المسلمين- الذين يشكلون وطنا موحدا- دون أخذ مشاعرهم العرقية والدينية بعين الاعتبار" (تصريح لمراسل "مورنينغ بوست" نهاية 1906). هو نقل لمشاعر أهل الحل والعقد تجاه بلد تمزقه تكالبات البلدان الاستعمارية.

لكن بعد تنصيبه لم تتم إدانة معاهدة الجزيرة الخضراء ولا طرد الأجانب. واستمر في نفس سياسة أخيه المالية حيث اقترض "مبلغ 100 مليون فرنك من بنوك فرنسا، من أجل تسديد ديون عبد العزيز نظير رهن مداخيل الجمارك... وأداء تعويضات لأوروبيي الدار البيضاء، الذي كانوا ضحية القنبلة الفرنسية ليوم 5 غشت 1907.. كما اضطر إلى الالتزام بأداء 70مليون فرنك، كقسط سنوي لتغطية المصاريف العسكرية التي تطلبها التدخل الفرنسي و65 مليون فرنك للحكومة الإسبانية". (أ.عياش، المغرب.. حصيلة استعمار).

ارتفعت موجة السخط ضد عبد الحفيظ، فهاجمت القبائل المتمردة مدينة فاس ماي 1911. وأمام عجزه عن الصمود، اضطر السلطان إلى طلب النجدة من الجنرال موانيي، الذي فك الحصار عن العاصمة. وفي 30 مارس فرض رينيول وزير فرنسا بطنجة، والذي كان ممثل نقابة الفرنسيين حاملي الدين المغربي، على عبد الحفيظ، رغم احتجاجه، توقيع معاهدة فاس، التي تقيم حماية الجمهورية الفرنسية على المغرب. وفي يوم 27 أبريل عين ليوطي مقيما عاما على البلاد.

قامت البلاد بأسرها حاملة السلاح لمقاومة الاستيلاء على البلد من طرف فرنسا، وكانت المقاومة النموذجية آنذاك هي مقاومة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي، حيث تم الإعلان عن جمهورية القبائل الريفية المتحدة بين 18 يناير و فاتح فبراير 1923.

قام تحالف استعماري ضم فرنسا وإسبانيا لهزم هذه التجربة التحررية، وكان دور المؤسسة الملكية متعاونا مع هذا التحالف؛ "وذهب السلطان يوسف إلى الجبهة لتفقدها بنفسه. ثم أصدر تعليماته بتجنيد "المحلات" الشريفية ووضعها تحت إمرة أخيه المامون الذي عينه حديثا خليفة لفاس. وفي الوقت الذي وجه إليه مجلس الشيوخ الفرنسي تهانئه، دعا رعاياه رسميا إلى التطوع ضد "المحتال" (أي عبد الكريم الخطابي)... "خلصوا المغرب من هذا المتمرد"، قال السلطان لبيتان". (ملحمة الذهب والدم، زكية داود، ص257).

وهذا الدور الذي قام السلطان مرسوم في المادة الثانية من معاهدة الحماية؛ "يقبل جلالة السلطان منذ الآن، أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد إعلان المخزن مسبقا في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية". وكانت العمليات العسكرية الفرنسية ضد المقاومة وتهدئة القبائل تمول من ميزانية المخزن.

بعد نصف قرن من الحماية ومع اشتداد حرب التحرر الوطني في كل البلدان المغاربية، اختارت الملكية بتعاون كامل من أحزاب الحركة الوطنية وتخاذل مخز للحزب الشيوعي المغربي، اختارت أن تنقذ النظام الاستعماري من الانهيار، بقبول استقلال شكلي تتوفر معه الفرصة لفرنسا لخنق الثورة الجزائرية.

حافظت الملكية بعد تسلمها لجهاز الدولة الاستعماري، على مصالح الإمبريالية الفرنسية الاقتصادية، مع الاستفادة من وضعية احتكار السلطة للاغتناء والظهور كأكثر أقسام البورجوازية المحلية ثراء واستغلالا.

إن سيادة النظام الملكي بالمغرب، ليس نتاج مساهمته في التحرر الوطني المغربي، أو رمزا لوعيهم القومي، بل جاء إثر انتكاسة وهزيمة النضال الوطني التحرري؛ قبول الاستقلال الشكلي، وتفكيك جيش التحرير بمساعدة عسكر فرنسا وإسبانيا. وساهم جنرالات الجيش الاستعماري (ونموذجهم الجنرال محمد أفقير) ومستشاري فرنسا في بناء الجهاز القمعي للملكية، واجتثاث الذين ناضلوا حقيقة من أجل استقلال المغرب.

اقتصاد موجه للخارج

بدل اقتصاد كفاف ومعاشي- ليس موضع مديح على كل حال- كان سائدا في المغرب قبل الاستعمار، هيمن اقتصاد رأسمالي تابع، موجه للخارج؛ فلاحة تسويقية ونقل للثروات وخوصصة للقطاع الصناعي وهجرة لكفاءات البلد...

سبق لألبير عياش أن بين حدود ما أنجزه الاستعمار الزراعي الفرنسي في كتابه المنوه به أعلاه، حيث أكد أن "بعد 43 سنة كانت 200 ألف هكتار من الأراضي المغربية التي تستغلها "الفلاحة"، وهي مصلحة رسمية، أو يملكها الملاكون الكبار، تزرع حسب طرق عصرية. أما البقية، أي 4 ملايين و 500ألف استمر استغلالها من طرف الفلاحين المغاربة حسب الطرق القديمة نظرا لانعدام الموارد".

ماذا يمكن أن نزيد عن رؤية المؤرخ بعد مضي 100 سنة عن الواقع الذي قيمه في كتابه هذا. فزراعة المغرب إلى جانب أنها لا زالت رهينة سنوات الجفاف موجهة في أغلبها إلى التصدير، حتى أصبح المغرب يزرع ما لا يأكل ويأكل ما لا يزرع.

فلاحة يرهنها "المخطط الأخضر" بالشركات المتعددة الجنسيات والرأسمال المحلي الكبير الذي يملك القدرة على الاستثمار في ملكيات زراعية كبرى- ستكون جزرا متقدمة وسط محيط هائل من البؤس- مع إعفاءات ضريبية مغرية لفترات فلكية، فيما الفلاح الصغير "سلة غذاء الشعب المغربي الحقيقية" يعاني من شتى صنوف الاستغلال.. وتكون نهايته في الغالب الإفلاس والنزوح إلى أحزمة البؤس بالمدن الكبرى.

سيدعي خدام الإمبريالية أن المغرب ما قبل الاستعمار كان فقيرا ومتخلفا يموت من الأوبئة والمجاعة، وأن الاستعمار قد محا تلك الصورة إلى غير رجعة.. وأن الفضل في ذلك يعود إلى الحماية والاستعمار الفرنسي.

مهما كانت اوجه "التحديث الاستعماري" وبريقها، قياسا بالمغرب قبل الرأسمالي، بتخلفه و جهله، يجب ألا ننسى أن ثمن هذا "التحديث" الاستعماري كان عاليا جدا، وأن الذين دفعوه هم الذين لم يستفيدوا من ثماره. كما يجب التذكير بأن هذه البلدان كانت تنظر إلى أوروبا كنموذج يحتذى به، وطالب متنوروها (على غرار عبد الكريم الخطابي) مساعدة هذه الدول لانتشال بلدانهم من التخلف.. لكن الإمبريالية كانت تريد خداما تابعين، كانت تريد مستعمرات وليس "تحديثا" حقيقيا لهذه البلدان تستفيد منه الجماهير وليس الرأس المال.

للنضال بقية

لا زالت الشعوب تناضل من أجل الفكاك من استعمار، تجددت أشكاله وألوانه على امتداد القرن العشرين.

لقد انفتحت دورة نضال جديدة، بعد هزيمة جيش التحرير في الخمسينات وتفكيك القوات الشعبية نهاية الستينات ومطلع السبعينات ووأد مشروع يسار جذري يقود عملية تحرر البلد في العقد السابع من القرن العشرين. دورة نضال جديدة تدخلها أجيال جديدة، لكن مع حلم قديم جدا؛ التحرر من ربقة الاستعمار وفك التبعية للإمبريالية وبناء اقتصاد وطني يلبي حاجيات الشعب والجماهير..

لقد عانى كادحو المغرب وكادحاته طيلة القرن المنصرم من قيادة كفاحهم من قبل برجوازية عاجزة عن السير به حتى نهايته. و اليوم، وقد اكتسى الاستعمار أشكالا مجددة، وقام ما يسمى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي مقام عقد الحماية ليضمن استمرار نهب البلد و إخضاعه لحاجات الرأسمال الأوربي، تظل مهمة بناء قيادة عمالية لنضال كادحي المغرب أم المهام و السبيل الأوحد لتحقيق مهام التحرر الوطني و الاجتماعي.

■ أزنزار.

انسحاب "جماعة العدل و الاحسان" من نضالات حركة 20 فبراير: استجداء نصر من هزيمة

وضعت حركة 20 فبراير مشكلة قيادة الكادحين في صدارة الاهتمام، فعلى امتداد العقود السابقة، و رغم التضحيات الجسام التي قدمتها أجيال من المناضلين الثوريين، في النقابات و التيارات السياسية، لم تفضي هذه التضحيات إلى بناء منظمة سياسية و لا نقابة عمالية منفلتة من سيطرة البورجوازية، هكذا عبر الاتحاد الاشتراكي خير تعبير عن استخدام العمال سياسيا لصالح مشروع بورجوازي. مع انهيار الاتحاد السوفياتي و ما لحق المشروع التحرري العمالي من خسائر فادحة و مع اشتداد الثورة الليبرالية المضادة ضد مكاسب الأجراء عالميا و الشعوب المضطهدة، تعمق الجرح أكثر و أضحت الطبقة العاملة المغربية دون بوصلة و لا خارطة و أصبحت مادة سهلة في يد البورجوازية و البروقراطية، رغم أن أشكال المقاومة العمالية بقيت حية و لكن دون أن تكون واعية بذاتها و لمصلحتها التاريخية في إنهاء استغلال الانسان لأخيه الانسان، و القضاء على الجحيم الرأسمالي، علما أن دور الطبقة العاملة و عددها عرف تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة.

لا شك أن الرهانات التي يطرحها الوضع السياسي، لا يمكن فهمها دون معرفة ما يجري في الحقل الاقتصادي، و بما أن الاقتصاد العالمي أصبح منذ عقود يشتغل كوحدة كلية، فلا يستقيم أي نقاش لوضع البلاد الاقتصادي و السياسي دون إلمام على الأقل بالخطوط العريضة لتطورات الاقتصاد العالمي. فنظام التراكم المبني على المالية منذ منتصف السبعينات و الذي جاء في محاولة لتجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية (1975) الأهم بعد الأزمة الكبرى للثلاثينات من القرن العشرين، وصل مع سنة 2008 إلى أزمته الشاملة، و أصبحت الرأسمالية في حالة قتال مع الموارد الطبيعية للكوكب الأرضي مفضية إلى أزمة بيئية خانقة و أزمة غذائية و طاقية، و بطالة كثيفة و انهيار في مستوى معيشة ملايين الأجراء و المهمشين.

الاقتصاد المغربي بحكم موقعه في قسمة العمل الدولية منذ الاستقلال و ارتباطه بالقوة المستعمرة (فرنسا و بدرجة أقل إسبانيا)، أي اعتماده على تصدير المواد الأولية المعدنية و الفلاحية المنخفضة القيمة المضافة، و بعض المواد شبه المصنعة التي تدخل في إطار نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات، و كذا اعتماده على السياحة القادمة من أوروبا و تحويلات العمال المهاجرين، يجعل اقتصاد البلد يتأثر سلبا و إيجابا بتطورات الوضع الاقتصادي بأروبا و العالم. فأغلب مؤشرات الاقتصاد المحلي تميل للانحدار خلال السنتين الأخيرتين، يزيد من مفاقمة ذلك مواسم الجفاف و تأثيرها على الانتاج الفلاحي بالبلد.

الثورات و الحروب هي نتيجة الرأسمالية و شرط تجاوزها إلى نظام اجتماعي و اقتصادي و سياسي عالمي يستطع أن يضمن تعايش الانسان مع الطبيعة و تعايش البشر في ما بينهم، نظام يرتكز على تلبية الحاجات الأساسية للبشر في تناغم مع الموارد الطبيعية، نظام يخرج منطق الربح و المال من حسابات الانسان، نظام لا يجعل من خسارة الملاين من البشر لحياتهم شرط ربح أقلية قليلة من المترفين البورجوازيين لثروات طائلة و حياة مرفهة.

لقد شكل اندلاع الثورات الشعبية في المنطقة المغاربية و العربية استجابة موضوعية لتطور التناقضات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية داخل البلدان المعنية و كذا لتناقضات الاقتصاد العالمي و أزمته و الصراع بين الامبرياليات و تطلعها لاحتكار الموارد الطبيعية الحيوية لنمط الانتاج و الاستهلاك الرأسماليين و سعي هذه القوى لهيكلة الاقتصاد الدولي بما يخدم الأقلية السائدة عالميا.

هكذا لم يكن اندلاع الاحتجاج الشعبي بالمغرب يوم 20 فبراير سحابة عابرة في جو صحو بل كان نقلة نوعية مقارنة مع الاحتجاجات و النضالات المتفرقة التي عرفتها العديد من القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و المناطق الجغرافية، احتجاجات كانت تنقصها المطالب السياسية ذات البعد الوطني، فلم يكون مطروحا مشكل من يحكم البلاد و لفائدة من على نطاق شعبي، منذ أن استطاع الحسن الثاني إبادة أجيال من الثوريين، كما لم تعد سلطة الملكية محل معارضة شعبية، و أضحت معارضتها مقتصرة على اليسار الجذري، رغم ضعفه، و تيار سياسي ديني "العدل و الاحسان" التي لم تعترف بالشرعية الدينية و لا السياسية للملكية، و هي أكبر تنظيم معارض بالبلاد، ولكن لم تخض أي صراع مكشوف مع النظام إذا استثنينا المجال الطلابي و حرب الشواطئ و لم تقود يوما نضال اجتماعي حازم مناهض لسياسة التفقير و بقيت تناوش هنا و هناك إلى أن اندلعت حركة 20 فبراير، و أعلنت الجماعة عن الانخراط فيها من بوابة شبابها ((1و نزلت بثقلها يوم 20 فبراير 2011 للشارع إلى جانب تنظيمات أخرى.

طبعا لم يكون انخراط "جماعة العدل و الاحسان" في الحركة النضالية مستبعدا و لا مفاجئ بعد الطوفان الشعبي الذي اجتاح تونس و مصر و كنس قمتي هرمي السلطة فيهما، لكن المفاجئ هو عدم دفع العدل و الاحسان للاحتجاج للسير في نفس منحى ما ذهب إليه في تونس و مصر (2) و لاحقا في بلدان أخرى.

فما الذي جعل العودة للبيوت يوم 20 فبراير ممكنة، و من الذي منع تحويل يوم الاستفتاء على الدستور الممنوح أو الانتخابات إلى منعطفات نضالية تقلب الطاولة على النظام و مناوراته؟ ألم يكون جديرا بقوة تعلن انها العمود الفقري لحركة 20 فبراير، وقد كانت فعلا كذلك، بحكم أنها أكبر و أغنى تنظيم سياسي معارض بالبلاد، أن تخوض الصراع إلى آخره ضد الاستبداد و قد أبانت الطاقات النضالية الشعبية المندفعة على إمكانية ذلك؟ أما كان ممكنا رفع سقف المطالب؟ أما كان ممكنا بوثقة النضالات الاجتماعية المتفرقة في حركة 20 فبراية و الدفع لتسييس تلك المطالب و خاصة أن الجماعة تعلن في كل مناسبة أنها الأقوى و توجد في كل القطاعات؟

هل المبررات التي ساقتها الجماعة للانسحاب من الحركة متماسكة أم أنها تخفي تلقي الجماعة للهزيمة السياسية من طرف النظام في جولتين، الدستور و الانتخابات؟

للجواب على هذه الأسئلة سنعالج أربع محطات مفصلية في مسار الحركة من خلال قراءة للمعطيات الواردة في بيانات الجماعة و المقالات المنشورة في موقعها، وكذا الاسترشاد بمعطيات تجربة الجماعة داخل احد المدن الرئيسية و يتعلق الأمر بطنجة.

أولا: الأحد 20 فبراير 2011

كان نجاح المسيرات و الوقفات الشعبية بالعديد من المدن يوم الأحد 20 فبراير مهما (أكبر حشد جماهيري كان بمدينة طنجة)، كانت التنظيمات حاضرة وطبعا من بينها "العدل و الإحسان"، لكن المسيرات تفرقت و كأننا في مسيرة للتضامن مع الشعب الفلسطيني و لسنا بصدد خوض صراع ضد نظام استبدادي نود تغييره مسترشدين بتجربتي تونس و مصر، لقد كانت العودة للمنازل في مساء ذلك اليوم المشهود الضربة القوية التي طبعت نشاط الحركة في القادم من أيامها. لم يسجل أي نزوع لشباب "العدل و الإحسان" نحو البقاء في الشارع رغم أن العديد من الشباب من أبناء الشعب عبر عن ذلك صراحة، و قد بقي في الشوارع في العديد م المدن و اغتيل منهم ستة، وسيق منهم إلى السجون العشرات و عذب المئات. بدت الحركة مترددة و غير واثقة من نفسها فسهلت على النظام القيام بحملة تخريب لتبرير القمع، و تدخل للقيام بجملة مبادرات، استهلها بحملة لتحييد النقابات العمالية و إبعادها عن الصراع و ضمها لصفه. النظام بهذا الاجراء كان يعبر عن حس طبقي برجوازي وقاد و إدراك لمكمن الخطر (تنصيب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و استقبال المستشار الملكي لقادة المركزيات النقابية و إطلاق حوار اجتماعي مع النقابات و البطرونا توج باتفاق 26 أبريل).

ثانيا: الخطاب الملكي ليوم 9 مارس 2011

كان للاحتجاجات الشعبية ما بين 20 فبراير و 06 مارس 2011 و خاصة المواجهات بين قوى القمع التي صمدت فيها شباب الحركة (فرض الشباب يوم 6 مارس بطنجة التراجع على قوى القمع) وقع قوي على النظام فما كان منه إلا أن انحنى أمام العاصفة من خلال إعلانه في خطاب مبهم و لكن جيد الإخراج و الصياغة و يحتمل عدة قراءات (موجه لإرباك الرأي العام الشعبي) الإعلان عن تعديلات دستورية و تنصيب لجنة استشارية و آلية سياسية مكونة من الأحزاب التي تدور في فلكه. من هنا انطلقت مرحلة جديدة مطبوعة بمحاولة النظام التقاط الأنفاس و استرداد المبادرة.

رد الجماعة على الخطاب حمله بيان الأمانة العامة للدائرة السياسية ((3حيث اعتبر "إن الطريق إلى التغيير الجدي والحقيقي واضحة ومختصرة ولا تحتاج إلى كثير صخب ولا تسويف. تقوم فيها الإرادة الحقة في التغيير بدور حاسم. أما محاولات الترقيع واحتواء الحركات الاحتجاجية أو قمعها أو ربط حركيتها بطرف معين فلن يزيد إلا في تفاقم الوضع وتجعل من كلفة التغيير أمرا باهظا" يبدو من بيانها عدم إدراكها لسعي النظام انتزاع المبادرة من الشارع. أما القيادي بجماعة العدل و الاحسان عمر إحرشان (4) فيقول "إن هذا الخطاب وحجم التعليقات حوله وطريقة الاحتفاء بمضامينه لدى جزء من الطبقة السياسية يؤكد أن لا فاعل في المشهد السياسي سوى الملك، وأن كل الهيئات والمؤسسات تابعة ومنفذة ولا تحسن المساهمة في صناعة القرار.." و يضيف "أما الحقيقة فتؤكد أن الخطاب الملكي كان مجرد استجابة ناقصة ومختزلة ومتأخرة لبعض مطالب الشارع ..... لقد كانت مطالب المحتجين سياسية واقتصادية واجتماعية، ولم يجب الخطاب إلا عن شق من المطالب السياسية وبسقف أدنى مما طالبت به حركة 20 فبراير". و يختتم النص " نجزم بأننا في مفترق طرق والطريق أمامنا، لبلوغ الدولة الديمقراطية، ما تزال طويلة، وما على المجتمع إلا الاستمرار في يقظته وحركته السلمية الضاغطة من أجل تغيير ميزان القوى لفائدة منطق التطور والتغيير عوض الاستمرارية التي أثبتت أنها عاجزة عن إدخال بلادنا إلى نادي الدول المعاصرة والديمقراطية". إنه إعلان مبهم و مهمة عامة لا تستجيب لمتطلبات اللحظة السياسية. الم يكن من الأجدر الرد على الخطاب الملكي، بالدعوة لجعل يوم الاستفتاء على الدستور يوما للإضراب العام و جعل مطلب الجمعية التأسيسية مطلب شعبي؟ أم أن الجماعة تساير الأحداث و تنتظر أن يميل ميزان القوى لصالح الشعب المضطهد من تلقاء نفسه. إنه موقف الأحزاب التي تركيبتها الطبقية متعددة لكن قمتها قابلة بأسس النظام الاقتصادي و الاستغلال الرأسمالي و تقدس الملكية الخاصة و لا تبحث سوى عن تحسين موقعها بالنظام السياسي باستخدام طاقة النضال الشعبي أو التخويف بها. يا له من استجداء !!

أما الرد على اتفاق 26 أبريل 2011 مع البرقراطيات النقابية و ما ترتب عنه من مكاسب تافهة لأجراء القطاع الخاص فلم يكن حافزا للجماعة لاستخلاص ما يجب فعله، دليلنا في ذالك بيانها ((5لفاتح ماي الذي اكتفى بكلام عام، جاء فيه "شجبنا للتضييق على الحريات النقابية، ودعوتنا إلى حوار اجتماعي حقيقي يستجيب لمطالب الشغيلة ويضمن لها العيش الكريم؛ ..... دعوتنا لجميع المنظمات النقابية ولكل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، إلى دعم حركة 20 فبراير، إسهاما في تفكيك بنية النظام المخزني المستبد؛" و جلي من خلال تلاوة هذا البيان أن من أصدره لم يدرك بعد دلالات الاتفاق بين الدولة و البطرونا و البروقراطية النقابية الخائنة لمصالح الأجراء، كما يوجه الدعوة لضحايا الاستبداد (العمال) و المستبدين (أرباب العمل=الفاعلين الاقتصاديين) لدعم حركة 20 فبراير التي تحارب الاستبداد بكل أشكاله. ألم يكن انفع رفع مطلب المساواة في الأجور بين النساء و الرجال و رفع الحد الدنى للأجر و خفض مدة العمل الأسبوعية لخلق فرص عمل جديدة و إلغاء العمل الهش و تجريم التسريحات الجماعية و جعلها محور التعبئة لسحب البساط من تحت أقدام النظام. لكن الأحزاب التي تحاول التوفيق بين المستغَل و المستغِل ينتهي بها الأمر لخدمة هذا الأخير(الطريق نحو الجحيم مفروشة بالنوايا الحسنة).

ثالثا: الاستفتاء على الدستور الممنوح يوم فاتح يوليوز 2011

عرفت الحركة و ما أيقضته من نضالات خلال شهري مارس و أبريل نجاحا مشجعا أربك حسابات النظام مما دفعه لتغليب منطق الجزرة على العصا، لكن تخوفه من توسعها و السعي لاختبار قوتها التنظيمية وفعالية قيادتها السياسية و كذا الحدود التي يمكن أن يتنازل إليها، جعله يدخل في حملة قمعية خلال شهر ماي، و خاصة بعد أن مر فاتح ماي دون مفاجئات، و هي حملة أدرك من خلالها الضعف السياسي للقوى المؤثرة في الحركة و ترددها و في نفس الآن أدرك أن أي تصعيد قمعي سيدفع إلى انفجار شعبي غير متحكم فيه (برهنت عليه شراسة المواجهات يومي 22 و 29 ماي بمدينة طنجة و هي مدينة عمالية). هكذا تجاسر النظام و أعلن عن دستوره و دعا للتصويت عليه يوم 17 يونيو و حدد فاتح يوليوز 2011موعدا لاستفتائه. هنا كان الاختبار الحاسم، فلم تستطيع الحركة و الفاعل الأساسي داخلها بلورة الرد المناسب، فما من شعار يستجيب لمتطلبات اللحظة السياسية سوى شعار الإضراب العام و التظاهر في الشارع يوم الاستفتاء من اجل سحب الشرعية من نظام الاستبداد و وضع قناعه الديمقراطي تحت لهيب الاحتجاج الشعبي، لكن القوة الأساسية في الحركة،"العدل و الإحسان" رفضت بشكل قاطع الاحتجاج يوم الاستفتاء (وقد عبرت عن ذلك في طنجة بشكل جلي). كان بإمكان حركة 20 فبراير بطنجة وحدها أن تربك حسابات النظام و تحفز مدن أخرى و كالدار البيضاء، و خاصة بعد المسيرة الناجحة ليوم 26 يونيو 2011التي عرفت مشاركة قرابة 100 ألف مواطن و مواطنة (علما أن الجماعة أعلنت أن الكلمة الختامية (6) للمسيرة حضرها 200 ألف مواطن و مواطنة و هو رقم مبالغ فيه للغاية)، و لعاقل أن يتساءل إذا كان خمس سكان المدينة قد ساهم في المسيرة حسب موقع الجماعة، الم يكن ممكنا شل الاستفتاء بها و قلب الطاولة على النظام؟ لقد مرر النظام دستوره في أحسن الشروط الممكنة، فلا مسيرة و لا وقفة شوشت عليه.

لقد وصف أحد قادة "جماعة العدل و الإحسان" بطنجة الموقف من الاستفتاء في مقال (7) نشره قبيل انسحاب جماعته من نضالات حركة 20 فبراير قائلا: "لو تبنت الحركة شعار إسقاط الاستفتاء فإن ذلك كان سيعني أنها تجعل من "المجلس التأسيسي للدستور" مدخلا شرطيا لكل مطالبها، وعندها ستكون مجبرة على الدخول في معركة كسر عظم مباشرة مع النظام السياسي، ولكنها اختارت المقاطعة .... ليقوم أسلوبها على إقامة معسكرين متباينين في لحظات معينة، والغريب أنه قام توافق غير

(بقية ص 4)

المناضل-ة
جريدة عمالية، نسوية، شبيبية، أممية
مدير النشر : اسماعيل المنوزي
الهاتف : 06-41-49-80-60
الايداع القانوني : 04-214
التصفيف والاخراج الفني
عبد الله المحبوبي
06-61-80-34-23
السحب : مطابع الاسبوع 6000 نسخة
التوزيع : سوشبريس
ص . ب : 1378 أكادير
حساب بريدي : D 793388
البريد الالكتروني :
mounadila2004@yahoo.fr
الموقع الالكتروني :
www.almounadil-a.info

(تتمة) انسحاب "جماعة العدل و الاحسان" من نضالات حركة 20 فبراير: استجداء نصر من هزيمة

مكتوب ترك فيه النظام السياسي للحركة أن تحسب جماهيرها في أعراسها النضالية، على أن تترك الحركة النظامَ السياسي يحتسب أصوات شعبه الوفي في أعراسه الاقتراعية". عندما تتفاخر الجماعة بكونها كانت العمود الفقري لحركة 20 فبراير يكون جليا أن هي من قررت في شكل المعركة الدستورية و بالتالي هي من تتحمل مسؤولية الهزيمة السياسية للحركة عند هذه الجولة.

رابعا: في الطريق إلى الانتخابات التشريعية ليوم 25 نونبر 2011

اعتبرت "العدل و الإحسان" في بيان الأمانة العامة للدائرة السياسية (8) " إن الوضع الآن ما يزال يراوح مكانه لأن شيئا مهما لم يحدث ولا تغييرا حقيقيا وقع، بل وقعت الانتكاسة الكبرى في مرحلة فاصلة كان بالإمكان أن تضعنا على السكة الحقيقية التي ينادي بها جميع الشرفاء منذ زمن بعيد.... ". و يضيف البيان "... فإما نجاري المفسدين المستبدين المستغلين السلطة والثروة ليواصلوا الدفع بالبلد إلى الهاوية ، أو أن نتحمل جميعا، أحزابا وحركات ونخبا وعقلاء في كل الدوائر، مسؤوليتنا التاريخية أمام الله والشعب والوطن، ونواجه الحقائق ونفتح باب الحوار الشامل على قاعدة ميثاق وطني جامع، لنجنب البلاد الانزلاق نحو الهاوية والسير في طريق المجهول الذي تسعى إليه وتدفعنا نحوه الجهات المغرقة في الفساد والمنتفعة من الاستبداد". إن لغة الاستجداء غالبة على البيان و تخفي ما لقيته الحركة من انتكاسة جراء تمكن الاستبداد من تمرير دستوره بسلام، و جلي أن البيان لا يستخلص المهمة العاجلة الضرورية لإرجاع الضربة للنظام، رغم دقة المرحلة و خطورتها، فبدل تدارك الأمر و السعي لجعل محطة الانتخابات مناسبة لتأجيج الحركة و الدعوة للاضراب العام و العمل على دمج المطالب الاسياسية و الاقتصادية و تبني المطالب الملحة للساكنة و خاصة تلك التي تحضى بالتفاف شعبي كبير. فمثلا رفضت "العدل و الاحسان" بإصرار النضال ضد أماندیس بطنجة حيث هناك إجماع للسكان على ضرورة طردها، و كان من السهل تسييس القضية وربطها بلا شرعية المؤسسات المنتخبة و الحكومة الموقعة على اتفاقيات التدبير المفوض و الخوصصة، لأن الجميع يقر بأن تاريخ الانتخابات بالمغرب هو تاريخ التزوير. فكيف يعقل أن تخرج 200 ألف متظاهر للشوارع و لا تتمكن الحركة من فرض طرد أماندیس و حتى انهيارها و هي تحوز حقدا واسعا وسط الساكنة؟

لكن الجماعة لم تدرك دقة المرحلة رغم أن أحد قادتها التقط الخيط (9) حيث لاحظ أن "بعد الاستفتاء - أي يوم السبت 2 يوليوز ... تنطلق الجولة الثانية من الحراك الشعبي بقواعد لعب جديدة وميزان قوى تختلف عما كانت عليه قبل الاستفتاء. جولة لا يُسمح فيها بالخطإ من الطرفين، والنزال سيحسم من خلال جزئيات الأمور. تُرى من سيكون أكثر ضبطا للنفس انتظارا لهفوة المنافس، ويتمكن من استثمار فرصته الوحيدة وتسجيل الهدف الذهبي!؟"

بعد تزوير الاستفتاء على الدستور و تشكيل "التحالف من أجل الديمقراطية" (10) بنت "العدل و الاحسان" استراتيجيتها على مسلمة كون النظام سيزور الانتخابات لصالح التحالف و ضد حزب العدالة و التنمية، و هو ما سيدفع هذا الحزب للاتحاق بحركة 20 فبراير أو تهجره قواعده و سيأجج السخط الشعبي ضد النظام (كان أنصار الجماعة بطنجة مثلا يصرحون دوما أن النضال الفعلي سينطلق بعد 25 نونبر 2011 أي بعد الانتخابات).و هذه خدعة انطلت على "العدل و الاحسان" لأنها لم تكن تدرك مكانة و أهمية حزب العدالة و التنمية بالنسبة للنظام الاستبدادي . و جلي أن النظام ما كان ليعبث بمصيره إلى هذا الحد.

النقطة الثانية التي أعادت فيها "العدل و الاحسان" ارتكاب الخطأ الذي لا يغتفر هي ترك يوم الجمعة 25 نونبر يمر دون احتجاج، علما أن حملة المقاطعة ما كان لها من معنى إن لم تتوج بإضراب عام ينزع الشرعية عن مؤسسات النظام و يقابلها بشرعية الشارع، فقد كان من شأن ذلك أن يربك حسابات النظام و القوى الملتفة حوله، و قد عارضت الجماعة في طنجة بإصرار أي احتجاج و كذالك فعل شبابها في الحركة، لقد عرفت طنجة مسيرة ضخمة يوم 20 نونبر 2011 قدر عدد المشاركات و المشاركين فيها بما يفوق المئة ألف، و قد كان المزاج الشبابي و الشعبي يتطلع للاحتجاج يوم الجمعة و مواجهة ديمقراطية الاستبداد في الشارع، لكن مرة أخرى العمى السياسي لم يستطيع التمييز بين أهمية الأيام و التوقيت في السياسة، لقد رفضت الجماعة في اجتماع التنسيقية يوم 24 نونبر 2011 بطنجة أي شكل من أشكال الاحتجاج يوم الاقتراع و لو بعد إغلاق مكاتب التصويت.

و سجل الهدف الذهبي، و نزل خبر فوز حزب بن كيران بانتخابات الاستبداد، و كان ما كان من ضربة مؤثرة على المعنويات الشعبية، فأسبوع بعد المسيرة الضخمة السالفة الذكر لم يتجاوز عدد المشاركين في المسيرة في أحسن الأحوال الخمسين ألف، أي تراجع قوة الحركة بالنصف في ظرف أسبوع.

هكذا سيتبلبل موقف الجماعة، فكيف يمكن تفسير انسحاب الجماعة من نضالات حركة 20 فبراير و هي تقول أنها عمودها الفقري و انها قدمت تضحيات كبيرة (11) داخلها بغير ومساهمة كذلك في تضييع فرصة ليست بالهينة، مع العلم أن الفرص الكبرى لا تدوم إلى الأبد". فعلا الفرص الكبرى لا تدوم و تضيعها تتحمل فيه الجماعة مسؤولية مباشرة لكنها حاولت أن تلقيها في بيان انسحابها على غيرها.

على سبيل الخاتمة:

لم يكن يوما لدى الاشتراكيين الثوريين وهم حول النزعة الديمقراطية للقوى البورجوازية منذ أن بسط النظام الرأسمالي سلطته على ما سواه من أنظمة اجتماعية سابقة، فالأحزاب البورجوازية أيا كان الغطاء الذي تلتحفه، ليبرالية أو قومية أو دينية، تبقى مرعوبة من طاقة الطبقة العاملة و عموم الجماهير المفقرة حتى و هي طبقة دون تعبير سياسي، و تسعى للحفاظ على أسس النظام الاقتصادي المبني على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. يؤكد ذلك سعي الإخوان المسلمين في مصر و النهضة في تونس و حلفائهم للحفاظ على الجهاز العسكري و القمعي للنظام الرأسمالي التبعي و الهجوم على المطالب العمالية و الشعبية دون مساسهم في نفس الوقت بمصالح الرأسمال المحلي و الأجنبي.

الاستسلام في و جه النظام على الأقل في هذه الجولة؟ السعي للانسحاب بعجالة من الحركة المناضلة ضد الاستبداد ليست سوى مناورة للإيحاء بالقوة و الحفاظ على ماء الوجه.

وماذا بعد؟

انسحاب "جماعة العدل و الاحسان" من حركة 20 فبراير يضعها مباشرة ضدها، مهما حاولت إنكار ذلك، فاستمرار الحركة و تطورها يسعد إخفاقا مزدوجا للجماعة، لكن العداء السافر لها سينزع عن الجماعة مصداقيتها، لكنها تلجأ للمناورة من خلال الاهتمام بقضايا التضامن مع الشعب الفلسطيني و الشعب السوري مثلا، و هي قضايا تلقى صدى من طرف المواطنين و تُنظم مسيرات لدعمها من اطراف عدة و تلقى تساهلا من طرف النظام الاستبدادي، الجديد هو تزامن هذه المسيرة الضخمة لدعم الشعب السوري مع التحرك الذي قاده النظام في مجلس الأمن بمعية إمارات البترول للتآمر على الثورة السورية إلى جانب القوى الامبريالية.

ألا تستحق سبعة آلاف أسرة هدمت مساكن بنتها إبان الحراك الاجتماعي و السياسي من طرف سلطات تحمي رأسماليي القطاع العقاري التضامن؟ ألا يستحق نساء و أطفال و شباب تازة و بني بوعياش التضامن الفعال و حشد المسيرات جراء ما تعرضوا له من مس بالكرامة وقمع؟

تقول "العدل و الاحسان" في رسالة (12) لها إلى حزب العدالة و التنمية " إخوتنا الأفاضل، نختلف معكم جذريا، ونعتبر _وهذا تقديرنا_ أن تزكيتكم ودفاعكم عن هذا الدستور كانا مساهمة في الالتفاف على المطالب الحقيقية للشعب، هذا تعبير عن حقيقة طبقية هذه القوى السياسية، أما تعاونها مع الامبريالية الفرنسية و الأمريكية فلا يحتاج لإيضاح.

إن بناء أدوات النضال العمالي و الشعبي و حزب العمال الاشتراكي، بهدف قيادة النضال ضد البورجوازية و دولتها و القضاء على نظام الاستغلال و مقاومة الامبريالية، مهمة لا غنى عنها، فالثورات و التمردات يمكن أن تنطلق بشكل مفاجئ و لا أحد يستطيع تحديد موعدها، إلا ان نجاحها في القضاء على الاستبداد و بناء مجتمع جديد خالي من الاستغلال الرأسمالي و كل اشكال الاضطهاد، يبقى مرهونا بوجود هكذا حزب عمالي. حزب يجمع خيرة مناضلي الطبقة العاملة يمركز النضالات و يقود الصراع في وجه البورجوازية و دولتها. حزب لا مصلحة له غير مصلحة الطبقة العاملة و عموم الشعب المضطهد.

تثبت الأيام و الأحداث و أحيانا بشكل مأسوي حاجتنا لهذا الحزب، فلنجعل من إخفاقنا في السنة الماضية رافعة لتنظيم الطلائع المناضلة على طريق بناء منظمات عمالية مستقلة عن البورجوازية و أحزابها و دولتها.

■ أ.د - مارس 2012

مراجع:

((1انظر البيان المعنون " شباب العدل والإحسان يشارك في احتجاجات 20 فبراير 2011" على الرابط:
http://www.aljamaa.net/ar/document/39261.shtml

" (2)وإن الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان إذ تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها حقا مشروعا يتيح لها اختيار أجهزة الحكم والسلطة، ونوع النظام الذي ترتضيه وتختاره بكل حرية وشفافية، وإذ تعتبر النظامين الحاكمين في تونس ومصر نظامين غير شرعيين، ومرفوضين بكل المقاييس الديمقراطية والشرعية" انظر البيان على الرابط التالي: وقد نشر بتاريخ 3فبراير 2011 http://www.aljamaa.net/ar/document/39077.shtml

(3)انظر البيان على الرابط التالي: تاريخ النشر: الخميس 17مارس/آذار 2011
http://www.aljamaa.net/ar/document/40600.shtml

(4)انظر النص التالي: "مغرب في مفترق الطرق" ونشر يوم 24مارس 2011 على الرابط التالي:
http://www.aljamaa.net/ar/document/40991.shtml

(5) انظر نص البيان: القطاع النقابي: جميعا من أجل مغرب الحرية والعدالة الاجتماعية تاريخ النشر: الخميس 28 أبريل/نيسان 2011
http://www.aljamaa.net/ar/document/42599.shtml

(6)انظر النص التالي " أكبر مسيرة تشهدها طنجة تصدح برفض دستور الاستبداد " نشر يوم الإثنين 27 يونيو/حزيران 2011 على هذا الرابط:
http://www.aljamaa.net/ar/document/45463.shtml

(7)انظر مقال ذ. خالد العسري " حركة 20 فبرير لحظة ثورة أم احتجاج سياسي؟" على الرابط التالي: http://www.alaalia-press.com/index.php?option=com_content&view=article&id=553:----20------&catid=36:2011-07-12-17-55-44

(8)انظر البيان المعنون ب" فاتح يوليوز 2011 صفحة مشرقة في سجل النضال الشريف للشعب المغربي ضد الاستبداد والفساد" المنشور بتاريخ 3 يوليوز 2011 على الرابط التالي:
http://www.aljamaa.net/ar/document/45794.shtml

(9)انظر مقال المصطفى سنكي "النظام يلعب كل أوراقه" المنشور بتاريخ 5 يوليوز 2011 على الرابط التالي: http://www.aljamaa.net/ar/document/45926.shtml

(10)التحالف ضم الأحزاب التالية: التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية، الأصالة والمعاصرة، الحزب الاشتراكي، اليسار الأخضر، الحزب العمالي، وحزب النهضة والفضيلة. و هي أحزاب خاضعة لتوجهات البلاط الملكي، وقد تم الاعلان عن تشكيله يوم 5 أكتوبر 2011.

((11التضحيات التي قدمتها الحركة عموما تبقى بسيطة بالمقارنة مع ما جرى في باقي البلدان التي عرفت سيرورات ثورية، ومهما يكن فالأرقام التي نشرتها "رابطة محامي العدل والإحسان" كحصيلة أولية لضحايا قمع واعتقالات ومحاكمات السلطات المغربية لنشطاء ومؤيدي حركة 20فبراير منذ انطلاقتها إلى غاية 24 نونبر 2011 توضح حجم التضحيات و نصيب العدل و الاحسان منها. فعدد الذين زج بهم في مخافر الشرطة : 1193 شخص من بينهم 355 عضوا من جماعة العدل والإحسان. و الذين أصيبوا بجروح وكسور ورضوض : 595 شخص من بينهم 340 عضوا من جماعة العدل والإحسان. و الذين توبعوا قضائيا بجنح : 49 شخص من بينهم 19 عضوا من جماعة العدل والإحسان. و توبع قضائيا بجنايات : 178 شخص منبينهم 17عضوا من جماعة العدل والإحسان. في حين اعتقل إبان الحملة الداعية إلى مقاطعة الإنتخابات : 135 شخص من بينهم 60 عضوا من جماعة العدل والإحسان. أما عدد الوفيات فوصل 11 شخص من بينهم عضوا واحدا من جماعة العدل والإحسان. البيان موجود على الرابط التالي:
http://www.aljamaa.net/ar/document/50083.shtml

(12)انظر الرسالة المنشورة يوم الأربعاء 11 يناير/كانون الثاني 2012 على الرابط التالي:
http://www.aljamaa.net/ar/document/51660.shtml

إلى أين يتجه اليسار في الاتحاد المغربي للشغل؟ وفي الساحة النقابية عامة؟

بإعلان تأسيس لجنة خاصة بقطاعات الوظيفة العمومية في الاتحاد المغربي للشغل، بديلا عمليا للاتحاد النقابي للموظفين، يتضح أكثر فأكثر مدى عملية الاستئصال التي يقودها الفريق البيروقراطي المتسلط بزعامة موخاريق الأمين العام للنقابة.

فبعد حل الاتحاد الجهوي للرباط، وطرد 3 أعضاء بالأمانة الوطنية، وعضو باللجنة الإدارية، و سد باب المقر المركزي بالبيضاء بوجه فروع جامعة التعليم، استهدف الهجوم الاتحاد النقابي للموظفين، و لا شك سيتواصل لإنهاء الوجود اليساري بجميع هياكل الاتحاد المغربي للشغل.

أول ما تعيد حملة الاستئصال هذه إلى الذهن هي نظيرها التي تعرض لها أعضاء حزب التقدم و الاشتراكية مطلع سنوات 1990. وكان مشعل فتيلها (مثلما مقال جريدة المساء اليوم) نشر جريدة البيان الناطقة فرنسيا باسم الحزب مقالا يتناول بالتعليق كتاب عضو سابق في الأمانة الوطنية [البزوي حسن] المطرود بإيعاز من المحجوب بن الصديق. وقد تلا ذلك إحراق جريدة البيان في فاتح مايو ، و الشروع في "تطهير سياسي" للاتحاد المغربي للشغل على صعيد وطني من المنتمين لحزب التقدم و الاشتراكية. وكان الهجوم الأشد مأساوية ذلك الذي قاده الميلودي موخاريق و بن اسماعيل (عضوي الأمانة الوطنية حاليا) على الاتحاد الجهوي للنقابة بمدينة الجديدة، و أدى إلى جرح عدد من المناضلين وكسر رجل احدهم، وتجديد مكتب الاتحاد الجهوي على الطريقة المحجوبية.[انظر مقالين صدرا عام 1993 بجريدة بيان اليوم حول الموضوع بموقع كفاح نقابي WWW. Kifah-nakabi.org]

و يقتضي هنا واجب قول الحقيقة و نقذ الذات، التذكير بأن ذلك الهجوم لم يحرك ساكنا داخل الاتحاد المغربي للشغل، بما فيه داخل اليسار الذي كان في بداية بناء تجربته.

على كل حال ليس ما يجري اليوم من اجتثاث لليسار سوى استمرارا لسياسة المحجوب بن الصديق الذي اقتلع اليسار الاتحادي [الذي تحدوه، مع قصوره السياسي، نوايا ثورية] من النقابة خدمة للنظام و لمصالح البيروقراطية المتبرجزة.

يعيش مناضلو اليسار اليوم في الاتحاد المغربي لشغل وضعا مستجدا، ومن موقع دفاعي غير قوي. فطيلة عقود من عمل اليسار في هذه النقابة، تكرس التزام الصمت بصدد ما تشكل البيروقراطية من عرقلة لبناء النقابة. لم يكن مشكل البيروقراطية موضوع نقاش قط وسط اليسار [حتى المحاولات البسيطة بجريدة المناضل-ة منذ منتصف سنوات 2000 لم تلق صدى. راجع المادة حول إ.م.ش بموقع المناضل-ة]. وكانت القاعدة المعمول بها هي تفادي إثارة المشكل و الانصراف إلى العمل و البناء النقابيين، لا بل حتى إخراس الأصوات النادرة المثيرة للمعضلة.

وقد شمل الصمت كل جرائم البيروقراطية، من تسخير النقابة لخدمة أرباب العمل، بتشكيل مكاتب نقابية عميلة للإدارة كما الشأن في مناجم جبل عوام وغيره من المناجم و القطاعات، [راجع نداء ابراهيم موناصير: لا لاستعمال اسم الاتحاد المغربي للشغل لخدمة أرباب العمل و السلطة _رسالة مفتوحة إلى الضمائر الحية في إ.م.ش ، قيادة وقواعد- موقع المناضل-ة بانترنت]، و المؤامرة الدنيئة ضد نقابة بحارة الجنوب [انقلاب على المكتب النقابي و تنصيب آخر به عملاء للسلطة و أرباب مراكب الصيد، وطرد البحارة من مسيرة فاتح مايو باستعمال قوات السيمي] ، و مسايرة سياسة الدولة كما حدث في ملف مدونة الشغل و التغطية الصحية و غيرهما كثير، و نهب أموال العمال في الضمان الاجتماعي [كان محمد عبد الرزاق نائب بن الصديق الوارد اسمه في تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الضمان الاجتماعي سيحاكم اليوم إلى جانب 25 مسؤولا آخر ، لكن موته عام 2005انقذه] و في مؤسسة الأعمال الاجتماعية لقطاع الكهرباء و تعاضدية التعليم.

وقد شمل الصمت اليساري ما يتعرض له رفاق آخرون من اضطهاد بيروقراطي في نقابات اخرى، لا سيما الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. فلم تحرك ساكنا كل حملات الطرد التي نظمتها قيادة هذه النقابة ضد مناضلين معارضين لخطها جزئيا او كليا، منهم نقابيو التعليم بأسفي، و رفاق نقابة البلديات بمنطقة الشرق، ومناضلي نقابة التعليم باقليم زاكورة [حل اتحاد محلي و طرد مسؤولين، كما فعل موخاريق بالرباط ... [و العديد من الحالات الجماعية و الفردية.

وقد كان جليا ان تكتيك الصمت التام قصير النفس، و مكلف جدا على الصعيد السياسي. فلم يكن الصمت عن جرائم البيروقراطية ضمانة لمواصلة بناء النقابة، لأن الجهاز البيروقراطي مدرك كليا لنوايا اليسار، ويخضعه لرقابة صارمة، و يردعه بين فينة و أخرى لإبقائه ضمن حدود يظل فيها مفيدا للبيروقراطية لا خطرا عليها. و لعل تدخل المحجوب بن الصديق لإطاحة المناضل الهايج من الاتحاد المحلي للخميسات عام 2005 مثال جلي عن سياسة الردع تلك. كما كانت الضغوط البيروقراطية عند كل تجديد للاتحاد الجهوي للرباط تذكر بحرص البيروقراطية على استعمال اليساريين وفقا لمراميها.

وربما كانت الحالة الصحية للمحجوب بن الصديق، الذي كان محتكرا لكل شيء في النقابة، عاملا من عوامل تأخير تصفية الحساب مع الوجود اليساري في الاتحاد المغربي للشغل. كما ان ظروف ما بعد وفاة ذلك الأمين العام لم تسمح بمباشرة عملية القضاء على اليسار، و لم يكن بد من انتظار ترتيب الشأن التنظيمي بعقد مؤتمر وطني يضفي مشروعية على الفريق الذي خلفه بن الصديق وظل في المسؤولية القيادية بدون وجه حق مدة تفوق 10 سنوات [كان آخر مؤتمر وطني انعقد عام 1995، ما يعني انتهاية صلاحية الأمانة الوطنية عام .]1999

وقد تصرف ورثة بن الصديق بمكر تفوق على حسابات اليسار. فبقصد الظفر بمشروعية كقيادة وطنية ، بعد عقود من الفضائح، منها المتعلقة بالتواطؤ مع النظام و أرباب العمل، ومنها المتعلقة بفساد سلب أموال العمال في عدد من مؤسساتهم _ الضمان الاجتماعي و الأعمال الاجتماعية لقطاع الكهرباء و تعاضدية التعليم و ما لا يعلم الا الله، نقول بقصد الظفر بمشروعية قيادية عمد ورثة بن الصديق إلى جر اليسار إلى مساومة ينال فيها حضورا في الاجهزة اكبر من حجمه في جسم النقابة دون اي يحوز القدرة على التأثير على خط النقابة، وحرية كتابة ما يريد على ورق وثائق المؤتمر، و يعطي فيه تزكية لرصيد الجرائم و شرعية جديدة لا تقدر بثمن.

وبعد أن فاز ورثة المحجوب بن الصديق بما أرادوا من مشروعية و تبرئة ذمة فعلية فيما يخص مالية النقابة و أعمال نهب أموال العمال في الضمان الاجتماعي و غيره، و مع تأمين الهيمنة بأجهزة قيادة النقابة [الأمانة الوطنية و اللجنة الإدارية] ، و استنادا على بقاء الاتحادات المحلية، المترعة بعملاء السلطة و أرباب العمل، وفية لورثة بن الصديق، بات الجو ملائما لوضع حد نهائي لعمل اليسار في الاتحاد المغربي للشغل.

انتهت مرحلة من تاريخ اليسار في النقابات العمالية. ونحن على أبواب مرحلة جديدة. وفيما بينهما يجب، أول ما يجب، وضع حصيلة اجمالية، لا تقتصر على العمل في الاتحاد المغربي للشغل، فوضع ك.د.ش لا يختلف نوعيا، الفرق في الدرجة و ليس في طبيعة المشكل.

و نقطة الانطلاق تفادي الأسئلة المغلوطة التي زجت اليسار في ممارسة لا تصب في هدف تشكل طليعة عمالية واعية سياسيا . فكم من الفرص ضيع اليسار بالمفاضلة بين النقابات [من قبيل اعتبار إ.م.ش النقابة الفعلية الوحيدة]، و باعتبار الوجود في الأجهزة هدفا بحد ذاته ، و بالسقوط في في فعل نقابي أجوف سياسيا بمبرر عدم الخلط بين النقابي و السياسي، الخ.

اليسار بحاجة الى توحيد قواه في معارضة نقابية تخترق كل النقابات، مدافعة عن الجوهر الطبقي لمنظمات العمال، وعن الديمقراطية العمالية داخل التنظيمات و في النضالات. معارضة مناهضة للرأسمالية و حاملة لمشروع تغيير مجتمعي شامل.

اكبر ما نحتاج في اللحظة الراهنة، للسير نحو تشكيل هكذا معارضة نقابية، هو شجاعة نقذ الذات. و المناضلون الحقيقيون قادرون على ذلك. أما التشفي فمن شيم من ظلوا دوما مجرد متفرجين، لا يتدخلون إلا بتعليقات عقيمة لا تلزمهم بشيء.

■ مصطفى البحري

نضال متواصل من أجل تسوية شاملة لوضع مناضلي آت تنسيقية سد الخصاص و التربية غير النظاميـــــة

دفاعا عن المدرسية العمومية التي مافتئت دولة الاستبداد تعكل على الإجهاز عليها، وباعتبار أطر التنسيقية الوطنية لأساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية من ضحايا هذا الإجهاز، تخوض التنسيقية الوطنية لهذه الفئة التي تضم أزيد من 600استاذ-ة نضالات ضارية من أجل المطالبة بحق منخرطيها في الإدماج في سلك التعليم العمومي أسوة بمن سبقهم، واعترافا بالمهام المنوطة بهم في ظروف جد هشة اجتماعيا واقتصاديا وقانونيا.

استمرارا لمحطاتها النضالية التي خاضتها ولازالت تخوضها لابد أن نقف عند المحطات والأشكال النضالية لنأخذ الدروس من هذه المعارك التي حاولت في ظرف وجيز أن تجمع شمل هذه الفئة وتنظم معاركها بتحمل كل مناضلي- آت التنسيقية الوطنية المسؤولية في التسيير والتقرير لهذه المعارك بعقد جموعات عامة ومجالس تنسيق وطنية لتحديد المسار النضالي وتقييم وطرح أفاق المعركة الوطنية.

خاضت التنسيقية الوطنية برنامجا نضاليا وفق الكرونولوجيا النضالية التالية:

الشطر الأول

من 30 يناير إلى 07 فبراير 2012 معركة نضالية ممركزة بالرباط تخللتها أشكال نضالية متنوعة (وقفات، مسيرات، اعتصامات ..) عرفت حصارا مكثفا من طرف مختلف أجهزة القمع، حيث تعرض خلالها مناضلي التنسيقية لشتى أنواع القمع (ضرب وتنكيل ومطاردات واعتقالات ...).

الشطر الثاني

- أيام 27 و28 و 29 فبراير 2012: معركة وطنية موحدة زمانيا ومتفرقة مكانيا متمثلة في إضراب وطني مع أشكال نضالية مختلفة أمام النيابات الاقليمية والأكاديميات الجهوية للمطالبة بالإدماج الفوري ومنح جميع الأساتذة مستحقاتهم المالية والشواهد الإدارية.

الشطر الثالث

- يوم 04 مارس 2012 عقد مجلس التنسيق الوطني جمعه بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، تدارس خلاله تقييم الشطر الثاني من المعركة الوطنية، كما تدارس حيثيات الشطر الثالث من المعركة الممركزة بالرباط ابتداء من 05 مارس إلى غاية 09 مارس 2012 وفق البرنامج النضالي التالي:

× الاثنين 05 مارس: 10 صباحا استقبال مناضلي ومناضلات التنسيقية وفي المساء انعقد جمع عام على الساعة الثانية بعد الزوال لمناقشة الجوانب التقنية للبرنامج النضالي وكدا بتطعيم اللجان الوظيفية بباقي المناضلين والمناضلات (لجنة الضبط والشعارات، الإعلام، اللوجستيك، الطبية ...)

× الثلاثاء 06 مارس: وقفة احتجاجية أمام مقر الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بالرباط رفع خلالها المئات من المشاركين الشعارات التي تطالب بسرعة الحل، وإنهاء معاناة القادمين من كل المدن المغربية للمطالبة بتسوية وضعيتهم المتمثلة في الإدماج الفوري دون قيد أو شرط.

" اسمع اسمع يابن كيران، هذا نضال ما شي احتلال، الملك العام احنا ماليه، وأنت غير مسئول عليه ".علاش جينا واحتجينا الإدماج اللي بغينا".. وغيرها من الشعارات التي رددتها حناجر المناضلين- آت في الوقفة التي أعقبت المسيرة الصامتة التي انطلقت من مقر نقابة الاتحاد المغربي للشغل وقطعت حوالي الكيلومترين نحو مقر الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية.

إلى ذلك شددت التنسيقية على أن أشكالها النضالية ستبقى مفتوحة إلى حين تحقيق مطلبها الأساسي المتمثل في الإدماج الفوري، مذكرة بمراسلاتها إلى الوزارات المعنية وأيضا الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، دون أن تتلقى أي رد في الموضوع.

ووعدت التنسيقية الوطنية بأن تنفد احتجاجات غير مسبوقة كفيلة بتحقيق ملفها المطلبي، مشيرة أن الحق في الإدماج الفوري لا يمكن التنازل عليه، والى ضرورة الإسراع في إنهاء معاناة أطر تربوية تمارس في الميدان في وضعيات تعليمية جد صعبة .

× الأربعاء 07 مارس: نظمت التنسيقية الوطنية مسيرة صامتة من أمام مقر الإتحاد المغربي للشغل في اتجاه وزارة التربية الوطنية لتجسيد شكل نضالي موحد في إطار النضال المشترك مع ضحايا سياسة الدولة المغربية في التعليم، وذلك بتنسيق ميداني مع التنسيقية الوطنية للأساتذة المجازين وأساتذة التعليم الابتدائي المرتبين في السلم 9 والذين يعرفون بأساتذة _الزنزانة_9. وحمل التنسيق الميداني الوزير المعني كل ما يمكن أن ينتج عن المماطلة في حل ملفات المحتجين. وشددت كلمات التنسيقيات المشاركة على مبدأ التضامن بينها.

× الخميس 08 مارس : بتنسيق ميداني مع التنسيقية الوطنية للأساتذة المجازين وأساتذة _الزنزانة 9"، نضمت التنسيقية الوطنية لأساتذة سد الخاص ومنشطي التربية غير النظامية ابتداء من الساعة العاشرة صباحا وقفة أمام مديرية الموارد البشرية لوزارة التربية الوطنية حيث عرفت تطويقا قمعيا وتهديدا بالتدخل القمعي إذا ما لم يخل المحتجون الشارع المرابط لمقر المديرية الذي تمت عرقلة السير به وأصر أطر التنسيق الميداني على مواصلة إنجاح الشكل النضالي. فلا القمع ولا الاعتقال يثنيهم عن مسيرتهم النضالية .

× الجمعة 09 مارس: انعقد جمع عام تقييمي للشطر الثالث من المعركة وتحديد شهر أبريل لإنزال الشطر الرابع من المعركة الممركزة بالرباط وجعل يوم 23 مارس إضراب وطني تخليدا لذكرى الملحمة التلاميذية لسنة 1965 ودفاعا عن المدرسة العمومية ودفاعا عن كرامة الاستاد والتلميذ .

× 23مارس: تجسيد أشكال نضالية أمام الأكاديميات والنيابات (وقفات اعتصامات...) دفاعا عن الملف المطلبي وتخليدا لذكرى الانتفاضة التلاميذية .1965.

25 *مارس: انعقد مجلس التنسيق الوطني بمقر الاتحاد المغربي للشغل بمدينة مراكش خلص فيه إلى الإشادة بنجاح الإضراب الوطني ليوم 23 مارس والأشكال النضالية التي خاضتها التنسيقيات المحلية أثناءه، وإنزال الشطر الرابع من المعركة الوطنية الممركزة بالرباط وذلك بأسبوع قابل للتمديد ابتداء من 16أبريل 2012. وسينعقد مجلس تنسيق وطني ترتيبي لهذا الشطر من المعركة يوم 15أبريل2012 .

أمام هذا فالتنسيقية الوطنية ستستمر في معاركها وأشكالها النضالية الكفيلة بانتزاع مطالبها العادلة والمشروعة - تسوية الوضعية القانونية والمالية والإدارية لكافة الأساتذة والأستاذات- والتعجيل بصرف المستحقات المالية لكافة الأساتذة مع الزيادة فيها وكذا مطالبتها بدورات تكوينية لفائدة أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية ، كما تندد بسياسة صم الأذان والتماطل التي تنهجها الجهات المعنية تجاه ملفها المطلبي و بالتهديدات والاستفزازات التي تطال كافة منخرطيها والتنسيقية الوطنية ستقف في وجه كل من يهدد ويستفز مناضليها لثنيهم عن ممارسة حقهم النقابي، وتندد كذلك بالمقاربة القمعية التي تطال كافة أبناء وفئات الشعب المغربي عوض الاستجابة لمطالبهم، وتدعوا كافة الأطارات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية لدعم نضالاتها وملفها المطلبي.

■ جلال مناضل داخل التنسيقية

ميزانية حكومـــــــــــــة معادية للتطلعات المشروعة لشعب مقهـــــــــور

تعود المعزوفة البالية للواجهة مرة أخرى مع قانون مالية 2012، "المغرب مطالب بالإعداد للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي وبالتوجه نحو المستقبل بخطى حثيثة ثابتة وواقعية"، معزوفة تتردد كلما دخل المغرب منعطفا تاريخيا منذ أزيد من 60 سنة من الاستقلال الشكلي. غير أن حال البلد خلال كل هده المدة ظلت متخلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا... رأسمالية تابعة مأزومة تحث رحمة السوق الرأسمالية العالمية وتقلب المناخ وبنيات إنتاجية تغلب عليها الهشاشة وهيمنة مجموعات رأسمالية كبرى تعيق تنمية البلد.

توجهت العناوين الكبرى للقانون المالي نحو بعث رسائل الطمأنة لرأس المال المحلي والعالمي والبرهنة على وجود إرادة لخدمة مصالحه. أما مصالح الأغلبية الساحقة فمجرد شعارات للاستهلاك حول "لمسة اجتماعية" مزعومة. وفي الواقع يحمل القانون تعديات اجتماعية فعلية تهم بالخصوص استهداف صندوق المقاصة وأنظمة التقاعد وحق الإضراب... نفس مضامين قوانين الميزانية المعتادة، توجه لبيرالي سافر ومدمر مع مصاحبة اجتماعية للمتضررين عبر استهدافهم بالصدقات.

قانون مالية بسلة إجراءات تبين موازنة تحت سيف التقشف، جاءت لتضاف للمقتضيات التقشفية الصارمة لقوانين المالية السابقة

ضغط الشارع من أجل تحسين ظروف عيش المواطنين ات هو ما سمح باستمرار دعم المواد الأساسية والزيادة في الأجور وتشغيل قسم من المعطلين بالوظيفة العمومية، واستمرار الضغط النضالي الميداني هو الضامن لصيانة تلك المكاسب وتوسيعها، وهو ما جعل قانون المالية وفي ظرفية صعبة يقر مواصلة دعم الأسعار والتوظيف وتنفيذ باقي مقتضيات الزيادة في الأجور. لكن كل ذلك يجري مرفوقا بهجوم ايديولوجي حول "الدولة لا تستطيع فعل كل شيء" و"الحكومة لا تملك العصا السحرية" و"جيوب مقاومة التغيير" و"استعادة هيبة الدولة"...الخ، إنه تذكير بمأساة التناوب التوافقي بقيادة الاتحاد الاشتراكي في شكل ملهاة بقيادة العدالة والتنمية.

لا جديد في التدابير الحكومية لفائدة الفئات الاجتماعية المتضررة والهشة، فكلها مواصلة لتدابير سابقة تمثل تعديات ومسكنات أكثر منها تدابير فعلية للتنمية الاجتماعية وإقرار الحقوق: التغطية الصحية ورفع الحد الأدنى للمعاشات وزيادة هزيلة في منحة الطلبة... والباقي مجرد نوايا مستقبلية أكثر منها أرقام قابلة للتطبيق والتنفيذ، لأنها لا تقطع مع السياسات الإجرامية للامبريالية ومؤسساتها التي أدت للتدهور الاجتماعي البالغ السوء الذي تشهده البلد.

البلد في حاجة ماسة لتنمية تستهدف التصدي لوضعية الفقر بالحد أو التقليص منها من خلال التأهيل عوضا عن سياسة الصدقات وتكريس الفقر. إنها بحاجة لأوراش اقتصادية اجتماعية كبرى تلبي الحاجات الملحة للبشر وتوفر فرص عمل قارة وبأجر مناسب لكلفة المعيشة. وذلك ما يغيب عن الميزانية المعروضة للمصادقة التي تتضمن في المقابل رعاية لمصالح رأس المال من خلال مواصلة لأوراش الكبرى للبنية التحتية الملائمة لاستثماراته وتراكم أرباحه

رافق تشكيل الحكومة تطلعات مشروعة للشعب المغربي الكادح، وصرفت أموال ضخمة (50 مليار درهم للمقاصة بعد أن كانت مخصصاتها 17 مليار درهم في ميزانية 2011) لشراء السلم الاجتماعي، ولا تزال التطلعات على حالها وفاتورتها باهظة، وعليه لن يسمح فقراء البلد بالمس بالمكاسب ويتوقون لتوسيعها، وعلى رأس المكاسب نفقات المقاصة نظرا لبعدها الاجتماعي في دعم القدرة الشرائية لشرائح واسعة من المواطنين في مواجهة تقلبات الأسعار، خاصة ذات المصدر الخارجي.

تتذرع الدولة وحكومتها بثقلها على الميزانية من جهة، واستفادة الأغنياء منها بنسبة 80 في المائة من جهة أخرى. بالنسبة لثقلها على الميزانية فحق يراد به باطل لأن إعفاء الأغنياء من الضرائب يكلف سنويا أكثر من 15 مليار درهم سنويا برسم ما يسمى نفقات جبائية والتي تفقد خزينة الدولة سنويا زهاء 25 مليار، وعلى سبيل المثال بلغت في السنة الماضية 32 مليار درهم. أما بالنسبة لاستفادة الأغنياء منها فجواب ذلك إخضاعهم للضريبة. فلا يعقل بالمناسبة استمرار إعفاء الفلاحة وشبه إعفاء للعقار، والضريبة المتواضعة جدا لاستهلاك الترف....

حسب المندوب السامي للتخطيط فإن حصة الدعم المالي الموجه للأسعار في السوق الداخلية والمواد الطاقية والمواد الغذائية المستوردة في الناتج الداخلي الخام انتقل، بالفعل، من معدل 8،1 في المائة في الفترة الممتدة ما بين 2000– 2007إلى 5،5 في المائة سنة 2011. وهذا كاف لتبيان نفاق تقل دعم القدرة الشرائية للمواطنين ات على الميزانية.

زيادة نفقات الاستثمار العمومي وجه آخر لنفاق الحكومة، من جهة نظرا لنقل مخصصات استثمار غير منفذة في السنة الفارطة(معدل إنجاز الاستثمار العمومي سنة 2011 زهاء 60 في المائة)، ومن جهة لأن استثمار الخزينة بقي تقريبا على حاله، وباقي الاستثمار بهم المقاولات العمومية. وهذه النفقات أصلا متضررة بفعل الأزمة، وأيضا لكونها المعرضة الأولى للاقتطاع احتراما للتوازنات الماكرو اقتصادية المقدسة باعتبارها "التزاما دستوريا". وهذا لأن التحكم في عجز الميزانية ونسبة التضخم يبقى من المبادئ الأساسية للحفاظ على تلك التوازنات الماكرو اقتصادية التي تعد ميزانية الحكومة باستعادتها بدء من العام الحالي وحتى نهاية ولايتها. وذلك كله يضع ادعاءاتها الاجتماعية والشعبية موضع تساؤل، لأنه لا توافق بين تلبية حقوق الناس العاجلة والأساسية ومحاربة دونكشوتية للتضخم ولعجز الميزانية وتأدية الديون ودعم الرساميل بالمال والأرض والتحفيز الضريبي المتنوع...

والحكومة مقبلة على تمرير ميزانية محاباة الأغنياء، أعلن عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب حالة »الأزمة« وحذر من شبح العودة إلى برنامج جديد »للتقويم الهيكلي« وطالب الحكومة بالإصلاح الفوري لصندوق المقاصة وعدم الزيادة في الأجور، وقال إن "الوضعية صعبة وتكتسي طابعا استثنائيا ويجب أن يساهم الجميع في إنقاذ المغرب"

ورسم والي بنك المغرب، في ندوة عقدها بالرباط عقب أول اجتماع لمجلس بنك المغرب في سنة 2012، صورة قاتمة عن الوضعية الراهنة للاقتصاد المغربي. وقال الجواهري إن "السنة الماضية خلفت انعكاسات ثقيلة على المالية العمومية، خصوصا عجز الميزانية، وكانت لها تأثيرات غاية في السلبية على ميزانية الأداءات ومعدل النمو المحقق فيها"

وقال الجواهري مخاطبا الحكومة: "علينا أن نوقف تنامي هذا العجز"، لأنه "إذا استمر سيؤثر سلبا على قدرة الدولة على تعبئة الأموال وتسديد ديونها الخارجية بالعملة الصعبة".

كل هذا معناه دعوة صريحة لمواجهة حازمة للمطالب الاجتماعية وتشديد التعديات على ما تبقى من مكاسب للإبقاء على رأسمالية تابعة مأزومة دخلت قلب العاصفة. رأسمالية ترزح تحت هيمنة الرأسمال الامبريالي والمحلي اللذان يديمان تخلف البلد واحتداد تقاطبه بين أوليغارشية مالكة للسلطة والمال وأغلبية ساحقة تغوص في دوامات البطالة والبؤس والحرمان.

الحل هو النضال من أجل الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وذلك يستلزم ميزان قوى اجتماعي جبار فلنعمل على بنائه على أساس برنامج اجتماعي استعجالي وجب تحديده ولف جهود قوى النضال المتوفرة حوله.

■ سليم نعمان

شكل التضامن مع مناضلي الشعب المغربي الأحرار المعتقلين في سجون القهر و الاستبداد

ما من وسيلة أمام المعتقل السياسي لتحسين شروط اعتقاله سوى الإضراب عن الطعام، غير أن قضية الاعتقال السياسي ليس معنيا بها المعتقل لوحده، بل هي من مهام النضال خارج أسوار السجن بكل الأشكال. بدء من لجان التضامن وحملة للتضامن الوطني والدولي، وبالتأكيد خوض أشكال احتجاج لحمل الدولة على تسريح المعتقلين واحترام الحريات السياسية...

شملت الاعتقالات في الفترة الأخيرة، بالإضافة للقمع الوحشي والتعذيب وتشويه المحتجين وغيرها من أشكال خنق الحريات، مجمل حركة الاحتجاج، وبشكل خاص الشباب المناضل سواء التلاميذ أو الطلاب أو المعطلين أو شباب حركة 20 فبراير المناضلة من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. تلتها محاكمات صورية وأحكام قاسية، وظروف سجن سيئة. وشملت الاعتقالات تقريبا كل المدن التي شهدت احتجاجات.

أمام إهدار الكرامة الإنسانية للمعتقلين ومصادرة حريتهم من طرف عدالة الاستبداد، لم يجد المعتقلون وسيلة للدفاع عن حقوقهم المهدورة سوى الإضراب عن الطعام، لكن الدولة تجاهلتهم، لا بل ضربت الحصار حولهم، وتضغط بشتى الطرق، بما في ذلك على العائلات، لإجبارهم على وقف إضرابهم عن الطعام. فعامل مدينة تازة مثلا رفض استقبال لجنة التحقيق حول الأحداث التي شهدتها المدينة مؤخرا_ والمنبثقة عن الائتلاف المغربي لهيئات لحقوق الإنسان_ كما منعها من زيارة المعتقلين خلال هذه الأحداث والمضربون عن الطعام.

تشهد ثلاثة سجون إضرابات عن الطعام(تازة وفاس وأسفي)، وهناك معتقلون بمدن عدة منهم من يتابع في حالة اعتقال، وآخرون في حالة سراح، ولا زالت الاعتقالات تجري في كل أنحاء البلاد في صفوف المحتجين سواء في إطار حركة 20 فبراير أو في إطار حركة النضال من أجل الشغل أو النضال الطلابي، أو النضال الشعبي بخاصة ضد هدم البنايات السكنية وضد الغلاء. آخر هذه الاعتقالات جرت في مدينتي بني بوعياش و إمزورن شمال المغرب منها حتى الآن 23 معتقلا، والحصيلة مرشحة للارتفاع.

معتقلون بسجن أسفي مضربون عن الطعام (الشغل و20 فبراير)، اثنان (الكندي عبد الكريم و الفدادي عبد القادر) منذ يوم 30 يناير، وأربعة (أكاضيل عبد الجليل وهشام التأني وثعبان علي و مرتاب عمر وعادل زيد) منذ 20 فبراير. المضربون في حالة صحية مزرية، فثعبان علي وعبد الجليل أكاضيل يتغوطان الدم، وصحة المهيلي ياسين الذي فقد القدرة على المشي وعلى النطق متدهورة، ولم ينقل للمستشفى حتى الآن.

راسلت العائلات وزير العدل ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتقى به ممثلون عنها دون جدوى. لذا قرر المعتقلون، في خطوة تصعيدية، الامتناع عن الخروج لملاقاة عائلاتهم. هذا وقد توصل المعتقلون يوم 09 مارس الجاري بتاريخ جلسة الاستئناف (28 مارس)، وهم محرومون حتى الآن من الرعاية الصحية ومن العلاج الضروري ومن الاستشفاء عند الضرورة. وجدير بالذكر أن قمع النضالات التي خاضتها ساكنة مدينة أسفي من اجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية قد خلف شهيدين (كمال العماري و محمد بودروة) واعتقال 16 من الشباب المناضل.

زارت العائلة ابنها عبد الكريم الكندي يوم 27 مارس الماضي، بعد توصلها بخبر سقوطه مغمى عليه بفعل الإضراب عن الطعام، والتقته على كرسي متحرك، وكان نقل من طرف سجين حمله على ظهره لغاية مصحة السجن يوم 26 مارس. وأخبر عبد الكريم عائلته أن شخصا لا علاقة له بالتمريض هو من كان سيقوم بوضع السيروم له، قام بتسع ثقب في يده اليمنى ما ترتب عنه فقدانه للدم وهو مضرب عن الطعام. وبعد ذلك لم يحظى سوى بنظرة ألقاها عليه طبيب السجن. حالته الصحية متدهورة ونسبة السكر منخفضة وضغط الدم مرتفع وفقد 16 كيلوغراما من وزنه.

عبد القادر الفدادي صديق عبد الكريم لم ينهض من فراشه منذ ليلة 26 مارس ولا زال طريح الفراش ولا يقوى على النهوض وقواه منهارة. وتضامنا مع المعتقلين المضربين عن الطعام أصدرت لجنة دعم المعتقلين بيانا تدعو فيه المناضلات والمناضلين وكل أنصار حقوق الإنسان لمزيد من التعبئة والنضال دفاعا عنهم.

حياة عز الدين الروسي (اليوم 107 من الإضراب المفتوح عن الطعام يومه 03 أبريل 2012، ومضرب عن الماء منذ الخميس 26 يناير 2012، بالمستشفى منذ 04 مارس الماضي، ونقل باستعجال يوم 28 مارس إلى مستشفى السويسي بالرباط) المعتقل بسجن تازة الذي دخل في إضراب مفتوح عن الطعام، أصبحت في خطر، كما أنه تعرض للتعذيب. وأربعة من رفاقه في سجن عين قادوس بفاس، وهم محمد الزغديدي ومحمد فتال ومحمد غلوط وابراهيم السعيدي مضربون أيضا عن الطعام منذ 23 يناير 2012 تضامنا مع رفيقهم.

فاس:المعتقلون السياسيون الأربعة (محمد غلوط،محمد الزغديدي،إبراهيم السعيدي و محمد فتال) اليوم 72 من الإضراب المفتوح عن الطعام في سجن عين قادوس. حالة المضربين جد متدهورة، غلوط غير قادر على الحركة، الزغديدي و السعيدي يتقيآن الدم: إنها جرائم ترتكب في حق المعتقلين بدم بارد من طرف تلامذة جلادي سنوات الرصاص.

تازة: محمد غلات معتقل انتفاضة تازة المجيدة يخوض معركة الأمعاء الفارغة منذ 14 فبراير2012.

الراشيدية: من سجن توشكا سيء الذكر، دخل كل من هشام صلاح، وعبد اللطيف الادريسي وعليوي الغالي في إضراب مفتوح عن الطعام منذ الأربعاء 22 فبراير .2012جردتهم إدارة السجن من الهاتف ومنعتهم من استعمال هاتف السجن العمومي. وهناك أخبار عن نقل عبد اللطيف الادريسي وعليوي الغالي إلى مستشفى الراشيدية بعد تدهور حالتهما الصحية، يتقيآن الدم، وتم حقنهما قسرا، تم تكبيلهما، بالسيروم.

الأربعاء 29 فبراير 2012:التحاق يوسف أحجيج بالمعركة في سجن تازة. يوسف يقضي حكما بسنة ونصف نافذ و500 درهم غرامة.

الاثنين 05 مارس 2012: التحاق طارق حماني بمعركة الأمعاء الفارغة. يعني من القصور الكلوي وآلام بالرئة والأرجل جراء التعذيب والإضراب عن الطعام، ولا يقوى على الحركة دون إسناد، وهو يستعمل حاليا كرسيا متحركا، ووضعه الصحي في تدهور مستمر، ولديه موعد للمحاكمة يوم 03 أبريل الجاري.

الأربعاء 14 مارس 2012: التحق المعتقلون بتازة (جادة بوبكر ،لحسن دراجو و محمد بوكمارة) بمعركة الإضراب المفتوح عن الطعام: يقضي جادة حكما بسنة سجنا نافذة ولحسن دراجو 10 أشهر نافذة مع غرامة 500 درهم لكل منهما، فيما أدين محمد بوكمارة ب 3 أشهر موقوفة التنفيذ و نفس الغرامة.

وسبق أن دخل المعتقل الإسماعيلي العلمي في في إضراب عن الطعام أولي إنذاري لمدة 48ساعة و ذلك ابتداء من السبت 24 مارس على الساعة العاشرة صباحا.

يوم،الأربعاء 21 مارس 2012، دخل المعتقلان السياسيان عبدالله بلاج و حميد احميمة المعتقلان في سجن آيت ملول في إضراب لمدة 48 ساعة تضامنا مع المعتقلين المضربين عن الطعام و تنديدا بالاعتقالات التي تطال المناضلين. كما سبق ودخل يوم(24 فبراير)،الرفيقان محمد لعبيد و عبد الله بلاج معتقلا أكادير في إضراب لمدة 3 أيام تضامنا مع الرفاق المضربين.

الجمعة 16 مارس: المعتقلان السياسيان مراد الشويني و يوسف الحمدية، المعتقلين بمراكش، يدخلان في إضراب تضامني مع المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام لثلاثة أيام.

الاثنين 12 مارس2012: دخل عبد الصمد الهيدور في إضراب إنذاري عن الطعام لمدة 48 ساعة ابتداء من 12 زوالا.

تضامن متواضع يقتصر عموما على العائلات وعلى الأشكال الاحتجاجية التي تقوم بها. عدا ذلك هناك لجان محلية للتضامن مع المعتقلين مشكلة من منظمات سياسية وجمعوية. كما نظمت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان اعتصاما وإضرابا عن الطعام ليوم واجد تضامنا مع المعتقلين السياسيين، وللمطالبة بإنقاذ حياة المضربين عن الطعام، وتسريح كافة المعتقلين.

معركة المعتقلين هي معركة حركة النضال كافة، فالقمع والاعتقال لا يستثني أحدا، والدولة تريد استعادة هيبتها عبر تمريغ كرامة المناضلين وإذلالهم و بالتالي ترهيب الشعب المغربي الكادح ورده للاستكانة والخوف، وللحياة الرتيبة البئيسة التي نهض للقطع معها طلبا لحقوقه الأساسية الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

إن تأسيس لجان التضامن مع المعتقلين والنضال من أجل تسريحهم في كل مكان، و تنسق جهودها في حملة وطنية للدفاع عن الحريات السياسية، مسؤولية كل القوى المناضلة و كل أحرار هذا الوطن. فلنجعل من معركة المعتقلين السياسيين مناسبة للتشهير بنظام الاستبداد و بكل خدامه.

الحرية لكافة المعتقلين السياسيين

"من أجلنا اعتقلوا من أجلهم نناضل"

■ سليم نعمان

ميزانيـــــــة ممولة بالديون: تبعية و تخلـــــف

المديونية اختيار هيكلي:

تعول الدولة على استدانة 64,5 مليار درهم سنة 2012 منها 44.5 مليار من السوق الداخلي و20 مليار من السوق الخارجي، وكان المغرب اقترض في المرة الأخيرة بالسوق العالمية للرساميل مليار اورو في ظروف عادية غير أن السياق تبدل منذ ذلك الحين فالأزمة المالية العالمية وتلك المتعلقة بالديون العمومية قد تفاقمت ومعدلات الفائدة وعمولات المخاطر قد ارتفعت. وسيرتفع أداء الدين(الرأسمال والفوائد والعمولات) إلى 42.74 مليار درهم بزيادة بنسبة 17 في المائة (6.2 مليار درهم زيادة)

لجأت الدولة خلال السنوات الأخيرة لتمويل الخزينة بنسبة 80% إلى الداخل وبنسبة 20%إلى الخارج. وهو نفس ما ستقوم به في السنة الجارية. يرجع ذلك، كالعادة، إلى توقع عجز في الميزانية ب 32.25 مليار درهم. وهو عجز ضعيف بالنظر للظرفية الصعبة المتسمة بالركود الأوروبي والجفاف وغلاء النفط والغذاء المرشح للتصاعد. علما أن السنة المنصرمة شهدت عجزا فاق 50 مليار درهم على أساس برميل نفط دون المائة دولار.

وللتقليل من العجز تعول الحكومة على تقليص نفقاتها: سيارات أقل وبنايات أقل وأسفار أقل والهاتف والفندقة والندوات والمهرجانات وتقليل الوفود... تحديد الميزانية الضرورية للسير العادي للإدارة وفعاليتها.

ستلجأ الدولة لسد العجز أيضا للخوصصة والتدبير المفوض وبيع حصصها في مقاولات عمومية. مثلا البنك الشعبي واتصالات المغرب الخ. وتتضمن الميزانية عمليات خوصصة بمبلغ 3.2 مليار درهم إضافة للتعويل على الإدارة النشطة للدين واستبدال الدين باستثمارات... بخاصة الديون المستحقة لاسبانيا وايطاليا.

سيرتفع الدين العمومي الداخلي على الأرجح إلى 322 مليار لسنة 2012، أي ارتفاع صافي بحوالي 31 مليار ليصل مجمل الدين العمومي إلى حوالي 62 بالمائة من الناتج الوطني، أي حوالي 500 مليار درهم؛ هذه النسبة تعود بمديونية المغرب إلى مستويات 2003.

هذه الوضعية تكرس السمة البنيوية للمديونية العمومية في ميزانية الدولة، وتخلق التزامات طويلة الأمد لسدادها وتؤثر سلبا على حياة الجماهير الشعبية، وخاصة الأجيال اللاحقة، كما تعصف بثقة المستثمرين، وخاصة المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التقييم والتصنيف الدولية؛ فبعد المجهود المضني الذي فرض أداؤه على فقراء البلد خلال ثلاث عقود لاستعادة المؤشرات الماكرو اقتصادية وصيانتها طلبا للخروج من جهنم الديون، فإن ارتفاع المديونية الجاري سنة تلو أخرى سيفرض على المتضررين منها تضحيات قاسية مرة أخرى، حيث تشهد المديونية العمومية مؤخرا بعض الارتفاع في حجمها وكلفتها، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى أزمة مالية عمومية، فالمغرب ليس بمنأى عن الرجات التي تعرفها بلدان متقدمة كدول الاتحاد الأوربي بدءا من اليونان.

لا يمكن مواجهة أزمة الديون بسياسة تقشفية محضة أملا في ضبط عجز الميزانية والحفاظ على تصنيف محترم يضمن القدرة على جلب التمويل بعمولات منخفضة وذلك لأن سيناريو سن سياسية جد صارمة في ميدان الإنفاق قد تؤدي إلى ركود اقتصادي الذي سيؤدي بدوره إلى تدهور في الجبايات العمومية وفي قدرة الحكومة على تأدية الديون المستحقة، وهو ما سيجعل المستثمرين أكثر قلقا ويؤدي إلى بلبلة أكثر في أسواق المال، مما يقوض ثقة رجال الأعمال والمستهلكين وينتج عنه ركود اقتصادي أكثر..... إنها الحلقة المفرغة التي شهدها البلد ولا تزال.

عرف المغرب خلال السنوات من 2002 إلى 2006 انخفاضا ملحوظا في نسبة المديونية الخارجية، مقابل ارتفاع في نسبة الدين العام الداخلي، لكن مع قانون المالية 2009 بدأت المعادلة تنقلب كليا، ولوحظ لجوء مكثف للاستدانة الخارجية على وجه الخصوص.

فقد تمكن المغرب نسبيا خلال سنة 2008 من تقليص تبعيته للدين العام وللاقتراض الخارجي بنسبة كبيرة، ولم تتجاوز موارد الدين العام 9 ملايير درهم سنة 2008، بمعنى أن ميزانية الدولة لم تكن محتاجة خلال تدبير هذه السنة إلا إلى هذا المبلغ، مما كان يعتبر حينها نسبة معقولة لتمويل الميزانية عبر الاستدانة. لكن الأمر أبعد من ذلك في الواقع، لأن سنة 2008 شكلت بداية تلقي آثار الأزمة العالمية، ما جعل العديد من المشاريع الاستثمارية تتوقف، وأخرى تتقلص مخصصاتها...الخ، وهذا ما مكن من تسجيل فائض في الميزانية.

أما خلال سنتي 2009 و2010 فقد وصلت موارد الدين العام إلى أزيد من 50 مليار درهم، جلها موجه لتمويل عجز ميزانية التسيير عوض أن يتم استخدام موارد الدين العام لتمويل الاستثمار المنتج للثروة ولمناصب الشغل كما هو مفترض.

وخلال سنة 2011 فاقت موارد الاقتراض وتمويل الميزانية عبر الدين العام 54 مليار درهم، مما أعاد دورة الاستدانة من جديد، خاصة وأن الدين الخارجي ارتفع من جديد بمستويات قياسية لم يشهدها المغرب منذ تسعينات القرن الماضي.

وعلى هذا الأساس فإن الميزانية العامة ستتحمل على مدى العشر سنوات القادمة بدءا من 2013نفقات باهظة لخدمة الدين بشكل يرهن مالية الدولة ويعيقها عن تخصيص حصص أكبر للاستثمار ولتنفيذ المشاريع الضرورية لتنمية البلد.

وبالنظر لنتائج سنة 2011 فإن وضعية المالية العمومية كانت كارثية من حيث نسبة العجز الذي فاق 7 في المائة. ويمثل مجموع الدين العمومي حاليا أكثر من 60 في المائة من الناتج الداخلي الخام PIB ويبلغ 533 مليار درهم منه 384 مليار درهم على صعيد الخزينة العامة و149 مليار على صعيد المؤسسات العمومية.

سيبلغ استثمار الخزينة 59 مليار درهم، على أن يبلغ االستثمار المقاولات العمومية 122.8مليار درهم مقابل 114.4 مليار سنة 2011 . وكان معدل الانجاز سنة 2011 للاستثمارات61% بالنسبة للتوقعات.

استثمار المقاولات والمؤسسات العمومية موجه لأوراش البنية التحتية الكبرى: الطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والسكن. وهي مهيمنة أيضا في مختلف الاستراتيجيات القطاعية، بخاصة قطاع الطاقة والمناجم والسياحة واللوجستيك والصيد والفلاحة. استثمار في صالح رأسمال وتراكم أرباحه ممول بالديون التي تثقل كاهل الأغلبية الساحقة من أجراء و صغار المنتجين بالأعباء الضريبية.

انتقل استثمار المقاولات العمومية من 157 مليار درهم بين 2006 و2008 إلى 208 مليار خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، أي بزيادة33% . جدير بالذكر كون الديون خلال فترة 2008-2011 بلغت 13 في المائة من حجم تلك الاستثمارات. وزهاء 80 في المائة من الاستثمار يعود ل 12 مقاولة عمومية، على رأسها المكتب الشريف للفوسفات ب 25مليار درهم.

لا تنمية مع المديونية:

تسديد الدين و فوائده يحرم الشعب الكادح من موارده، لأنه يضخ الفائض المحلي صوب المراكز الامبريالية، ما يجعل البلد يغوص في دوامة التخلف و التبعية.

كانت كلفة المديونية بالغة السوء بالنسبة للطبقة العاملة ولكافة مقهوري الشعب المغربي، غير أنها كانت مجدية ومفيدة للغاية لطبقات رأس المال المهيمن، فالفوارق شاسعة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وإذا كانت قد خلفت الفقر والهشاشة والتهميش لدى الأغلبية الساحقة، فقد صنعت من ناحية أخرى أصحاب المليارات الذين استفادوا من ريع المديونية بتملكهم لسندات الخزينة المجزية والمضمونة، وفضلا عن دلك يلجئون لحيل عدة لرفع استفادتهم منها سواء بشراء أسهم المديونية بالسوق المالية والمضاربة بها، أو بالاستفادة من تقلب أسعار الصرف ونسب الفائدة... هكذا إذن عملت السياسات الليبرالية الجديدة، المفروضة من طرف المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية (صندوق النقد والبنك الدوليان، ثم منظمة التجارة العالمية...) والتي تشترط لتلقي المساعدات والديون فرض هذه السياسات، على تشديد حدة التناقضات الطبقية.

لقد تذرعت الدولة، على مدى ثلاث عقود، بالمديونية المفرطة لتحميل أعباء أزمة النظام الرأسمالي التابع للجماهير الكادحة. وبالطبع، لم تكن هذه الأخيرة مسئولة عن هذه الأزمة ولم تستفد من المديونية فيما يخص تلبية حاجاتها الاجتماعية وهي تعيش وضعية بؤس مدقع.

لقد بدأ الهجوم على دور الدولة في الحياة الاقتصادية تحت اسم "الخصخصة" مستهدفا وضع ما تملكه الدولة في يد الرأسماليين وإفساح المجال لهم للتحكم في الإنتاج والأسعار والأجور وشروط العمل تحت اسم "تحرير قوى السوق". ثم انتقل الهجوم إلى الخدمات العمومية (التعليم _ الصحة _ النقل _ دعم السلع الغذائية الأساسية _ السكن.. حتى المياه والطاقة.. إلخ) تحت اسم خفض الإنفاق العام وزيادة موارد الدولة. وكل ذلك طبعا لاستخلاص الأموال الضخمة اللازمة لأداء الديون.

والجدير بالذكر أن هذه التحولات قد زادت الأغنياء غنى والفقراء فقرًا، وقد رافقها مظاهر مستفزة للفساد ونهب المال العام وتهريبه للخارج واستنزاف ثروات البلد في أعمال المضاربة والتهريب. لقد استفاد الرأسمال الكبير المحلي المرتبط بمصالح الرأسمال العالمي من تلك التحولات التي قادت إلى تعاظم فرص النهب واستنزاف مقدرات البلد.

حلم مقهوري المغرب بوطن حر يضمن الأمن والحرية والحياة اللائقة بالبشر لن يتأتى سوى بالمقاومة والنضال والكفاح الحازم. وضمن أمور أخرى وطن غير مكبل بسلاسل الديون واشتراطاته المدمرة لشروط العمل ولظروف العيش الكريم.

من أجل افتحاص تحت الرقابة الشعبية للديون العمومية، من أجل تحديد المشروع منها، أي التي استعملت في مشاريع استفاد منها الشعب، وإلغاء تلك التي تتأكد عدم شرعيتها، التي تم تحويلها لبنوك الشمال أم تم استثمارها في مشاريع تخدم الرأسمال الأجنبي او أقلية من الرأسماليين المحليين.

■ الرفيق سين ـ مارس 2012

ليس على العمال والمنتجين الصغار وفقراء البلد تأدية ثمن الأزمة، فيتحمله الأغنياء محتكرو الثروة والسلطة

أشعل والي بنك المغرب النار في الهشيم لما أعلن نموا متوقعا أقل بأربع نقط كاملة عما سبق وأعلنه حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة الجديدة. في أحسن الأحوال لن يتجاوز النمو عتبة 3 في المائة، ذلك ما أعلنه المسؤول الفعلي عن تدبير السياسة المالية للدولة. فاحتياطات البلد من العملة الصعبة بدأت تنفذ بسرعة، وهي لم تعد تكفي سوى 5 أشهر من الواردات. وعجز الميزانية فاق 50 مليار درهم، والتضخم مرجح ارتفاعه عن 2 في المائة المعتادة، وعجز الميزان التجاري فاق 180 مليار درهم، وميزان الأداءات سجل عجزا بنسبة 5 في المائة، والديون فاقت عتبة 60 في المائة التي تسمح بها المعايير الدولية والأوربية خاصة.

حكومة العدالة والتنمية في ورطة فعلية، فبرنامج الحزب الانتخابي عُوض ببرنامج التحالف الحكومي، وهذا الأخير عُوض ببرنامج الأزمة. ولأنها وفية للنهج الليبرالي السائد فهي لا تملك القدرة ولا الإرادة الضرورية لمواجهة مصالح المنتفعين من رأسمالية تابعة فاسدة خلال أزيد من ستين سنة. ونراها على غرار سابقاتها ماضية في تحميل أعباء الأزمة لضحاياها أنفسهم. فهي تستهدف صندوق دعم القدرة الشرائية للأغلبية الساحقة المفقرة أصلا، وتستهدف صناديق التقاعد التضامنية، وتهدد حق الإضراب سواء باستعجال إصدار القانون الذي يكبله، أو الاقتطاع من أجور المضربين البئيسة. في المقابل يظهر من مواقف رئيس الحكومة ومن مبادراته أنها موجهة كليا لدعم الباطرونا.

أصبح الكل يقر بعنف الأزمة، وتأثر الإنتاج الداخلي البالغ من جراءها، وذلك بتراجع الطلب على الصادرات وانخفاض مداخيل العملة الصعبة بفعل فتور تدفق أموال المهاجرين، وتباطؤ كبير للسياحة، وقلة تدفق رساميل الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقلبات معدل الصرف...

تشير التوقعات، المتفائلة مع ذلك، إلى أن العجز التجاري سيتجاوز نسبة 8 في المائة، متأثرا بتقلص الصادرات المغربية، التي لازالت تعتمد كليا على الفوسفات. أما انعكاس الاستثمار العمومي على النمو فلن يكون ذا بال، لأنه مرتبط من جهة بتوفر التمويل اللازم، ومن جهة أخرى بمستوى الانجاز، الذي كان في حدود 60 في المائة السنة الماضية. كما أنه يعتمد على مجازفة بالغة الخطورة كونه سيفاقم العجز التجاري، لأنه سيرفع من حجم واردات التجهيز والطاقة...

حكومة بن كيران التي اختارت الوقوف في وجه حركة النضال التي قادها شباب 20 فبراير من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، لا بديل لديها من أجل التغيير الذي يتطلع له الشعب المغربي سوى سياسة تقشفية ستضرب القدرة الشرائية بشدة، وتنمي البطالة وارتفاع الأسعار، مع ما سيرافق ذلك من تقليص في الأجور وتسريح مزيد من العمال، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص الدعم المخصص للقطاعات الاجتماعية، عكس ما جاء به برنامج بنكيران الانتخابي الذي وعد من بين أمور أخرى برفع الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم.

بدل المواجهة الحازمة المطلوبة في مواجهة الأغنياء ليتحملوا أعباء أزمة عمرت طويلا بالبلد كانوا المستفيدين منها على طول الخط، خضعت حكومة العدالة والتنمية، منقذة الاستبداد والفساد في مواجهة نضال مقهوري الشعب المغربي، للأمر الواقع. هذا ما يظهره انكبابها على مراجعة أوراقها على ضوء إعلان "حالة الأزمة" من طرف بنك المغرب المتحكم في السياسة النقدية للبلد. طالب والي بنك المغرب (يتمتع باستقلال كبير وهو من يحدد السياسة النقدية)، الذي لن تتمكن الحكومة من تطبيق برنامجها دون تأشيره عليه، الحكومة بمباشرة "إصلاح" صندوق المقاصة، وتجميد الأجور... مهددا بأن أي إجراء عكس ذلك سيفجر الوضع، مشيرا أن النمو لن يتجاوز 2.5 في المائة سنة 2012.

لقد بخرت وعود العدالة والتنمية وكنستها الأزمة كنسا، فلن تكون هناك زيادة في الأجور ولا 200 ألف منصب شغل، ولا تقليص للفقر، ولا تحسين للحماية الاجتماعية، ولا هم يحزنون. الأرجح هو تصعيد الهجوم على المكاسب الطفيفة التي لم تقضي عليها الليبرالية الجديدة بعد. لن يأتي التغيير من فوق، وبرنامج العدالة والتنمية الفعلي هي وتحالفها الحكومي، هو إنقاذ الاستبداد و مصالح الأغنياء الذي قام شباب 20 فبراير ومقهورو شعبنا ضده لعام كامل ولا يزالون. فلتتوسع التعبئة النضالية فالمستقبل للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

قدما إلى النضال من أجل مغرب بلا استبداد ولا فساد ولا استغلال، مغرب المنتجين الأحرار المتشاركين.

■ ر.س ـ مارس 2012

سياسة الجوار واتفاق التبادل الحر والوضع المتقدم... سبل عديدة لإعادة تشكيل البلد والمنطقة وفقا للمصالح الإستراتيجية للامبريالية الأوروبية

لقد قام المغرب بتقديم تنازلات وعقد التزامات بإصلاحات مؤسساتية وسياسية واجتماعية واقتصادية للاستجابة للمعايير السائدة أوروبيا. وهي إصلاحات مفروضة ومشروطة بمصالح الطرف الأقوى في ما يسمى شراكة. وتعد المعايير الصحية والغذائية واحدة من الحواجز الحديثة المتشددة المعتمدة منذ عقد من الزمن أمام دخول المنتجات وبخاصة الغذائية إلى أسواقها.

يعد المغرب رهانا اقتصاديا واستراتيجيا مهما بالنسبة لأوروبا الامبريالية وهو يجتذب اهتمام فاعلين آخرين مثل أمريكا والصين، فالبلد رغم محدودية سوقها الداخلية مجاورة للسوق الأوربية الشاسعة، وهي نقطة عبور أساسية نحو شمال أفريقيا وجنوبها وغربها، كما أنها مرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط عبر الجامعة العربية. هكذا ظل المغرب دائما في علاقة تبعية وثيقة مع الاتحاد عبر فرنسا وحافظ بذلك على علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية مهمة معه. ويضع الاتحاد الأوروبي في أولوياته الحالية للعلاقة بالمغرب صيغته المثالية حول "المنافسة الحرة غير الخادعة".

لذا تسعى الامبريالية الأوروبية لملائمة مجالها الحيوي التقليدي مع أهداف استثمارها وتجارتها، و لتقوية مكانتها بوجه المزاحمة الأمريكية وتنامي الوجود الصيني... وتجري العملية بتشديد تبعية بلدان جنوب البحر المتوسط الواقعة في كماشة برامج التقويم الهيكلي والانفتاح الشامل على السوق الرأسمالية العالمية. ويمثل "الوضع المتقدم" طورا في مسار مر من الاتفاق التجاري لسنة 1969 إلى اتفاق الشراكة سنة 1996 الذي دخل حيز التطبيق سنة 2000.

وكي يستجيب المغرب للمطلوب منه، عليه فتح السوق على مصراعيه أمام حرية تنقل البضائع ورؤوس الأموال وحرية نقل الأرباح وضمان حق إقامة الشركات على أرضه. أي نزع الحماية عن سوقه الداخلية بما يعنيه ذلك من وضع بنيانه الإنتاجي الصناعي والفلاحي والخدماتي أمام منافسة لا ترحم سواء بسوقه الداخلية أو بسوقه الخارجية، علما أن الاتحاد الأوروبي يمثل 62 في المائة من الحجم الإجمالي من مبادلاته التجارية ومصدر 70 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر. زد على ذلك منافسة الإنتاج الأسيوي التنافسي جدا والإنتاج الأوروبي الشرقي المدعوم أوربيا في إطار السياسة الفلاحية المشتركة...

إنها سبل عديدة لإعادة تشكيل البلد والمنطقة وفقا للمصالح الإستراتيجية للامبريالية الأوروبية، وبواسطتها تم ربط اقتصاد البلد بالسوق الأوروبية على كل الأصعدة؛ التجارية والمالية والتقنية والعسكرية والسياسية. وهذه صيرورة لا تنبع سوى من إرادة الرأسمال الأوربي الذي نما مصالحه بالمغرب بتعاون مع البرجوازية المحلية وينوي تطويرها على أسس جديدة في إطار ما يشهده العالم من تنافس بين القوى الإمبريالية.

هكذا تراكمت مشاكل الاقتصاد المغربي، واحتدت مع ارتفاع الأسعار وانخفاض النمو في ظل أزمة منطقة اليورو اكبر سوق للمغرب، حيث تتم ثلثا المبادلات التجارية المغربية مع أوروبا وخصوصا مع فرنسا واسبانيا اكبر مستثمرين في المملكة وكلاهما يشهدان أزمة.

لقد تفاقم العجز التجاري ليصل إلى 185,5 مليار درهم مقابل 145,4 في 2010بفعل ارتفاع واردات المواد الطاقية (89,8 مليار درهم) والحبوب (16,2 مليار درهم) ما ساهم في حدود 70 في المائة في تدهور الميزان التجاري. وتنامت نفقات الدولة فوق سقف العائدات، فتسببت للمالية العمومية في عجز غير مسبوق خلال سنة 2011، اختلفت الأرقام حوله لكنها توحدت في كونه يعد الأعلى من نوعه منذ تسعينيات القرن الماضي. هذا علما أن عائدات الخوصصة أدرت على خزينة الدولة ما يقرب عن 56 مليار درهم خلال العام 2011.

أضف لذلك موسم زراعي سمته البارزة الجفاف. فبعد تقدير النمو بنسبة 5% ثم 4.2% لسنة 2012 انخفضت توقعات النمو خلال الأسابيع الأخيرة إلى 3% (مقابل 4.8% السنة الماضية) وفق ما أعلنه والي بنك المغرب.

فالعجز المالي وصل خلال سنة 2011 إلى أرقام قياسية تهدد التوازنات الماكرو-اقتصادية برمتها، والمديونية الخارجية عادت لتثقل كاهل الميزانية العامة للدولة من جديد بعدما خفت حدتها نسبيا سنة 2002، ومشاريع "الإصلاحات الكبرى" لم تقو الدولة على تنفيذها أمام استفحال الأزمة

لم يشهد المغرب منذ ثمانينات القرن الماضي مثل الأزمة المالية التي عاشها خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي احتدت قوتها خلال سنة 2011 حيث وصل فيها عجز الميزانية لمستويات قياسية تذكر بسنوات التقويم الهيكلي. فالعجز الحقيقي للميزانية خلال سنة 2011 بلغ نسبة 7% بعدما كان وزير المالية يؤكد أن العجز لن يتجاوز 3%، ووصل مبلغ العجز المالي لما يفوق 50 مليار درهم بعدما كان في حدود 28 مليار درهم سنة 2010 . كان ذلك نتيجة قاسية للارتباط الوثيق لاقتصاد البلد بالسوق العالمية، بخاصة وارداته الطاقية والغذائية التي ارتفعت أسعارها بشدة. فضلا عن ذلك وصلت النفقات الجبائية إلى مستويات قياسية، بحيث فاقت مبالغها 32 مليار درهم سنة 2010 وبلغت نفس الرقم سنة 2011. هذا السخاء الضريبي الذي يحضا به البرجوازيون سواء المحليون أو الأجانب هو الذي يكرس العجز ويديمه، بفعل تحرير اقتصاد البلد وتقديم تحفيزات ضريبية للرساميل بالمناطق الحرة والأوفشورينغ.

أما من حيث تركيبة الميزانية العامة ، فإننا نجد أن موارد الحسابات والصناديق الخاصة قد ارتفعت لمستويات عليا، بحيث أصبحت تمثل نسبتها أزيد من ثلث ميزانية الاستثمار دون أن تحظى بإصلاح حقيقي لطرق تدبيرها ومراقبة صرف نفقاتها. هذه الصناديق التي تمول بعائدات الخوصصة، وتمول مشاريعها بالديون منفلتة من الرقابة الشعبية أيا كانت.

فمجموع موارد الحسابات والصناديق الخاصة فاق سنة 2011 ما مجموعه 52 مليار درهم، وتعتبر حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة أحد التجليات الأساسية لهذا الغموض في التدبير، بحيث وصل مجموع مواردها لنفس السنة حوالي 30 مليار درهم، وقد رفض وزير المالية السابق اقتراحا بشأن إخضاع استعمال هذا الحساب الخصوصي للمراقبة وتتبع نفقاته.

أما فيما يخص حصيلة هذه الصناديق الخاصة بمختلف أنواعها، فقد شهدت خلال السنوات الأخيرة تحقيق فوائض هامة في حساباتها، مما يدل على ضعف نسب إنجاز المشاريع المرتبطة بها.

عجز الميزان التجاري وميزان الأداءات عجز بنيوي، ومافتئ يتفاقم بفعل تراجع معدل تغطية الصادرات للواردات من بين أمور أخرى مرتبطة بعلاقة التفاوت الصارخة بين اقتصاد البلد الهش واقتصاد أوروبا المتطور، إذ أضحى عند حدود نسبة 40 في المائة. وللحد من هذا العجز أو التقليص منه، من الضروري القيام بتصنيع البلد والقيام بإصلاح زراعي جدري، ودعم البحث العلمي والتقني، وفضلا عن ذلك فك رباط التبعية المطلقة للامبريالية.

انتقلت الواردات من السلع من 230 مليار درهم سنة 2006 الى 355 مليار سنة .2011وبلغ حجم الصادرات في هذه السنة الأخيرة 170 مليار درهم، أي معدل تغطية 48% فقط. ووصل حجم عجز الميزان التجاري للسلع والمنتجات 185 مليار درهم أي 24.7 ٪ أكثر من 2010. وبما أن النمو المحلي قائم على الاستهلاك الداخلي فإن الاستهلاك في معظمه يذهب للمنتجات الخارجية على حساب الإنتاج الداخلي. قدر استهلاك الأسر سنة 2010 ب 437 مليار درهم واستهلاك الإدارة 134 مليار أي مجموعا 571 مليار درهم. يمثل الاستهلاك الداخلي 73% من PIB.

يبلغ احتياطي العملات 169 مليار درهم حاليا أي فقط 5 أشهر من الواردات مقابل 12 شهرا سنة 2005. إنه تدهور سريع بفعل الأزمة

تحكم التبعية للامبريالية على البلد بالتخلف، وما لم يتم فك ذلك الارتباط الذي يحصر البلد في تقسيم دولي للعمل يلبي حاجات السوق الرأسمالية العالمية لمنتجات ضعيفة التصنيع والإنتاجية والقيمة المضافة، لن تتمكن البلد من إعادة توجيه قدراتها لتقوية السوق الداخلية ولتلبية الحاجات الإنسانية الأكثر أولية.

م.م

للمزيد من الاطلاع حول إستراتيجية الامبريالية بالمغرب، أنظر من بين مقالات أخرى، الروابط التالية:

http://www.almounadil-a.info/article1471.html?var_recherche=%C7%E1%C7%E3%C8%D1%ED%C7%E1%ED%C9+%C7%E1%C7%E6%D1%E6%C8%ED%C9++

http://www.almounadil-a.info/article196.html?var_recherche=%C7%E1%C7%E3%C8%D1%ED%C7%E1%ED%C9+%C7%E1%C7%E6%D1%E6%C8%ED%C9++

أزمة الرأسمالية العالمية مستمرة و تداعياتها على المغرب تتعاظم: سنة 2012، عام آخر من الأزمة و لا مخرج في الأفق

راهنت حكومة العدالة والتنمية على زيادة حجم النمو الاقتصادي إلى 5,5 في المائة (قبل أن يخضع لعدة مراجعات قلصته عموما إلى ما دون 4 في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي، في مقابل 4,8 في المائة العام الماضي، إذ تأثر النمو بتداعيات السيرورات الثورية الإقليمية وبالأزمة العالمية والأوروبية بشكل خاص، ما أفقده نصف نقطة مئوية.

وأعلنت الحكومة أن السياحة والزراعة والفوسفات والصناعات اليدوية، إضافة إلى التكنولوجيات الحديثة وتحويلات المهاجرين، ستظل أهم رهانات الاقتصاد المغربي في السنوات الخمس المقبلة. مع السعي لتحسين مناخ الأعمال و الحكامة الرشيدة، لجذب مزيد من الاستثمارات والتدفقات المالية الأجنبية، بهدف تحقيق معدلات نمو أسرع وتنمية مستدامة توفر مزيداً من فرص العمل للشباب، وتُساهم في تقليص عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية إلى 3 في المائة، مع استقرار التضخم على 2 في المائة، ما سيؤدي إلى تحسن معيشة السكان واتساع حجم الطبقة الوسطى وارتفاع الدخل الفردي.

إلى ذلك، أعلن وزير السياحة الجديد أن المغرب يسعى إلى رفع عائدات السياحة إلى ما بين 15 و16 مليار دولار سنوياً، من خلال تنفيذ خطة »مغرب 2020« التي ستعمل على مضاعفة عدد السياح الأجانب وحركة السفر، وتأمين 470 ألف فرصة عمل جديدة في قطاع السياحة، الذي اعتبره »أول مصدر للعملة الصعبة في البلاد، قبل الفوسفات« وثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بعد الزراعة، وثالث مشغّل لليد العاملة، بعد البناء والأشغال الكبرى.

وتساهم السياحة في المتوسط بنحو 9 في المائة من الناتج المحلي، وتدر على خزانة الدولة بين 6 و7 مليار دولار، وهي مصدر مهم للاستثمارات الأجنبية، بخاصة العربية. ويدير صندوق استثمار سيادي مغربي – خليجي (وصال كابتال)، استثمارات تبلغ خمسة ملايير دولار، تساهم فيها صناديق سيادية من قطر والكويت والإمارات. واعتبر محللون أن رهان الحكومة على قطاعات مثل السياحة والاستثمارات الخارجية والانفتاح على الأسواق الدولية، وتطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والسوق الأميركية، قد تكون له فوائد جيّدة على الاقتصاد. ولبلوغ ذلك اجتهدت الحكومة في تقديم كل ما يلزم لنيل ثقة كبار رجال الأعمال والفاعلون الاقتصاديون والمستثمرون المحليون والأجانب.

وكلها مؤشرات لتوجه لن يقود سوى للخضوع لإملاءات السوق كما سبق وفعلت حكومة التناوب، في غياب لبرنامج بديل فعلي. الحقيقة أنه في مواجهة الأزمة الحالية لا يمكن للبديل أن يكون سوى جذريا، يضع السياسات المنتهجة موضع تساؤل: توزيع الثروة والديون والخوصصة والتبادل الحر... الرهان على نمو افتراضي هو عنصر أساسي لما تقوم به الحكومة وهي ترى انه يجب أولا خلق مزيد من القيمة المضافة وبعده التفكير في توزيعها بين الأجور والأرباح.

لقد ظلت الفوارق الاجتماعية على حالها منذ الخمسينات، والسياسة الاقتصادية المتبعة "لم تحاربها بل زادت في تعميقها حيث يعطي النظام الاقتصادي قسطا قليلا من الثروة الوطنية المنتجة للشغيلة (34%) ويعطي في المقابل الحصة الأكبر لأصحاب رأس المال (66%) ".

برنامج الحكومة الرجعي المتمسك بتعاليم النيوليبرالية مع قدر يسير من التدابير ذات الطابع الاجتماعي تم الحد منها بسبب الأزمة مسبقا، وأصل المشكل هو أن هامش المناورة ولو بشكل طفيف يقتضي درجة من المواجهة مع القلة المستحوذة على خيرات البلاد ليست الحكومة قادرة على خوضها. لذا نراها تردد ما سبق وأشهرته حكومة التناوب حول "جيوب مقاومة التغيير"...

برنامج الحكومة لا شعبي، لكن أرباح أرباب العمل لا خوف عليها لأن بن كيران لا يتردد في كل مناسبة من تقديم فروض الطاعة الواجبة لصيانة مصالحهم فهو مع تحرير الاقتصاد وفتح الأسواق والخوصصة ودعمهم بالمال ومختلف التحفيزات الضريبية وغيرها. الحكومة في انتظار النمو الاقتصادي مثل من زرع البور في انتظار الغيث في موسم جاف.

تعرض العولمة الرأسمالية المغرب لصدمات خارجية قوية، فهو في عجز دائم لمبادلاته التجارية، والميزان التجاري لا ينفك يسجل عجزا قياسيا سنة بعد أخرى، وهذا الواقع مرتبط بتبعية الاقتصاد المحلي المطلقة، وليس من شأن الاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة وإيرادات المهاجرين المتقلبة وغير المضمونة أن تعدل من الأمر شيء.

مسالة التمويل تقوي التناقض. الشرط الأول المطلق هو استعادة الاستقلالية عن أسواق المال. لكن حاجات تمويل الدولة كبيرة ولن تختفي بين عشية وضحاها. وبدل زيادة موارد الدولة باستعادة ما يسمى نفقات ضريبية، وإخضاع الرأسمال في الفلاحة والعقار لضريبة تناسب الأرباح الطائلة التي يجنيها وكذا فرض الضريبة على المنتجات الكمالية و الترفيهية، وفرض ضريبة تصاعدية على الثروة، واسترجاع المال المنهوب، والمال المهرب... تلجأ الحكومة للاستدانة الداخلية والخارجية (أزيد من 60 مليار درهم)، في محاباة مكشوفة للرأسمال المحلي، تخفيض للضرائب وفوائد مجزية على المال المقترض منه، ما يهدد بتفاقم مسلسل جهنمي من التقويم الهيكلي ومصائبه.

خفض عجز الميزانية هدف لا يستقيم مع الهدايا الضريبية للبرجوازيين. فالعجز لا ينتج عن نفقات مفرطة ولا عن استثمارات نافعة، بل عن عملية مقصودة لتقليص ذاتي لمواد الدولة. إنه عجز مصنوع إذن ويستخدم حجة لتقليص النفقات. وبرنامج الحكومة ليس مرفقا بإصلاح ضريبي هام يعطيه مصداقية. بالتالي صرامة قاسية ليست عادلة بتاتا في غياب إجراءات ضريبية "عادلة"، بعبارة أخرى متناسبة مع الهدايا الضريبية المتراكمة لأزيد من عقد على الأقل.

يوجد وعي بين بعمق الأزمة لكن يغيب البرنامج البديل الفعلي. المرجح سياسة تقشفية قاسية تخلخل النشاط الاقتصادي وتزيد ثقل الديون، وتصفية للمكاسب الاجتماعية وبخسا لقوة العمل بذريعة التنافسية (المقاصة والتقاعد والإضراب...)، فالأزمة مرشحة للدوام مع توقعات نمو ضعيفة في أحسن الأحوال. والحالة الراهنة كانت متوقعة. فعلا يمكن لنمو مرتفع أن يكون على المدى القصير لصالح التشغيل، لكن لا يكفي انتظار النمو بل يجب مع ذلك تحديد كيف نخلق النمو. فهناك طرق أخرى لخلق الشغل مثل تقليص ساعات العمل الأسبوعية في القطاع الخاص و الوظيفة العمومية و كذا توسيع قطاع الخدمات العمومية من تعليم و صحة...

كما أن هناك علاقة وثيقة بين البطالة وتوزيع المداخيل. وكل أزمة تخلق طبعا البطالة ولكن المسالة هي وجود بطالة جماهيرية ودائمة لعقود، وليس باستعادة برامج مفلسة (مقاولتي وأخواتها) يمكن تقليصها كي لا نقول القضاء عليها (الأنشطة الهشة أحدثت 40 ألف منصب شغل من أصل 114 ألفا سنة 2011)

يعد التوزيع العادل للمداخيل لصاح الشغل وتلبية الحاجات الاجتماعية شرطا أساسيا لمنح النمو مضمونا مغايرا على عكس زيادات في الأجور تعزز الفوارق الاجتماعية وتشددها. وعلى عكس نظام ضريبي محابي للشركات الكبرى...

تضع أزمة الرأسمالية العالمية الطبقات السائدة وحكومتها في مأزق حقيقي، وزاد من حدته موسم جفاف قاس، فاجتمع عنصران أساسيان يرهنان اقتصاد البلد، ما يعني سنة مالية مأزومة جدا، في مواجهة مطالب جماهيرية مشروعة شغلا وتعليما وصحة وأجورا وسكنا وحماية اجتماعية وبنية تحتية اجتماعية متنوعة طرقا وكهرباء وماء...

ما طرحته الحكومة عبارة عن تعديات لتحميل ثمن الأزمة لمن تحملوها على الدوام من أجراء و كادحين، والمطلوب تحميل أعباء الأزمة لمن استفادوا على الدوام من رأسماليين و أرباب عمل، ولا بد لذلك من ميزان قوى جماهيري ينبغي السير في بنائه بكل عزم و إصرار.

إلى النضال، فلا حل سوى تحرير الجماهير المناضلة نفسها بنفسها

■ س.ن

نهب ثروات البلد: النزيف متواصل

اتهم المجلس الأعلى للحسابات، شركات دولية عاملة في المغرب بتصدير أموال إلى دولها الأم بالتحايل على القانون، ما اضربالمصالح المالية للدولة. وتتجاوز هذه المبالغ قيمة الأرباح المصرّح عنها ويسمح القانون بتحويلها.

وأشار تقرير المجلس إلى شركات تعمل في قطاع الاتصالات وتأمين خدمات الماء والكهرباء في عدد من المدن المغربية، »هربت إلى الخارج مبالغ بقيمة 32 مليار درهم (أربعة ملايير دولار) بين الأعوام 2005 و2009«. وكانت هذه الشركات حصلت على عقود عملها في المغرب في إطار قانون »التدبير المفوض« أو برامج الخصخصة التي سمحت بدخول مساهمات الرأسمال الأجنبي في رؤوس أموال شركات عامة مغربية تعمل في قطاعات تقنية وخدمية.

وانتقد المجلس، »دور مكتب الصرف المشرف على التجارة الخارجية والقطع الأجنبي، بسبب التساهل في الاختلال والاختلاسات التي قامت بها شركات دولية«. وأشار التقرير إلى شركة »تعمل في مجال التدبير المفوض للخدمات البلدية حولت من دون سند قانوني مبلغ 88.3 مليون درهم، وطبقت عليها غرامة بقيمة 4.5 مليون درهم فقط«.

واعتبر التقرير الذي تحدث عن تجاوزات مالية في عدد من المؤسسات العامة والشركات الدولية المتعامل معها، أن هذه الممارسات »تلحق أضراراً بمصالح المغرب الاقتصادية والمالية بسبب سوء الحكامة وضعف المراقبة«. وكشف عن »سوء تدبير في عدد من الشركات العمومية المغربية، منها شركة النقل الجوي التي سيبلغ عجزها 3 بلايين دولار هذه السنة، والمكتب الوطني للماء والكهرباء، وشركة الإذاعة والتلفزيون وصندوق الضمان الاجتماعي ومكتب التسويق والتصدير وصندوق التجهيز الجماعي، وغيرها من المؤسسات... التي انتقدها تقرير المجلس الذي رفعه رئيسه أحمد الميداوي إلى رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران، لعرضه على القضاء في حال التأكد من الخروق«.

وفي وقت سابق كانت مصالح أمن الحدود والجمارك رفعت درجة التدقيق في المحتويات والمبالغ المالية التي توجد في حوزة المسافرين، الذين يستعدون لمغادرة التراب الوطني من أجل الحد من أنشطة تهريب الأموال، لأن هذا النشاط أصبح يزداد تعقيدا خلال السنوات الأخيرة بسبب صغر حجم المبالغ المالية، إذ غالبا ما يعتمد المهربون على الأوراق النقدية من فئة 500 اورو من أجل تسهيل عملية التهريب والإفلات من المراقبة.

كما أن بنك المغرب عمم أيضا على جميع البنوك دورية تلزمها بضرورة مراجعة ملفات جميع الشركات التي حولت مبالغ مالية بالعملة الصعبة من أجل استيراد بضائع من الخارج، وأوضح المصدر ذاته أن بعض الشركات كانت تحول عبر البنوك مبالغ مهمة من العملات الصعبة إلى الخارج من أجل استيراد سلع معينة دون أن تكمل ملفها لدى الأبناء بتقديم أوراق تسلم البضائع من الموانئ المغربية من طرف الجمارك كما ينص على ذلك القانون.

أراد بنك المغرب، عبر قراره مطالبة البنوك بالتأكد من وصول البضائع التي حولت من أجلها مبالغ بالعملة الصعبة، قطع الطريق على بعض عمليات تهريب الأموال، التي يعمد أصحابها إلى تقديم طلبات إلى الأبناك من أجل تحويل مبالغ مالية بالعملة الصعبة إلى شركات بالخارج لاقتناء بضائع غير أنهم لا يتوصلون بها في الحقيقة.

إلى ذلك فقد المغرب حوالي ملياري من احتياطه من العملة الصعبة، وتراجعت أشهر الاستيراد الذي تضمنه من 12 شهرا سنة 2005 إلى 5 أشهر فقط حاليا.

إنها النتيجة المنطقية لوضع مقدرات البلد تحت سيطرة الرساميل الأجنبية وشريكها المحلي، ولا فرق بين الرساميل أمريكية كانت أو ألمانية أو عربية أو غيرها، فكلها باحثة على الربح الأقصى والسريع بما في ذلك اللجوء للفساد لتنميته. وعلى ذكر الفساد فهو العمود الفقري لتكوين الثروة محليا، في إطار رأسمالية تابعة متخلفة تشجع على أشكال تراكم بدائية متنوعة تقوم على النهب عموما.

يكمن أصل المشكل في وجود نظام سياسي مستبد يرعى الفساد، فإبان تفجر فضيحة بنك القرض العقاري والسياحي أفاد "الزاهيدي" الذي كان على رأسه أنداك، قبل أن ينفد بجلده ويهرب للخارج، أنه كان يتلقى الأوامر من الملك الحسن الثاني لتقديم مبالغ مالية كبيرة لأشخاص معينين. زد على ذلك مسلسل الخوصصة الذي نقل ملكية الشعب العمومية بعد إنهاكها بالنهب إلى الخواص لينعموا بها بدرهم رمزي وبأثمان بخسة، وعلى رأس المستفيدين يوجد الهولدينغ الملكي أونا وقلة من المجموعات الرأسمالية الكبرى الأخرى إلى جانب الرأسمال الأجنبي.

جزء آخر كشفته لائحة لاكريمات، التي لا يتردد المنتفعون منها دون وجه حق في إعلان كونها إكراميات ملكية. والمزيد كشفته تقارير المجلس الأعلى للحسابات، وآخرها لسنة 2010 المنشور مؤخرا، يشير للتلاعب والنهب والتبذير... الذي يطال مؤسسات عمومية كبيرة، علما أن من يوجد على رأسها يعينون بظهير ملكي، ويتصرفون في تلك المؤسسات كإقطاعيات قياد العصور الوسطى دون حسيب ولا رقيب، وذلك الوضع يديمه القانون الحالي المصادق عليه تحت حكومة العدالة والتنمية المتعلق بتوزيع صلاحيات التعيين في المؤسسات العمومية بين الوزير الأول والملك. فالموظف المعين من طرف الملك له كل الحماية وسيتلقى الأوامر منه ولن يحاسب لأنه ليس خاضعا لسلطة الشعب عبر البرلمان ولا لسلطة الحكومة. ان كل المؤسسات مهما كانت إستراتيجية عليها أن تخضع لسلطة وحيدة هي سلطة الشعب، وكل سلطة غيرها لن ترعى سوى الفساد وتعميمه، كما هو الحال في الماضي والحاضر وفي المستقبل اذا دام هذا الوضع. إن كافة المسئولين في البلاد من أكبرهم يجب أن يخضعوا للانتخاب و المحاسبة و العزل عند الضرورة من طرف الهيئة التي انتخبتهم، و طبعا من بينهم مسيري المقاولات العمومية. الشعب هو منتج الثروات و هو من يجب أن يحدد طريقة إدارتها.

من جانب آخر، أشار كتاب التحقيق الصحفي "الملك الملتهم" إلى أن الفساد الاقتصادي والسياسي يرعاه النظام السياسي القائم. فاستثمارات العائلة الملكية هي الأولى في كل القطاعات المهمة في الفلاحة والمالية والتجارة. ومن المعلوم أن حتى البرجوازيين يعتبرون تحالف السلطة والمال يعني الفساد لأن من يملك السلطة يملك قوة إزاحة المنافسين.

يعتبر وجود الفساد السياسي والمالي والإداري من ابرز العوامل المساعدة على تهريب الأموال وهناك من يرعى عملية تهريب الأموال وغسيلها. ويعد الفساد المالي وسرقة المال العام وتنامي الثروات بشكل "غير طبيعي" احد أسباب عمليات تهريب الأموال التي تنامت وانتشرت خلال السنوات الأخيرة.

لقد سبق ونشرت »هيئة النزاهة المالية العالمية" أرقاما ضخمة حول تهريب الأموال من المغرب إلى الخارج في الفترة الممتدة من 1970 حتى سنة 2008. انها أموال منهوبة وضعت في الأبناك الأوروبية والجنات الضريبية. ومن ذات التقرير يظهر أن المغرب يفقد حوالي ملياري دولار سنويا تهرب بأشكال مختلفة.

فقد المغرب، على مدى 38 سنة، 41 مليار دولار، أي 328 مليار درهم، وهي أموال مهربة بطرق غير مشروعة حسب "هيئة النزاهة المالية العالمية"، بالتالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار كل الأموال المحولة للخارج بخاصة تكاليف الديون وأرباح الشركات الأجنبية والتبادل اللامتكافئ، ولا يشير التقرير أيضا للأموال المهربة المتأتية من تجارة المخدرات والتهريب والدعارة وتجارة البشر، ولا يتضمن الرشاوى المدفوعة من طرف الشركات الأجنبية للحصول على صفقات عمومية أو الأموال الناتجة عن الغش في الفواتير في ميدان المبادلات الخارجية.

وضع التقرير المنوه به اعلاه المغرب في المرتبة الرابعة إفريقيا ضمن "البلدان المصدرة للمال غير الشرعي"، وأشار إلى أن مجموع ما تم تهريبه من أموال من المغرب في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 بقرابة 13.6 مليار دولار، هذا الرقم الكبير للأموال التي تبخرت خلال ثماني سنوات "خرج" أزيد من نصفها خلال ثلاث سنوات فقط، كما يرصد ذلك المحققون في التقرير، حيث وصل حجم الأموال المهربة إلى 8.5مليار دولار.

لكن تظل سنوات التسعينيات أسوأ فترة عرف فيها المغرب نزيف فقدان رؤوس الأموال، حيث سجل واضعو التقرير تبخر 12 مليار دولار، أي 96 مليار درهم، ما بين 1992 و1999، وذلك بمعدل 12 مليار درهم سنويا.

تلك الأموال المهربة (41 مليار دولار) كافية لتخليص البلد من ديونه. علما أن تقريرا للمكتب الدولي للإحصاء أشارالى أن حجم الودائع المغربية بالبنوك الأوروبية سنتي 1999 و2000 بلغ ما مجموعه 21 مليار درهم. هذه الأموال لا تتعلق بودائع المغاربة المقيمين بالخارج أو بودائع الأبناك المغربية، التي ينظمها القانون، بل برؤوس أموال جرى تهريبها ووضعها في حسابات مصرفية في عدة أبناك أوروبية. واللافت للنظر أن تلك الإحصائيات لم تتضمن الأموال المودعة بالبنوك السويسرية كما أنها اقتصرت فقط على الأبناك الأوربية، مما يجعل الحجم الحقيقي للأموال المهربة أكثر بكثير من تلك التي كشف عنها المكتب الدولي للإحصاء. وكانت هذه المبالغ التي نجحت من الإفلات من رقابة مكتب الصرف والجمارك قد بلغت سنة 1998، سنة التناوب التوافقي، حوالي 23 مليار درهم، حسب نفس المصدر.

يشير تقرير "هيئة النزاهة المالية العالمية"، الذي اعتمد واضعوه على الإحصائيات التي وفرها صندوق النقد الدولي، إلى أن البلدان النامية، وضمنها المغرب، تخسر 10 دولارات على كل دولار واحد ممنوح من قبل المساعدات الخارجية الخاصة بمشاريع التنمية. أكثر من ذلك، خلص التقرير إلى أن جرائم تهريب رؤوس الأموال "تشكل عقبة كبرى في تعبئة المدخرات المحلية وتحد بشكل كبير من الموارد المتاحة للاستثمار من أجل التنمية في البلدان الأقل نموا"، إلا أنها بالمقابل تضخ أموالا ضخمة في اقتصاديات البلدان الأوروبية وبلدان الجنات الضريبية.

"تصدير الأموال" عن طريق تهريب السلع والمخدرات والرشوة وغسيل الأموال يشكل ما بين 30 و35 في المائة من نسبة المبالغ المهربة، في حين تصل نسبة رؤوس الأموال المهربة بواسطة الرشوة والمسؤولين الكبار في الدولة إلى 3 في المائة، حسب نفس التقرير. لكن تظل النسبة الكبرى للأموال المهربة تتم بطريقة "عادية" وتجتاز المراقبة التي تقوم بها أجهزة الجمارك، إلا أن التصاريح المدلى بها تكون مزورة ومبالغا فيها. وهو ما جعل واضعي التقرير يستخلصون أن ما بين 60 إلى 65 في المائة من رؤوس الأموال المهربة ناتجة عن التهرب الضريبي، إذ يكفي "النفخ في قيمة الواردات والتقليل من قيمة الصادرات"، حتى تصبح ملايير الدراهم خارج المغرب، يشرح نفس التقرير.

حجم الودائع المغربية بالخارج، حسب إحصائيات "بنك التسويات الدولية" BRI، المتواجد بمدينة بال السويسرية، هو 12 مليار دولار، ما يعادل 99.2 مليار درهم هذا الرقم يهم الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والخاصة والأشخاص الذاتيين والمعنويين، المستقرين بالمغرب. هذه الأموال مودعة لدى الأبناك في أربعين دولة عبر العالم، خاصة بأوربا، وكذلك بالولايات المتحدة الأمريكية وببنوك في مناطق حرة.

وإذا ما أخدنا بعين الاعتبار تقدير البنك العالمي للخسارة التي يتكبدها الاقتصاد المغربي جراء انتشار الرشوة والفساد، اللذان يبلغان مستويات قياسية عندما يتعلق الأمر بصفقات عمومية وبقطاع العقار، وما ينتج عنها على مستوى النمو (ضياع نصف نقطة على الأقل)، وما تم نشره هنا وهناك، بما في ذلك ما نشره موقع ويكيليكس، التي يشير فيها السفير الأمريكي السابق بالرباط إلى المستويات التي وصلتها الرشوة في المغرب، فإنه بالإمكان القول أن تهريب الأموال إلى الخارج يتجاوز ملياري دولار سنويا، وأن ما تم تهريبه منها بين 2000 و2008 يقارب مجموع الدين الخارجي المغربي الذي يبلغ حاليا أزيد من 20 مليار دولار، وذلك دون حساب تهريب الأموال الناتج عن الاتجار الدولي في المخدرات ، الذي كانت جهات أوروبية قد قدرت عائداته بملياري دولار سنويا منذ تسعينات القرن الماضي...

انها أموال بالغة الضخامة، قياسا إلى الثروة الوطنية، تهرب من المغرب كل سنة. وهذا ما بات معروفا لدى قطاع عريض من المواطنين والمواطنات بفضل انتشار سبل الوصول إلى المعلومة بخاصة بواسطة وسائط الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من التقارير والتحقيقات الصحفية...

إنه نزيف حاد مرشح للاستفحال في ظل التحرير الكلي للاقتصاد وانفتاحه المعمم على السوق الرأسمالية العالمية، وفي ظل الاتجاه إلى تحرير حساب الرساميل وتعميق اتفاقيات التبادل الحر.

يستدعي الأمر تعبئة قوى النضال لفرض سياسة بديلة قائمة على تلبية حاجات البشر الأساسية تكون ضمانا لصيانة ثروات البلد من الفساد المعمم والنهب السافر. سعيا لذلك لا بد من تقديم المسؤولين عن هذه الكارثة للحساب. تمثل حركة الشباب التي انطلقت في 20 فبراير والحالة النضالية التي صاحبتها من أجل تغييرات حقيقية و جذرية لإخراج البلاد من حالة التخلف التي توجد فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولوضع حد لنهب مقدرات البلاد، ولضمان توزيع عادل للثروة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ... طليعة ما ينبغي القيام به لفرض سياسة تسمح بازدهار البلد وتنميتها في إطار الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

المغرب بلد غني، لكن سياسات الطبقات السائدة أفقرته و تدفعه نحو الافلاس و معه ملايين البشر، إن تغيير هذا الواقع نحو نظام يخدم مصلحة الشعب ونابع من إرادته وخاضع له، أمر ممكن و واجب. فلنجعل من شعار استرجاع الأموال المهربة والمنهوبة ومحاسبة المهربين والنهابين، و عدم الإفلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية و السياسية، مدخلا لاستنهاض طاقات نضال شعبنا.

■ سليم نعمان ـ مارس 2012

الصيد البحري : ملاحظات أولية حول إستراتيجية أليوتيس

المحور الثاني

كنا قد تطرقنا في العدد السابق إلى برنامج تدبير المصّايد الذي نصت عليه أليوتيس، و سنتناول حاليا كيف تخدم هذه الإستراتيجية مصالح المستثمرين الخواص بقطاع تحويل المنتجات البحرية على مستوى استفادتهم من أكبر حصة للصيد و كيف يتحدد دور القطاع في تنقيل خيرات بلادنا نحو الأسواق الخارجية. و نعرض في فقرة أخيرة كيف ستؤدي المعامل الجديدة إلى مفاقمة الصيد المفرط و تكريس أزمة الصيد البحري

المحور الثاني: علاقة قطاع تحويل المنتجات البحرية ببرنامج أليوتيس

توزيع حصص الصيد

من بين الأهداف الأساسية لإستراتيجية أليوتيس رفع إنتاج الثروات السمكية من مليون و 35 ألف طن سنويا إلى مليون و 660 ألف طن سنويا في أفق 2020، أي أن الكمية الإضافية سنويا هي 625 ألف طن. أما كمية الأسماك السطحية الصغيرة التي رخصت أليوتس بصيدها في منطقة الصيد الأطلسية الجنوبية س فتبلغ لوحدها مليون و 39 ألف طن. إن منطقة الصيد هذه هي المعول عليها، إذن، في رفع الإنتاج الإجمالي للمغرب، مقابل انخفاضه في مناطق الصيد الثلاثة الباقية.

نستنتج، إذن، أن كل الأهداف الرئيسية لأليوتيس(رفع الإنتاج و الصادرات...) ستكون منصبة على منطقة صيد واحدة هي المنطقة الأطلسية الجنوبية س التي ستكون مصدر ثروة هائلة من الأسماك تبلغ مليون و 39 ألف طن سنويا، و بالتالي مصدرا للمداخيل المالية بالنسبة للذين مكنتهم الدولة من الاستفادة من حصص الصيد. فكيف وزعت الدولة حصص الصيد بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين؟

حصل أرباب الصناعة المالكون "للمشاريع الجديدة المندمجة" التي ستقام في الأقطاب الصناعية الجديدة على حصة صيد تبلغ 500 ألف طن، و هي حصة تقل قليلا عن نصف الحاصل الإجمالي المسموح باصطياده في منطقة الصيد الجنوبية س. إن هؤلاء الصناعيين المحليين أو الأجانب لم يستفيدون فقط لأول مرة من رخص صيد تمكنهم من اقتناء أسطولهم الخاص، ولكنهم استطاعوا أيضا أن يفوزوا بأكبر حصة صيد بفضل أليوتيس.

أما الحصة التي حصل عليها أرباب مشاريع "الإمدادات الإضافية" لمعامل تحويل السمك القائمة فنقدرها بحوالي 210 ألف طن. إنها عبارة عن مجموعات مختلطة تجمع بين المعامل و أرباب مراكب الصيد لضمان تزويد المعامل بالإمدادات التي تمكنها من رفع طاقة إنتاج المعامل إلى 80% عوض 60%حاليا. و قد تمكنا من تقدير حصة الإمدادات الإضافية التي ستستفيد منها بناء على مستوى طاقة الإنتاج الحالية للمعامل و الكمية التي يمكن أن تضاف لرفع طاقة إنتاجها لبلوغ النسبة التي تتوخاها أليوتيس. وقد اشترط ملف طلب العروض أن الأفضلية في عملية انتقاء مشاريع "الإمدادات الإضافية" ستكون لبواخر الصيد الناتجة عن تحويل النشاط من المصايد التي تعرف فرطا للاستغلال. إن المقصود هنا هو معظم أسطول الصيد بالأعالي الذي كان متخصصا في الأخطبوط(حوالي 345 باخرة). كما ستمنح الأفضلية أيضا للبواخر الحديثة و البواخر المؤجرة(هي بواخر صيد بالأعالي مؤجرة من دول أجنبية كروسيا مثلا). نستنتج إذن أن أرباب مشاريع "الإمدادات الإضافية المستفيدين من حصة 210ألف سنويا يتمثلون في أرباب المعامل القائمة و شركات الصيد بأعالي البحار.

و ما الحصة التي حصلت عليها بواخر الصيد الساحلي؟ بناء على اتفاق موقع بين مديرية الصيد و ممثلي نقابات أرباب بواخر الصيد الساحلي في بداية يونيو 2011 سيتراوح عدد البواخر التي يمكن أن يرخص لها بالصيد في المنطقة الأطلسية الجنوبية بما بين 50 إلى 70 باخرة في السنة، وذلك بالتناوب بين مجموع الأسطول المتخصص في صيد الأسماك السطحية الصغيرة البالغ حاليا أكثر من 490 باخرة. ويمكننا بناء على قدرة صيد هذه البواخر وسعتها أن نقدر حصة الصيد التي يمكن أن تستفيد منها، حيث أنها لا تتجاوز حصة 30 ألف طن في السنة.

أما الحصة التي ستكون من نصيب بواخر الصيد الأجنبية المستفيدة من رخص صيد في إطار اتفاقيات صيد(الاتحاد الأوربي، روسيا و اليابان) فنقدرها بحوالي 300 ألف طن سنويا، وهي الحصة الباقية عمليا لاستكمال الحاصل الإجمالي المسموح باصطياده في المنطقة المذكورة. و يتوافق هذا التقدير مع تصريح لوزير الفلاحة و الصيد البحري الذي أكد في بداية 2011أن حصة الصيد التي ستخصص لاتفاقيات الصيد لا يمكن أن تتجاوز 30% من الكميات المصطادة.

بعد هذا العرض لحصص الصيد الموزعة نستنتج التالي:

– أن المستفيدين الفعليين من الثروات السمكية هم أرباب بواخر الصيد الصناعي بالأعالي و الصناعيون المحليون و بواخر البلدان الأجنبية، مقابل شبه إقصاء لبواخر الصيد الساحلي.

– بعدما كان أرباب معامل التحويل يطالبون بالحصول على رخص صيد، أصبحوا بفضل أليوتيس يحتكرون الحصة الأكبر من الكميات المصطادة في المنطقة س.

– لا يعد إرساء نظام حصص الصيد إجراء بريئا، بل هو في حقيقة الأمر أداة لتوطيد سيطرة الصناعيين و أرباب بواخر الصيد الصناعي الكبير على الثروات السمكية لبلادنا. لهذا السبب ألغت أليوتيس مبدأ "الولوج الحر" نسبيا للمصايد و عوضته بنظام الحصص.

– إن نظام الحصص الذي نصت عليه أليوتيس يخدم المصالح الاجتماعية و الاقتصادية للبرجوازية في زمن أزمة الصيد البحري، أي في ظل تراجع المخزونات و انهيار المخزون الأساسي للأخطبوط الذي شكل لعقود مصدرا للثروات الطائلة لمعظم بواخر الصيد بالأعالي(حوالي 345 باخرة).

– لقد تمكنت البرجوازية المستثمرة في قطاع الصيد البحري من وضع يدها على الحصة الأعظم من الثروات البحرية عن طريق استبعاد بواخر الصيد الساحلي من ولوج أغنى منطقة للصيد بدعوى عدم توفرها على أسطول حديث. و ستكون عواقب هذا الإقصاء وخيمة على دخل البواخر و البحارة العاملين بها و على التشغيل، لأنها في هذه الحالة ستكتفي بالصيد في مناطق الصيد الثلاثة الباقية التي تعرف تراجعا للمخزونات و للكميات المصطادة.

التعريف بقطاع تحويل المنتجات البحرية

يبلغ عدد معامل تحويل المنتجات البحرية حوالي 412 تتوزع إلى ستة "فروع" هي تصبير الأسماك و التصبير الجزئي و تجميد السمك و تصدير السمك الطري و تحويل الطحالب البحرية و أخيرا فرع دقيق و زيت السمك. يعالج القطاع سنويا 70% من كمية الأسماك المصطادة، أي أكثر من 750ألف طن يصدر معظمها إلى الأسواق الخارجية. بلغ حجم الصادرات في 2010حوالي 500 ألف طن بقيمة تناهز 12 مليار درهم. وبذلك تشكل صادرات صناعة المنتجات البحرية نصف مجموع الصادرات الغذائية للمغرب و حوالي 10% من مجموع صادراته.

يحتل "فرع" تصبير الأسماك مكانة اقتصادية هامة، فإن كان لا يتشكل إلا من عدد صغير من الوحدات لا تتجاوز 47 معملا، إلا أنها تملك طاقة إنتاج هائلة تبلغ 320 ألف طن سنويا و تحقق 3,5 مليار كرقم أعمال. أما الفرع الموالي من حيث الأهمية فيتشكل من معامل تجميد السمك على اليابسة(184 معمل) و بواخر أعالي البحار التي تعد معامل عائمة(319 باخرة) تجمد جميعها حوالي 160 ألف طن. لكن قيمة صادرات هذا الفرع هي الأعلى إذ تبلغ 5 مليار درهم بفضل ارتفاع سعر الرخويات الذي انصب عليه نشاط هده الوحدات. لكن تغير الوضع بعد انهيار مصيد الأخطبوط، فالعديد من الوحدات حولت نشاطها إلى معالجة الأسماك السطحية الصغيرة بحفز من الدولة. فقد قامت الحكومة بدعم 43 معمل(بالداخلة و العيون) لمواصلة توجيه صادراتها إلى الخارج بتحويل تخصصها إلى السردين و الأنشوبا... عن طريق منحها رخصا للصيد باستئجار سفن أجنبية.

أما معامل دقيق السمك فتستهلك سنويا 300 ألف طن من الأسماك السطحية الصغيرة لتنتج 61 ألف طن من دقيق السمك ذو جودة منخفضة لتموين قطاع تربية الدواجن المحلي.

يبرهن وجود هذه الصناعة عن الاستعمال اللاعقلاني لثرواتنا السمكية. فقرابة ثلث الكميات السمكية المصطادة توجه للاستهلاك الحيواني عوض إشباع الحاجيات الإنسانية للمواطنين من البروتين. أضف إلى ذلك أنها تشكل عامل تبديد لمنتوج الصيد. فإنتاج طن واحد من دقيق السمك يستلزم معالجة خمسة أطنان من السمك. إن وجود معامل دقيق و زيت السمك لا نفع اقتصادي ورائها سوى المصالح المالية الضيقة القصيرة الأمد لمالكيها، فهي تمثل أحد أسباب انخفاض استهلاك السمك ببلادنا و تبديده.

استنادا على هذه اللوحة العامة لقطاع تحويل المنتجات البحرية، يمكننا استخلاص الملاحظات التالية:

– لا يملك هذا القطاع من خصائص الصناعة إلا الاسم. فمعظم عدد المعامل(365 من أصل 412) لا تستعمل أي آلات لتحويل المنتوج و يقتصر عملها على تصدير الثروات المصطادة إلى الخارج في حالتها الأولية(مجمدة أو مملحة أو طرية).

– إن الدور السلبي الذي يلعبه هذا القطاع في تنقيل خيرات بلادنا إلى بلدان الشمال يرجع إلى سياسة تشجيع الصادرات الذي نهجتها الدولة منذ بداية الثمانينات عن طريق الحوافز المالية و الضريبية و تقديم رخص الصيد لمستثمرين بواخر الصيد بالأعالي الطفيليين بدون ضوابط محددة للحفاظ على المخزونات.

– ساهم هذا القطاع في انهيار مصيد الرخويات، وبالأخص الأخطبوط: فأكثر من ثلاثة أرباع المعامل العائمة المتمثلة في بواخر الصيد بالأعالي المحلية كانت متخصص في صيد صنف واحد هو الأخطبوط. و بما أنها قامت لأكثر من ثلاثة عقود بجمع ثروات طائلة بفضل تصديره كمادة أولية إلى الأسواق الخارجية، فهي من يتحمل مسؤولية استنزافه بجانب بواخر الصيد الصناعي الأجنبية التي كانت تقدر بالمئات في اتفاقيات صيد ما قبل السابقة.

– لقد وفرت أليوتيس كل شروط الصيد المفرط للأسماك السطحية الصغيرة، خاصة السردين لصالح أرباب المصانع و بواخر الصيد بالأعالي، وبذلك ليس من المستبعد على المدى المتوسط أن يتسبب ذلك في تراجع مخزونات السردين، إن لم يكن انهيارها كما حدث بالنسبة للأخطبوط.

كيف ستؤدي معامل السمك الجديدة إلى مفاقمة الصيد المفرط ؟

ستؤدي المشاريع الصناعية الجديدة التي ستقام بالأقطاب الصناعية إلى رفع طاقة إنتاج المعامل وقدرة صيد الأسطول، وبذلك ستفضي إلى مفاقمة الاستغلال المفرط للثروات السمكية. سيعمل المصدرون المستفيدون من رخص إقامة هذه المعامل على تجهيزها بأحدث الآلات المتوفرة على الإنتاجية العالية، و ذلك كي يكونوا قادرين على المنافسة في الأسواق العالمية. أما بواخر الصيد التي سيقتنونها فستكون بدورها ذات قدرة صيد هائلة. و حالما تشرع هذه المعامل الجديدة في معالجة حصة الصيد المخصصة لها و البالغة 500 ألف طن، ستكون مدفوعة إلى تجاوز هذه الحصة بالتدريج بسبب ارتفاع طاقة إنتاج المعامل و الأسطول التابع لها و ارتفاع الطلب في السوق العالمية من جهة أخرى. ستسعى الشركات المالكة للمعامل و بواخر الصيد لاسترجاع قيمة استثماراتها عن طريق تشغيل كامل الطاقة الإنتاجية، لذا سيطالبون آجلا أم عاجلا برفع حصة الصيد المخصصة لهم. و ستدفعهم السوق العالمية نفسها و المنافسة المصاحبة لها لتحديث آلات و تقنيات الإنتاج باستمرار. و ستقود كل هذه العوامل بالتدريج إلى رفع طاقة معالجة المعامل الجديدة لتتجاوز 500 ألف طن سنويا. هذا الدرس أثبتته عقود من اشتغال معامل تحويل السمك القائمة حاليا. و يلخص حسن السنتيسي رئيس الفيدرالية الوطنية لتحويل و تثمين منتجات الصيد هذا الدرس و في نفس الوقت يعرض كل تاريخ هذا القطاع و يبرهن كيف يساهم في الصيد المفرط للثروات: "قبل 30 سنة، كانت 150 ألف طن من الكميات المصطادة كافية لتشغيل الوحدات الصناعية، أما اليوم فقد جرى تحديث المعامل بحيث أصبحت أكثر إنتاجية كما ارتفعت مبيعاتها. انتقل حجم الإنتاج من 2,5 مليون صندوق من علب السردين(كل صندوق يحتوي على 100 علبة) في بداية السبعينات إلى 8 مليون صندوق حاليا(2006). لقد ارتفع حجم الإمدادات، لكن ليس بنفس سرعة تطور الإنتاج. أما بواخر الصيد فقد أصبحت مضطرة للإبحار مسافات بعيدة لصيد السردين الذي كان سابقا وفيرا على بعد ساعات من أسفي".

حمزة

المراجع

– "إستراتيجية من أجل تنمية وتنافسية قطاع المنتجات البحرية" المعروفة بأليوتيس
– مديرية الصيد البحري، وثيقة تنفيذ برنامج تهيئة الأسماك السطحية الصغيرة، ملف طلب عروض لانتقاء "المشاريع المندمجة" في إطار أليوتيس
– مديرية الصيد البحري، وثيقة تنفيذ برنامج تهيئة الأسماك السطحية الصغيرة، ملف طلب عروض لانتقاء "مشاريع الإمدادات الإضافية للصناعات القائمة"، في إطار أليوتيس
– كاريين لانجفين، مجلة الظرفية عدد 868 ، فبراير 2006 الصادرة عن وزارة المالية
– أرشيف جرائد لكونوميست و لافي ايكو

حملة الدولة لتخريب بيوت الفقـــــــراء، جريمة في سجل حافـــــــل

في مظهر شبيه بما يحدث بالأراضي المحتلة، تقوم الجرافات (مرفقة بمئات من رجال القمع) بهدم مئات المنازل التي بناها المحرومون من السكن طيلة عام من انشغال أجهزة الدولة بمراقبة تحركات مناضلي حركة 20فبراير وقمع مسيراتها واجتثاث اعتصامات المعطلين.

حرب حصيلتها عشرات المعطوبين والمعتقلين، وضياع حصيلة عمر الكادحين الذين صرفوا كل مدخراتهم، إضافة إلى ديون كبيرة في بناء منازل لا تتعدى مساحة أغلبها الـ 100 متر.

أما تركيز الدولة وإعلامها على تورط كبار موظفي الدولة في بناء رياضات وفيلات شاطئية وقرى سياحية بأكادير فليس إلا تغطية لجوهر المشكل، وترويج أن المتورطين ليسوا فقط من محرومي السكن بل كذاك لوبيات العقار ومافيا المضاربة، ما ينزع عن هذه الحرب طابعها الطبقي الموجهة بالأساس لحماية أرباح شركات العقار وقطاع السياحة.

إن الطابع الطبقي لهذه الظاهرة يتبدى في أن الكادحين والمفقرين هم فقط من واجهوا حملة الهدم بشراسة لحماية منتوج كدحهم وعرقهم وأملهم في سكن قار، أما كبار الموظفين فلم يحركوا ساكنا. وهدم منازل كبار الموظفين لا يعني ان الدولة حكم بين الطبقات، فجهاز الدولة لا يدافع عن مصالح البورجوازيين الأفراد بل عن شروط إعادة إنتاج المجتمع البورجوازي، وعندما يهدد قسم من البورجوازية هذه الشروط تتولى الدولة البورجوازية التعامل معه.. وبالقمع أحيانا.

حرب طاحنة حقيقية تخوضها الدولة من أجل القضاء على ما تسميه "بناء بدون ترخيص"، تستعمل فيها كل أنواع أجهزة القمع والقنابل المسيلة للدموع وتجييش الجهاز القضائي لتطويع محرومي السكن وحماية قطاع العقار كي لا ينفلت من يد الشركات الكبرى التي تغتني منه.

طبعا عندما تمس مصالح البورجوازية تقوم كل أجهزة الدولة يدا واحدة لردع من تسول له نفسه ذلك، في حين تغيب هذه الأجهزة عندما يحتاجها المواطن. فأين هي هذه الجرافات لتشق الطرق وتفك الحصار عن قرى الأطلس الكبير حيث يموت الأطفال تحت برد الثلوج..

شملت هذه الحرب كل مدن المغرب الرئيسية (أكادير، آسفي، سلا، تطوان، الجديدة، طنجة، برشيد،البيضاء،مكناس..)، ما يؤكد أن سياسة الدولة في التعمير لم تستطع استيعاب الأفواج الكبيرة من مهجري القرى والبوادي المغربية المفقرين إثر عقود من تطبيق سياسات التقويم الهيكلي. ورغم تبجح الدولة ببرامج السكن الاجتماعي وعملها للقضاء النهائي على السكن الصفيحي، لا زال كادحو المغرب بعيدين عن التمتع بسكن لائق وبأسعار تراعي مدخولهم اليومي.. إن وجد هذا المدخول أصلا.

إن "البناء بدون ترخيص" هو الخيار الوحيد المتوفر بيد كادحين لم تترك لهم الدولة ومحتكري قطاع العقار، أي إمكانية للحصول على سكن لائق. أغلبهم عمال وعاملات قدموا من القرى ويشتغلون بأجور البؤس في أوضاع بالغة الهشاشة، بينما تمتص سومة كراء منازل دون شروط صحية الجزء الأكبر من هذه الأجور.

إن مشكل الإسكان في المغرب وجه من وجوه الأزمة الزراعية والتضاد بين المدينة والريف في اقتصاد رأسمالي تابع. هذه الأزمة التي لم تجد لها حلا جذريا منذ الاستقلال، فتضخمت هوامش المدن الكبرى بأحزمة البؤس والسكن غير اللائق بينما يسخر "الوعاء العقاري" لتسمين بورجوازية عقارية طفيلية وغير منتجة.

ومنذ الاستقلال، ولأن الرأسمال المغربي كان ضعيفا وخائفا من المجازفة في قطاع الصناعة الثقيلة والبنية التحتية الكبيرة، اختار القطاعات ذات الربح السريع والمضمون؛ ومنها قطاع العقار الذي بقي تحت إشراف مباشر لوزارة الداخلية. وكان القطاع حاضنا لهذا الرأسمال (نشأت مجموعة الشعبي كمقاولة عائلية صغيرة سنة 1948 من خلال شركة واحدة في مجال البناء). وترتبط باقي القطاعات بقطاع البناء خصوصا القطاع البنكي الذي يغتني من قروض السكن الممنوحة بفوائد خيالية.

غالبية كادحي المغرب بدون أجور قارة ويشتغلون مهنا في غاية الهشاشة أو عمال عرضة لاستغلال بالغ القسوة، لاحماية اجتماعية ولا تأمين ولا يتمتعون بأجور شهرية مناسبة، هذا الجسم العريض لا يتيسر شهية الأبناك المقرضة نظرا لعدم توفره علي ضمانة اعتصار القرض وفوائده لعشرات السنين، وهم زبناء غير مرحب بهم لدى شركات العقار المحتكرة لسوق العقار، فيتوارون الي ضواحي المدن لبناء مساكنهم ملتفين حول اجراءات ادارية ملتوية وتكاليف التصاميم العالية وفواتير لا قدرة لهم علي أدائها كل ذلك طبعا مقابل رشي لبيرقراطية محلية فاسدة.

لكن تأثير بناء الكادحين لسكنهم بأنفسهم خارج قوانين السوق والتعقيدات البيروقراطية، سينقل العدوى لتلك الشرائح التي تثير شهية الأبناك المقرضة.. وهي في آخر المطاف تلتجأ إلى القروض مرغمة.

حملة في خدمة الشركات الكبرى

والحفاظ على مصالح قطاع العقار يفسر حدة حملة الهدم التي تباشرها الدولة منذ تنصيب الحكومة الجديدة. الحفاظ على مستوى أرباح مهدد بظرفية أزمة اقتصادية عالمية كان قطاع العقار مفجرها سنة 2007 بالولايات المتحدة.

فقد بلغت أرباح مجموعة الضحى برسم 2010؛ 1.8 مليار درهم، بزيادة بنسبة 79 في المائة. ووصلت مبيعات

الاف بيوت الفقراء هدمت

مجموعة الضحى إلى 7.6 مليارات درهم في السنة الماضية، بزيادة بنسبة 26 في المائة مقارنة مع السنة التي قبلها رفع رأسمال المال بـ 3 ملايير درهم سنة 2010. كما حافظت المجموعة على توقعاتها الخاصة برقم المعاملات في السنة الجارية، حيث يرتقب أن يصل إلى 9.2 مليارات درهم، موضحة أنه بالنظر لمخطط الإنتاج وتسليم المساكن، تمت برمجة 75في المائة من تلك التوقعات في النصف الثاني من .2011وكانت المجموعة وضعت مخططا في السنة الماضية لإنجاز 150 ألف سكن في أفق 2015، حيث تشير إلى أن برامج تهم 75 ألف سكن تم إطلاقها في السنة الفارطة.

وتمكنت شركة الشعبي للإسكان من تنفيذ برنامج عقاري ضخم و متنوع يفوق 50.000 سكن، موزع على عدة مدن بالمملكة، والذي تم إنجازه في الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2007. وعلى صعيد آخر، تمكنت الشركة من بلوغ سرعة الإنجاز المطلوبة، فاستهدفت الانتشار الدولي. و اعتمدت تلقائيا سياسة تصدير خبرتها إلى الدول السائرة في طريق النمو مثل غينيا الاستوائية، هدفها في ذلك الحصول على مواقع في أسواق حديثة العهد، التي تتيح نسبة تطور هامة....

هذا هو إذن رهان حملة الهدم.. وليس احترام القانون، والحفاظ على الملك العام الذي تهديه الدولة للشركات الكبرى بأثمان رمزية وتشجيعية. فماذا سيكون تأثير بناء الشعب لمساكنه دون ضرورة اللجوء لهذه الشركات؟ كيف سيكون تأثير ذلك على أرباح هذا القطاع وباقي القطاعات المرتبطة به خصوصا القطاع البنكي، إن لم يكن موجة إفلاسات سيتعدى مداها قطاع العقار.

التغاضي لتحقيق مصلحة سياسية

طيلة سنة غضت الدولة الطرف عن البناء بدون ترخيص، أي طيلة الفترة الفاصلة بين انطلاق نضالات حركة 20 فبراير وتكوين الحكومة.

مئات المنازل نبتت بين ليلة وضحاها تحت أنظار السلطة، وشكلت مرتعا لاغتناء رجال السلطة المحلية من خلال الرشاوي التي يتقاضونها من أصحاب المنازل مقابل التغاضي. عكس ما أكدته جريدة الصباح من أن "هذه المساكن العشوائية" انتشرت "في غفلة من السلطات المحلية، وكانت أشغال البناء تنطلق في أوقات متأخرة من الليل، وتتوقف في الساعات الأولى من الصباح، لتنتهي هذه الأبنية في السر". (موقع جريدة الصباح على الانترنيت).

تورط كل جهاز الدولة من مستوياته الدنيا حتى أجهزته المركزية، فلا يمكن أن نتحدث عن بناء سري حينما يتعلق الأمر بأكثر من ألف بناية في كامل تراب عمالة أكادير و3000 بآسفي والمئات بالجديدة وسلا وتطوان، إن لم يكن ذلك يلبي مصلحة سياسية للاستبداد الذي كان يواجه حركة سياسية جماهيرية ويستعمل كل الأسلحة لهزيمتها وذلك بحرمانها من الفئات التي من المفترض أن تكون قاعدتها الجماهيرية.. ومن ضمنها المحرومون من حق السكن.

منذ الشرارة الأولى للحراك الشعبي بالمغرب، حاولت الدولة أن تمنع قيام الكادحين ببناء منازلهم دون اللجوء إلى تعقيدات الترخيص وتكاليف اقتناء البقع، لكن المواجهة الشرسة التي ووجهت بها (خصوصا بإقليم شتوكة آيت باها وآنزا بأكادير) ما سيصب الزيت على نار نضال حركة 20 فبراير، فتركت الدولة الحيل على غارب البناء دون ترخيص.

كما استعمل الاستبداد- وبطريقة بغيضة- هذه الفئات الاجتماعية المحرومة من السكن في حملات النظام لتمرير **الدستور ومواجهة نضالات حركة 20 فبراير. لكن بعد خفوت نضالات الحركة إثر استطاعة الاستبداد تدبير المرحلة بتمريره الدستور المرقع وتجديد واجهته الحكومية ارتدت آلته القمعية ضد هذه الفئات.. وغدا سترتد ضد الباعة المتجولين وبنفس مبررات احترام القانون والملك العام واستجابة لرغبات الساكنة ضد تعديات هؤلاء الباعة.**

إن غض الطرف عن البناء بدون ترخيص وظاهرة الباعة المتجولين قد جمد طاقات نضالية كبيرة وحرم حركة 20 فبراير منها، كما جيرتها الدولة لحسابها عندما أدرجت ظاهرة الباعة على الرصيف في عداد مناصب الشغب التي تم خلقها.

تورط كامل جهاز الدولة في القضية أقر به وزير الداخلية الشرقي الضريس في اجتماع منعقد بأكادير حيث حمل "مسؤولية ما جرى بأكادير لجميع من لهم علاقة بتدبير الملك العام والسكن، مستبعدا عدم معرفة السلطات للمتورطين في البناء غير القانوني، منتقدا تقاعس إدارة المياه والغابات في حماية أملاكها.. وأقر بأن السلطات المحلية والجماعات لم تتدخل في الوقت المناسب للحد من الظاهرة و"توعد بكشف من أسماهم "المافيا" المشكلة من السماسرة والوسطاء والمضاربين ولوبي عقاري، الذين اغتنوا على حساب ظرفية السنة الماضية".. ولا بد أن هذه الظرفية هي التي منعت مصالح وزارة الضريس من تنفيذ هذه الإجراءات قبل الاستفتاء والانتخابات.

ممثلو السلطة المحلية ولتبرئة أنفسهم بدورهم أكدوا أنهم أنجزوا مجموعة تقارير حول تفشي البناء العشوائي بالمنطقة ورفعوها إلى رؤسائهم.. أي أن الكل متورط والثمن يؤديه الكادحون من أرزاقهم التي ابتلعها البناء وضريبة السجن التي يؤديها الذين دافعوا عن منزلهم أمام جرافات الهدم وقنابل البوليس المسيلة للدموع.

هذه القضية وضعت استقلالية القضاء المنوه بها بعد المصادقة على الدستور على المحك، ففي الوقت الذي تم فيه تقديم المتضررين للمحاكمة، لا زال من أطلق عليهم الشرقي الضريس السماسرة والمضاربين ولوبي العقار إلى جانب رجال السلطة المتورطين طلقاء.

من أجل الحق في سكن لائق

".. واجتاحت فوضى البناء العشوائي عددا من أحياء المدينة، وتسببت في تشويه جمالية المنطقة عامة" (موقع جريدة الصباح). إن الكادحين الذين يسكنون في أكواخ بشروط صحية أقرب إلى المعتقلات منها إلى شروط السكن اللائق، لن يعيروا اهتماما لجمالية المدينة.

صرخ شباب المنادلة بالجديدة: "عليهم قتلنا أو توفير السكن اللائق". فمن يشترط البقاء على قيد الحياة بحصوله على سكن لن يهتم أبدا بالترخيص أو بقوانين سنتها الدولة لحماية مصالح بورجوازية العقار، والدولة هي التي تتحمل كامل المسؤولية في هذا الوضع.. وقبل الإقدام على عمليات الهدم كان عليها العمل على توفير السكن لهذه الجماهير المفقرة.

لكن الدولة البورجوازية تحل مشكلة السكن "تماما كما تحل كل مسألة اجتماعية أخرى: بالتوازن التدريجي بين العرض والطلب اقتصاديا، هذا حل يثير المسألة بحد ذاته مجددا، أي أنه لا يعطي أي حل" (انجلز). أي أن الدولة تهتم بقضايا الاستثمار وعائد الرأسمال وليس بحقوق ومستوى عيش الجماهير، لذلك سيبقى مشكل الإسكان قائما ويعاد إنتاجه، ما دام قطاع العقار تحت سيطرة الرأسمال.

"يوجد في المدن الكبرى الآن عدد كاف من عمارات السكنى يكفي ليسد على الفور الحاجة الحقيقية إلى المساكن شريطة أن يستفاد من هذه العمارات بالشكل المعقول؟ ولا يحقق ذلك بطبيعة الحال إلا عن طريق مصادرة عمارات المالكين الحاليين وعن طريق جعلها مساكن للعمال الذين لا مساكن لهم أو الذين يسكنون في شقق مزدحمة جدا" (انجلز).

سبق أن سجلت حالات احتلال العمارات المملوكة للشركات الكبرى في الدار البيضاء بعد فيضانات 2010وفي أنزا بأكادير بعد انطلاق حراك 20 فبراير، وإذا كانت الدولة ترفض تمتيع العمال والكادحين بحقهم في السكن، فستتكرر ظواهر الاحتلال هذه و"البناء بدون ترخيص"، وهو حل عملي للعامل الذي يريد الفكاك من استئجار منازل بئيسة بأجور خيالية.

شراسة حملة الهدم التي تقودها الدولة تستدعي من منظمات النضال (نقابات وجمعيات حقوقية وحركة 20 فبراير..) العمل على توحيد نضال المحرومين من السكن وتدقيق مطالبه، لكي لا يبقى مجرد ردود فعل "عنيفة" ودون أفق سياسي على حملات الدولة هذه.

يجب النضال من أجل سياسة إسكان تلبي احتياجات الكادحين بدل مصالح الشركات الكبرى، والنضال من أجل تعويض الذين دمرت منازلهم عن الأضرار التي لحقت بهم وتوفير مساكن لهم بأسعار تراعي مستوى أجورهم، ووضع تصاميم مجانية وتسريع المساطر القانونية للسكان الدين يحوزون أراضي وتعرقل الدولة مطمحهم لبناء مساكنهم بدون مبررات، سوى توفير المناخ أمام لوبيات العقار لمراكمة الأرباح.

■ أزنزار

مؤامرة الاستبداد ضد نضـــــال ساكنـــة بني بوعيـــــــــــاش

يتضح أن صدر الاستبداد يضيق أكثر فأكثر، وتسبيق الجزرة على العصا ومناخ "التسامح" مع النضالات الشعبية الذي فرضه انحناء النظام أمام عاصفة الثورات الإقليمية، حلت نهايته. وظهر للجماهير جليا، أن ما كان يرتسم على وجه نظام الاستبداد ليس ابتسامة وتفهما لمطالب الشعب، بل تكشيرا للأنياب وتسنحا لفرصة الانقضاض على حركات النضال.

ويبدو أن ما كان يقصده مداحو الاستبداد من كل التلاوين (ليبراليين ويساريين مزيفين وإسلاميين)، بـ"الاستثناء المغربي" في التعامل مع النضالات الشعبية، هو أن هذه النضالات لم تصل بعد من التفجرية والكفاحية ومحدودية سقف المطالب مقارنة مع دول "الربيع"، ما يضطر النظام للتعامل معها على غرار تعامل مبارك وصالح والقذافي وبشار.

فقد ظهر زيف هذا الاستثناء وبان دوره "الإعلامي الموجه للاستهلاك الخارجي" ولتخبيل الجماهير، أكثر من مرة في مناطق مست فيها نضالات الجماهير بأسس النظام الاقتصادي؛ في اليوسفية وخريبكة وآسفي. في هذه المدن حيث وصل نضال المعطلين درجة تعطيل آلية الإنتاج الرأسمالي، توارت أسطورة الاستثناء والتعامل السلمي مع النضالات، وظهر أن فصائل التدخل السريع والقوات المساعدة لا تختلف عن بلطجية مبارك وشبيحة الأسد ومدرعات القذافي..

نجاح الاستبداد في تدبير الوضع بتمرير الدستور المرقع وتجديد البرلمان وواجهة الاستبداد الحكومية- حيث حلت اللحية محل الذقن الحليق- سمح للاستبداد بالخروج من حالة الانتظار والتخوف من انفجار الوضع في حالة قمع شامل على غرار دول أخرى...

بسرعة حل شعار "استعادة هيبة الدولة"، محل شعار "الاستثناء المغربي".. وتوعد رئيس الحكومة بإخلاء الساحات العمومية من اعتصامات المعطلين لأنها "تمس بهيبة الدولة"، تهديد نفذته الفصائل المسلحة للاستبداد بتدخلات قمعية ضد المعطلين بجميع المدن.. حملات أسفرت عن أحكام بسجن مناضلي إطارات النضال ضد البطالة.

طبعا، فالحكومة التي لا تملك عصا سحرية لتوفير منصب شغل للمعطلين تملك هذه العصا لتوفير زنزانة لهم داخل السجون.

وتحت حرب إعلامية استباقية تبين نضالات الكادحين على أنها "مخططات جهنمية" لتقويض أمن المملكة السعيدة من طرف متطرفي اليسار والإسلاميين، خاض النظام حربا طاحنة ضد كادحي تازة.

حرب طبقية طاحنة ضد كادحي بني بوعياش

بعد الانتهاء من حملات هدم مساكن الكادحين وقمع نضالاتهم. توجهت "المحلات السلطانية" نحو مدينة بني بوعياش في أقصى شمال المغرب للتنكيل بأبنائها المصرين على النضال بشتى أساليبه الجماهيرية والسلمية من أجل مطالب، طالما كرر النظام وخدامه الليبراليين إيمانه بعدالتها ومشروعيتها وأن مغرب ما بعد الدستور والانتخابات سيشهد تلبية لا مثيل لها لهذه المطالب.

لكن يظهر أن بناء مستشفى بالمدينة, وتعميم تزفيت الشوارع والأزقة والإنارة العمومية.. وغيرها من المطالب الاجتماعية البسيطة، أكثر تكلفة من نقل فصائل كاملة من قوات القمع وآليتها الثقيلة (طائرات الهيليكوبتير وقاذفات المياه...)، حتى تفضل الحكومة خيار القمع على خيار الاستجابة لمطالب الساكنة.

وظهر أن "استعادة هيبة الدولة" محفز كبير "للعمل الحكومي"، فسرعة نقل قوات القمع وآليتها تضاهي بآلاف المرات تحرك الحكومة لإنقاذ منطقة منكوبة بالفيضانات أو تراكم الثلوج..

مؤامرة خسيسة لاجتثاث النضال الاجتماعي بالمدينة

لأن النظام لم يستطع إنجاح تكتيكه القديم القاضي بعزل المناضلين الأكثر إقداما عن باقي الجماهير، كي يسهل قمع الحركات المناضلة، التجأ إلى "التآمر" المفضوح واللجوء إلى أساليب الاختطاف التي ادعى النظام طي صفحتها.. ففي ليلة 02 مارس، أقدمت عناصر مجهولة الهوية باقتحام باحة مسجد المركز ببني بوعياش وقامت باختطاف "البشير بنشعيب" أحد مناضلي حركة 20 فبراير بالمدينة.

الاختطاف بررته الدولة بكون المناضل البشير متورط في عدة أعمال إجرامية وكان حسب وكالة "لاماب" :"مبحوثا عنه منذ 2004"، لكن ما لن تستطيع الدولة تبريره هو منع الدولة من اعتقاله بالطرق التي يقرها القانون منذ 2004، بدل اللجوء إلى الاختطاف سنة 2012 لتزج به في السجن مع المتورط الحقيقي في عمل إجرامي متمثل في قتل كمال الحساني؟

هذا الاختطاف أطلق موجة عامة من السخط والاستنكار، لتنتفض المدينة على وقع احتجاجات واعتصامات وإضرابات عامة مستمرة من أجل إطلاق البشير..

وانطلقت صباح اليوم الإثنين 05 مارس 2012، مسيرة احتجاجية من مدينة بني بوعياش في اتجاه المحكمة الابتدائية بالحسيمة التي تبعد عن آيث بوعياش بأزيد من 24 كلم سيرا على الأقدام، حيث كان سيعرض "البشير" على قاضي التحقيق، وبعد أن تم منعها من طرف قوات القمع من الاستمرار توجهت إلى بلدة أجدير حيث رفع المحتجون علم الجمهورية الريفية فوق مقر "عبد الكريم الخطابي" المتهدم.

الهجوم على المدينة

بعد أن ظهر للنظام إصرار سكان بني بوعياش على النضال من أجل مطالبهم وإطلاق سراح المناضل المختطف، ازداد إصراره على سلوك نهج القمع الشامل.

كعادته، سبق الاستبداد هجوما إعلاميا على مناضلي المدينة فادعى أن التدخل جاء "بناء على مجموعة من الشكايات تقدم بها مواطنون من مدينة بني بوعياش إثر تضررهم جراء قطع الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين إقليمي الحسيمة وتازة وإغلاق المحلات التجارية_ ومنعهم من قضاء أغراضهم الإدارية بسبب اعتصامهم بمعية أشخاص آخرين أمام باشوية المدينة ومقر الجماعة".

استجاب النظام "لشكايات تقدم بها مواطنون".. بينما صم آذانه عن مطالب رفعتها كل ساكنة المدينة لمدة تناهز العام.

كما برر الاستمرار في قمع سكان المدينة بالاستجابة لمطلب الأعيان ومنهم رئيس المجلس البلدي في اجتماع مع "الشرقي الضريس" الوزير المنتدب لدى الداخلية، حيث التمسوا منه إعادة الهدوء "والطمأنينة" إلى المدينة..

هكذا هو تتحالف الحكومة التي أتت إلى الواجهة بمبرر محاربة الفساد مع ممثلي الفساد ومنهم رئيس البلدية الذي ناضل سكان المدينة لمدة عام من أجل محاسبته، كما اتهمه مستشارون جماعيون (من الأصالة والمعاصرة) في وثيقة استقالتهم بـ"الإختلالات" و"الخروقات" الخطيرة في ميدان التسيير الإداري والمالي لجماعة بني بوعياش... إذا كانت حكومة العدالة والتنمية تحارب الفساد بهذه الطريقة.. فكيف ستكون طريقة تشجيعه إذن.

بدأ الهجوم/ المؤامرة على المدينة، بعد منتصف ليلة الأربعاء 7 مارس حينما شرعت قوات القمع بمختلف تلاوينها في مداهمة أحياء بلدة بني بوعياش لفض المعتصمات الكائنة بمقر المكتب الوطني للكهرباء وبلدية بني بوعياش.

شملت عملية "إعادة الهدوء" للمدينة تكسير العظام وتهشيم الرؤوس ومداهمة المحلات التجارية وتخريبها وسرقة الممتلكات وإشعال النيران في المقاهي والهجوم على المنازل بحثا عن المناضلين الذين فضلوا الهروب إلى الجبال بدل التوجه إلى المستشفيات حيث يتم اعتقالهم.. كل ذلك في مجهود "لاستعادة الهيبة" والاستجابة لشكاية تقدم بها مواطنون تضرروا من جراء قطع الطريق وتعطيل المصالح.. لقد عالج الاستبداد هؤلاء المواطنين بالتي هي الداء.

كانت حصيلة الهجوم إضافة إلى المعطوبين اعتقال " 22مواطنا" وتعذيبهم بالمخافر،

بالإضافة إلى مظاهر العقاب الجماعي للساكنة كضربهم في الشوارع. وبينما كان إعلام الاستبداد يفاخر بمنجزاته في حقل "حقوق المرأة"، بتركيزه على مبادرات جمعيات تنموية.. كانت النساء- عجائز وشابات- يتعرضن يوم 8 مارس للضرب والاعتداء والإهانة في شوارع مدينة بني بوعياش.

إن الهراوات والقنابل المسيلة للدموع من بين الوسائل التي يفضلها الاستبداد لتطبيق "الإصلاحات" التي ثمنها وزير خارجية فرنسا ويحض النظام على الاستمرار فيها.. في الوقت الذي لم ينس فيه "آلان جوبيه" أن يشكر بنكيران لحفاظه على مصالح فرنسا.. الإمبريالية طبعا.

استمرت المواجهات داخل المدينة طيلة أسبوع دافع خلالها الشباب بشراسة عن مدينتهم، حرب شوارع حقيقية استعمل فيها النظام كل ترسانته القمعية.. ومنع إعلامه من تناول ما يقع في المدينة حتى من منظور التشويه، فصمود المدينة لأكثر من أسبوع لن يستطيع إعلام مهما كان تزويره للوقائع أن يمنع تعاطف الكادحين معه.

وظهرت سلبية عدم وجود إعلام جماهيري مضاد، ينقل للكادحين حقيقة ما يجري في "واحة الديمقراطية" وسط "صحاري الاستبداد العربي".. ما عدا مجهودات الإعلام الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي..

ذخيرة كلامية

الاستبداد الذي نمق دستوره المرقع بديباجة تؤكد احترام المواثيق الدولية، أضاف إلى السلاح المادي من قنابل مسيلة للدموع والهراوات.. ذخيرة كلامية كاملة من سباب وقذف في أعراض المواطنين.

وكما حدث في إيفني 2008 كانت عبارات "أولاد الإسبان.. أولاد العاهرات"، بالإضافة إلى وصف الاستبداد الشهير لأبناء الريف بـ"الأوباش" وقع أكثر من وقع الهراوات. وهي عبارات تظهر حقيقة مشاعر "الأسياد" والحكام تجاه "شعبهم العزيز"؛ "حكرة" وامتهان للكرامة.

هذه الإهانات التي يتلفظ بها أفراد التدخل السريع والقوات المساعدة، في حق الشعب الذي ينتمون إليه، تعبر عن حقيقة هذا النظام (الذي يدعي النسب السريف ونبالة الأصل)، نظام يستعمل أبناء الفقراء لسحق الفقراء بكعب الاستبداد الغليظ. نظام يستأثر بـ"الوطن"، بينما يتصارع الفقراء على الفتات والحواشي.

رهان التدخلات القمعية: استعادة "هيبة الدولة".. وتجفيف منابع الاحتجاج.

طبعا لم تكن "مصالح المواطنين المعطلة" هي ما يهم الاستبداد.. فطوابير المواطنين في المستشفيات العمومية والقرى التي لا تصل إليها الطرق وخدمات الكهرباء والماء الصالح للشرب لا تحتل حيزا في مجال اهتمام الاستبداد... ما يهم الاستبداد هو هزيمة مدينة تقدم بنضالها المستمر نموذجا للمدن الأخرى، وبالتالي فيجب إلحاق الهزيمة بها، كي لا يفكر أحد باقتداء نموذجها.

كانت ذكرى انطلاق نضالات 20 فبراير محطة أخرى أظهرت مدى الانغراس الشعبي للحركة بالمدينة، فقد خرج آلاف المواطنين في مسيرة إحتجاجية حاشدة يوم 20 فبراير الجاري، من وسط المدينة، لتتجه بعد ذلك صوب مدينة إمزورن، وسط شعارات قوية بعضها صريح والآخر ضمني، صدحت بها حناجر المتظاهرين الذين قطعوا أزيد من 10 كلم ذهابا وإيابا. وشهدت المدينة إضرابا عام على هامش المسيرة، حيث أغلقت جميع المحلات التجارية والمقاهي وكذا المؤسسات التعليمية والعمومية. كانت بني بوعياش المدينة التي خلدت الذكرى السنوية في يوم عمل، بدل يوم الأحد في المدن الأخرى.

توجد مدينة بني بوعياش في محور ساخن من النضالات الاجتماعية منذ انطلاق حراك 20 فبراير السنة الماضية، حيث عرفت المنطقة أكثر النضالات جماهيرية في كل من بوكيدارن وإمزورن والحسيمة بالإضافة إلى نضالات التنسيقية الإقليمية للمعطلين الذين تعرضوا لتدخل عنيف أمام مقر المجلس الجهوي، نتج عن إصابات في صفوف بعض المنتمين لفروع الإقليم.

وتتواصل نضالات سائقي الشاحنات منذ فبراير المنصرم واعتصامهم بالطريق الساحلي ضد "تعسفات، استفزازات" الدرك الملكي، والمتمثلة في استمرار اعتقال رخص السياقة المهنية، خاصة حالات رخص السياقة، التي يعتبرها المعتصمون مصدر رزق السائقين المهنيين بشكل تعسفي و بدون وجه حق.

في حين يستمر اعتصام سائقي الجرارات بمنطقة آيث يوسف وعلي منذ17 فبراير وقطع الطريق الوطنية رقم 2 على مستوى المدخل الشمالي لمدينة إمزورن يوم الجمعة 17 فبراير؛ ردا على ما أسموه بـ"تماطل" المسؤولين المعنيين في الإفراج عن جرارات كانت السلطات الأمنية قد حجزتها في وقت سابق، ويطالبون بحذف عقوبة المُصَادرة من القانون الجديد، وتخفيض ثمن الرخصة الذي يُقدر بـ 1000 درهم لمدة شهرين، و التخفيض من الإتاوات المتعلقة باستغلال الملك العام.

ونظمت تنسيقية الأساتذة العاملين بالوسط القروي، صباح يوم الجمعة 24 فبراير 2012 وقفة احتجاجية أمام مقر النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية تنفيذا للبرنامج النضالي الذي تم تسطيره والذي كان قد استهل بإضراب لمدة ثلاثة أيام ابتداء من 23فبراير إلى غاية 25 من نفس الشهر، من أجل مطالب مرتبطة بهذه الفئة (توفير البنيات التحتية والسكن اللائق وإعادة النظر في معايير الحركة الانتقالية".

هذه الحركية النضالية التي تمس أغلب شرائح منطقة الحسيمة وأحوازها هي التي يحاول النظام القضاء عليها بهجومه على بلدة بني بوعياش، وليس الحفاظ على "مصالح المواطنين المعطلة".

وضعية الفقر المدقع وانعدام آفاق الاندماج المهني، باستثناء تجارة الكيف والتهريب والهجرة نحو أوروبا التي تقلصت نتيجة الأزمة المالية، تجعل من المنطقة- المتواجدة على حواشي المجتمع البورجوازي- خزان بارود مهدد بالاشتعال وقد يحرق معه مجمل نظام الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي، ولذلك بعد أن فشل النظام لمدة عام على تبليل البارود، عزم على نزع الفتيل بالقوة.

وليس عبثا يرفع المحتجون شعار "ماشي بعيد، ماشي بعيد.. بني بوعياش سيدي بوزيد".. لذلك كان رهان القمع الأهوج؛ هو منع بني بوعياش من التحول إلى سيدي بوزيد المغرب، وليس مصالح المواطنين المعطلة.

شهدت معظم المدن الغربية وقفات تضامنية مع ساكنة بني بوعياش، وقام متضامنون ببلدة بوكيدران، فور ذيوع خبر دخول القوات الأمنية إلى بني بوعياش لفض الإعتصام، بقطع الطريق في المنطقة بمتاريس و إيقاد إطارات مطاطية في وسط الطريق بعد ساعة من التدخل، لمنع التعزيزات الأمنية التي بدأت تتقاطر على مدينة بني بوعياش.

إن نظام الاستبداد يستفيد من تشتت النضالات وطابعها المحلي وافتقارها إلى منظور سياسي واضح وبنيات تنظيمية ذاتية وديمقراطية. كما يستفيد من طبيعة القاعدة الاجتماعية للنضالات الجارية حاليا المقتصرة على مهمشي القرى المحرومين من الحدود الدنيا للخدمات الاجتماعية والمحرومين من الشغل، بيما لا زالت الطبقة العاملة المدينية خاملة نتيجة عقود من السيطرة البيروقراطية والتخبيل الليبرالي.

يعمل نظام الاستبداد على قمع منطقة دون أخرى، أي التفكيك التدريجي للتعبئات النضالية الكبرى القائمة بالبلد، فمن تازة إلى بني ملال ها هو يطحن ساكنة بني بوعياش. كل ذلك بتعاون طاقم سياسي سواء المتواجد بالحكومة أو المتواجد بالمعارضة، وتواطؤ بيروقراطيات نقابية فضلت إحداها الهجوم على المناضلين الكفاحيين بجهة الرباط بدل النضال ضد تهجمات الباطرونا ودولتهم على حقوق العمال.

إن تنسيق النضالات على المستوى الوطني أصبح ضرورة ملحة لا واجبا نضاليا يتمثل في الوقفات التضامنية مع المدن التي تتعرض للقمع.

■ أزنزار

ضحايا الإعاقـــــــــــــــة : اضطهاد وكلام لتزويق الواجهـــــــــــــــة

خاض فرع بومالن دادس للجمعية الوطنية للمعطلين ، مع إطارات أخرى مناضلة بالمنطقة يوم 01مارس 2012 يوما تضامنيا مع المناضل "حسن صدوق" بوقفة أولية أمام السوق الاسبوعي لخميس دادس. ثم خلالها تلاوة مداخلة الفرع و تطرق فيها إلى التماطل والتسويق الذى يلحق الملف المطلبي للجمعية الوطنية، كما أشارت إلى التضامن اللامشروط مع مناضل القضية "حسن صدوق ". في نضالاته من اجل الإدماج العملي في الحياة العامة و العيش الكريم، وثم تحميل المسؤولية للسلطات الوصية إلى ما ستؤول إليه الأوضاع. وبعد ذلك انتقلت الجماهير صوب جماعة خميس دادس وذالك لمؤازرة المناضل بالمعتصم.

وقد بدأت معركته بوقفة احتجاجية سرعان ما تحولت إلى مسيرة شعبية حاشدة شاركت فيها ساكنة خميس دادس عبروا من خلالها عن تضامنهم ورفضهم لسياسة التهميش، جابت هذه المسيرة أزقة خميس دادس في اتجاه ثانوية سيدي بويحيا لتنتهي باعتصام مفتوح أمام جماعة سوق الخميس دادس، حيث نصب خيمة الاعتصام.

تضامنا مع المناضل حسن صدوق نعيد نشر بيان معركته، و نصا عاما حول حالة المعاقين بالمغرب، و سبل النضال للقضاء على اضطهادهم.

بيان المناضل صدوق حسن:

منذ ولادتي أعاني من الإعاقة الجسدية وأصارع الزمن من أجل الاندماج في المجتمع، حرمت : من حقي في التمدرس الذي بدونه يصعب الولوج إلى أبسط ضروريات الحياة، من أي تعويض مادي من طرف الدولة خصوصا وأن عمري يتقدم (26 سنة)، من وسائل التنقل التي يتطلبها أي شخص مثلي للقيام بأدنى حركة، من التغطية الصحية ، من شغل يتناسب ووضعية الإعاقة هاته ، من مستلزمات النظافة التي تتلائم معي، ... هذه المأسات اليومية تحرجني وتؤقني وأنا في ريعان شبابي، مقبل على الحياة، مع ذاتي أولا ومع عائلتي التي تحملت حجم معاناتي منذ ولادتي ثانيا ومع المجتمع أخيرا. رغم بعض المجهودات من طرف بعض الجمعيات الفاعلة والساكنة المحلية الذين أشكرهم بحرارة بهذه المناسبة

أمام هذه الوضعية اضطررت أن أواجه الواقع بإمكانياتي المحدودة والهزيلة، طرقت ابواب المسؤولين من منتخبين وسلطة محلية قصد لفت الانتباه، لكن كلها باءت بالفشل، حيث ووجهت بسياسة صم الآذان والوعود الزائفة، بل بلغ الأمر حد التوجه يوما إلى ساكنة المنطقة، مع تنصل المسؤولين من علة وجودهم، لجمع التبرعات من أجل تزويد الشارع المؤدي إلى المنزل الذي أقطن فيه بمجموعة من المصابيح الكهربائية خصوصا مع تكرار تعرضي لحوادث السير هناك جراء صعوبة المرور من هذا المسلك والتي تزداد أثناء سقوط المطر. يجري هذا كله في زمن يتنامى فيه خطاب الدولة المغربية ب :"الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة" و"حقوق الإنسان" و"التنمية البشرية"، ... لكن لا تعدو أن تكون مجرد شعارات للاستهلاك الإعلامي أمام استمرار العوائق والاكراهات المذكورة أعلاه بشكل مستديم كما هو الشأن بالنسبة لباقي المعدبين من أمثالي الذين يمكثون في البيوت بدون مغيث .

إيمانا مني بعدالة ومشروعية مطالبي وشدة القهر الذي أعاني منه باستمرار والذي لم أعد أحتمله وكذلك بحرارة وتلقائية تضامن الساكنة المحلية والهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية بالمنطقة.

أعلن للرأي العام المحلي والوطني ما يلي:

1. تنديدي بصمت الجهات المعنية أمام ما أتعرض له يوميا من تعديب وتهميش كباقي إخواني وأخواتي
2. عزمي الدخول في معركة مفتوحة باعتصام أمام الجماعة القروية لسوق الخميس دادس، عمالة تنغير. يبتدأ بوقفة أمام السوق الأسبوعي يوم الخميس 01مارس 2012 تحث شعار " الادماج الاجتماعي والاقتصادي الفوريين او الاستشهاد " وستتخلله أشكال نضالية تصعيدية.
3. مطالبتي الجهات المعنية بردي الاعتبار جراء ما لحق بي من حيف وتهميش وتوفير ما يلزم من أجل الإدماج العملي في الحياة العامة وحتى لا يتكرر ذلك.
4. دعوتي جميع ذوي الاحتياجات الخاصة إلى رص الصفوف والتنظيم من أجل الكرامة ورد الاعتبار والعيش الكريم.
5. استعدادي الدخول في أشكال نضالية تصعيدية نوعية غير مسبوقة حتى تحقيق مطالبي العادلة والمشروعة، كما أحمل كامل المسؤولية للجهات المعنية جراء ما قد ستؤول إليه وضعيتي
6. أهيب بجميع الجماهير الشعبية، الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية ، التلاميذ، الشغيلة، المعطلين، النساء، والرجال، الشباب والشيوخ إلى دعمي ومؤازرتي في هذه المحنة.

خميس دادس، في : الثلاثاء 29 فبراير 2012

■ حسن صدوق

ذوو الاعاقة بالمغرب : اضطهاد وكلام لتزويق الواجهة

كلما اقترب يوما 3 ديسمبر، اليوم العالمي للأشخاص المعاقين، و 30 مارس اليوم الوطني للشخص المعاق، يكثر الكلام بوسائل الإعلام عن "العناية" التي ينعم بها ذوو الإعاقة بالمغرب. توزع بعض الكراسي المتحركة والسماعات والنظارات أمام عدسات الكاميرات... وتعلو ابتسامة مصطنعة الوجه الذي يخفي مرارة الوضع البئيس. هكذا تصنع الدولة بضحاياها، تمرر بهم مشاهد من نشرات الأخبار، تم تتركهم يصارعون وضعهم، الذي يزيده الفقر حدة معاناة.

يعد ذوو الإعاقة بالمغرب من بين الفئات التي تتعرض للقهر و للهشاشة الاقتصادية المفرطة والتقهقر الاجتماعي المأساوي. فهم محتقرون، منبوذون، لا صحة ولا نقل ولا تعليم ولا سكن... هكذا يرمى مليون ونصف المليون مغربي ومغربية من ذوي الإعاقة على هامش المجتمع.

الرفيق حسن صدوق يتوسط الصورة

رغم ذلك يتواصل التضليل والخداع باسم " إدماج المعاقين" بانتقاء فئة من ذوي الإعاقة، ودمجها في منظمات ملكية، وهي سياسة أصيلة لدى الحسن الثاني: كالمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين التي أسست 1967، والتعاونيات اليوسفية للمشلولين والتي لا يتجاوز عدد الوالجين إليها 4102. أما عدد المراكز المعنية بذوي الإعاقة فلا تتجاوز حسب إحصاءات 2004-2005 خمسة مراكز، يستفيد منها 723 فقط على صعيد وطني.

صورة الاهتمام الرسمي كاذبة، لا تتجاوز المناسبات، قد يفطن إليها العارف بما وصلت إليه سياسة الدولة في القطاعات الاجتماعية، والوازن لما حققته فعلا من بؤس وموت وعطالة، لكنها تنطلي على الرأي العام المتسم بالانطباعية والمقارنات السطحية، والجاهل بجذر أوضاعه.

ما هو وضع ذوي الإعاقة بالمغرب؟ وماذا تعمل الدولة إزاءهم؟ وما الحل الفعلي لتغيير وضعهم؟

الإعاقة والفقر : أوضاع بؤس متضافرة

حسب نتائج البحث الوطني حول الإعاقة المقدمة سنة 2006 بلغ عدد المعاقين في المغرب نسبة 5,12 % من السكان، أي ما يفوق مليون ونصف المليون. 15,6 في المائة منهم تقل أعمارهم عن 16سنة. كما تمس وضعية الإعاقة حوالي 2,2 في المائة من الأطفال من الفئة العمرية 0-14 سنة، و 58,8في المائة تقطن بالوسط الحضري.

تتعامل الدولة مع ذوي الإعاقة بمنطق الصدقات : التعاون الوطني بتقديم خدمات مناسباتية، محدودة جدا. و بموازاة ذلك، عمدت الدولة في السنوات الأخيرة إلى إقامة بعض المؤسسات. و التي ترتكز أساسا على العمل الخيري بتوزيع أطباق الحساء في شهر رمضان و محافظ في الدخول المدرسي ومساعدات لذوي الإعاقة، تخفيفا من كوارث سياسية النيوليبرالية في المجال الاجتماعي.

وأمام امتناع الدولة الكلي، عن نهج سياسة اجتماعية تلبي حاجياتهم الأساسية، يدفع ذوو الإعاقة لطرق مهينة للبقاء على قيد الحياة كالتسول أو الدعارة... حيث أوضحت دراسة أجرتها العصبة المغربية لرعاية الطفولة في ولاية الرباط- سلا- الصخيرات _ التمارة بتعاون مع مديرية التعاون الوطني و دعم تقني من وزارة الصحة أن ثمة 500.000متسول بين الأطفال دون سن 12 سنة، من بينهم فئة واسعة من ذوي الإعاقة.

أما بالنسبة لمضمار الشغل، فإن نسبة 55,2 من الأشخاص المعاقين النشيطين لا يجدون عملا، فالبطالة أضحت من خصائص البلد الرئيسية. هكذا يشكل معدل البطالة في أوساط الأشخاص المعاقين خمسة أضعاف ما يمثله ضمن مجموع المغاربة. من جهة أخرى يبلغ عدد الأشخاص المعاقين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في التأمين التعاضدي 12 في المائة فقط من مجموع الأشخاص المعاقين بالمغرب. كما أن نسبة ٪ 16 منهم يعيشون في سكن غير لائق.

تتمثل كذلك القوانين الثلاث التي تخص الأشخاص في وضعية إعاقة، في (قانون الرعاية الاجتماعية للمكفوفين، وضعاف البصر- وقانون الرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين- وقانون الولوجيات) لم تصدر لها إلا القليل من المراسيم التطبيقية مما جعلها حبرا على ورق. وسيكتشف كل من يتفحص هده القوانين، بأن الدولة غير ملزمة و لا تقوم بضمان أي من حقوق دوي الاعاقة، في الصحة والتعليم، والشغل... بل تملأ الفراغ بما يناسبها من صيغ : " كالظروف الملائمة" أو إلى أن "تتاح الإمكانيات اللازمة" و "الميسرة لذلك"..الخ

بالنسبة لذوي الإعاقة يتعلق الأمر بأوضاع قهر متضافرة: الإعاقة يظاف إليها الفقر، ما يجعلهم من الفئات الأكثر بؤسا في البلد.

النساء والإعاقة: اضطهاد مزدوج

النساء ذوي الإعاقة هن أيضا ضحايا اضطهاد مزدوج، في جميع مناحي الحياة. فالفتيات المعاقات هن الأكثر تواجدا بمراكز الإيواء أكثر من الذكور، الشيئ الذي يبطئ تطور حياتهن الاجتماعية، نظرا لانفصالهن عن محيطهن العائلي.

كما أن النساء ذوي الإعاقة، هن الأقل ولوجا لسوق الشغل مقارنة بالذكور: إذ يزداد سوق العمل وطأة في أوساط العنصر النسائي حيث لاتمثل النساء النشيطات والحاصلات على عمل سوى نسبة 3,8 في المائة مقابل 15,5 في المائة لدى الرجال.

إن من عواقب إلغاء مجانية الصحة، تدهور الوضع الصحي للنساء والأطفال: تموت أربعة نساء كل يوم أثناء الحمل والوضع, أي حوالي 1500 امرأة في السنة، ولذلك فإن تبعات الحمل والولادة تعد السبب الرئيسي لوفيات النساء في المغرب. تظل نسبة وفيات النساء الحوامل مرتفعة جدا مقارنة بالبلدان المشابهة للمغرب، فهي أكثر ارتفاعا بخمسة مرات من النسبة المسجلة بالأردن، و بمرتين و نصف من النسبة المسجلة بمصر، و بحوالي مرتين من النسبة المسجلة بتونس.

ترجع أسباب الوضع الكارثي للنساء ذوي الإعاقة بالمغرب إلى تضافر عاملين أساسيين: الهجوم المتواصل على مجانية الخدمات الصحية و احتداد درجات الفقر، خاصة بالقرى، حيث ظروف العيش صعبة تعليما وصحة وشغلا...

وضع النساء الخاص هذا، ينبغي النظر إليه في إطار نضال أوسع نطاقا : ضد اضطهاد النساء.

الإعاقة والتعليم

يبلغ حجم ذوي الاعاقة بالمغرب مليون ونصف المليون، 15,6 في المائة منهم، تقل أعمارهم عن 16سنة، كما تمس وضعية الإعاقة حوالي 2,2 في المائة من الأطفال من الفئة العمرية 0-14 سنة، أغلبهم في سن التمدرس. حيث أن نسبة 68% من الأطفال في وضعية ما بين 4 و15 سنة غير متمدرسين، و87% من آباء هؤلاء الأطفال يعتبرون الإعاقة سببا لعدم تمدرس أطفالهم.

يستدعي الأمر سياسة اجتماعية موجهة لذوي الإعاقة، باعتبارهم فئة من أكدح الكادحين. سياسة مبنية على توجيه قطاع التعليم لتلبية حاجاتهم عوض فتحه للمقاولات. سياسة في مجال الصحة تضع في أولوياتها خدمة استشفائية موجهة للنساء بالدرجة الأولى، تم في مجال التشغيل توفير نسبة من مناصب الشغل سنويا لذوي الإعاقة، مع التركيز على الحماية الاجتماعية وخرط في صناديق التقاعد، وفوق هذا وذاك خلق صندوق وطني لدعم الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية لذوي الاعاقة.

إن المغرب كما هو الآن، يطبق سياسات اقتصادية و اجتماعية لا يهمها لا ذوي الاعاقة، و لا العاطلين عن العمل، ولا النساء... بل تضخيم أرباح الأقلية البرجوازية و الشركات الأجنبية، وثمن ذلك فقر الأغلبية و بطالتها ومرضها وجهلها. هذه السياسة هي ما يجب تغييره. الفئة الحاكمة بالمغرب تضحي بمصير ملايين المغاربة من ضمنهم ذوي الاعاقة، من أجل الثراء الفاحش لبضعة آلاف من اللصوص. هذا واقع لم يغير منه لا "العهد الجديد" و لا "التناوب الزائف" شيئا.

تغيير هذه السياسة لا يمكن في إطار النظام السياسي القائم، نظام برلمان وحكومة الواجهة، وسيادة حكم الفرد.. تغيير سياسة القتل والتجهيل والأمية سيكون فقط بنهوض كافة الضحايا وتوحدهم الميداني في سيل هادر... لتشييد مجتمع قائم على مبدأ " كل حسب طاقته، كل حسب حاجته" الذي ليس له نعث آخر غير الشيوعية رغم ما لحقه من تشويهات وما ارتكب باسمه من جرائم.

■ ر- ع

نساء ورززات في جحيـــــم القـــــروض الصغـــرى

يعـاني ازيد من 4600 شـخص باقليم ورززات جلهم نساء من جحيم القروض الصغرى، فبذريعة التنمية ومحاربة الفقر يتم نهب النساء واستنزافهن الى حد الرمي بهن الى التشرد والدعارة، والى حد الموت. هذا ما حدث مع العديد من الضحايا الذين توفوا جراء المآسي التي خلفتها لهم هذه السلفات الصغرى.

لقد استغلت مؤسسات القروض الصغرى (جمعية انماء للقروض الصغرى،البركة، الشعبي للقروض الصغرى،الامانة لانعاش المقاولات الصغرى، ارضي للقروض الصغرى...) المنتشرة بهذه المنطقة، الفقر المدقع الذي تعيشه النساء باقليم ورززات سواء بالمدينة او بالقرى، ليكن مجالا للإستثمار ومراكمة الأرباح. فنظرا للأرباح المضمونة السريعة والمرتفعة التي تحققها هذه المؤسسات، مع العلم انها معفية من الضرائب لكونها جمعيات مؤسسة طبق لظهير الحريات، وتمويلها يعتمد على التمويل من ميزانية الدولة ومؤسسة محمد الخامس وصندوق الحسن الثاني للتضامن ومؤسسات عمومية اخرى هذا دون الحديث عن الاموال الطائلة التي تلقها كهبات من مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي، الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة للتنمية والوكالة الامريكية للتنمية مقابل البرامج التي تقدمها لمحاربة الفقر،فقد لجأت الى زيادة عدد زبنائها، فبالإضافة الى ربات البيوت اللواتي لايمتلكن اي مصدر للدخل، قامت مؤسسات القروض الصغرى بمنح قروض لفئات اخرى اكثر هشاشة مثل المتسولات والأطفال والتلميذات والطلبة. وبغرض زيادة عدد الزبائن يتنقل مؤجرو هذه الجمعيات إلى الأسواق في المناطق النائية و يقومون بنصب خيم لاستقطاب الزبائن و إعطاء القروض.

استغلت مؤسسات النهب هذه الأمية المنتشرة وسط النساء وجهلهن بالأمور القانونية من أجل اغراقهن بقروض بفوائد عالية تتجاوز الحد القانوني المفروض المنصوص عليه في القوانين المنظمة لها (2,5) حيث تصل الفائدة الى17% و 140% وتعتمد كل مؤسسة النسبة التي تريد دون اي سند قانوني. كما نجد أن هناك فرق في نسبة الفائدة مابين العقدة وجدول الأقساط فمثلا مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى تحدد في العقدة نسبة 1.2% وفي جدول الأقساط نجد اكثر من 24.56% وهذاا تحايل ونصب واضح على النساء الأميات.

رغم ان هذه القروض تمنح بهدف التشغيل الذاتي وإقامة مشروع مذر للدخل إلا ان الواقع يكشف ان جل الضحايا اخذوا القروض من اجل الاستهلاك المعيشي، فمنهن من اخذها لعلاج الزوج او الوالد او الابناء، ومنهن من اخدها لشراء متطلبات العيش وهذا تحت انظار وبعلم مسؤولي ومؤجوري هذه المؤسسات.

لقد أدت هذه القروض بغالبية النساء الى العيش في دوامة من السلف والتسديد اللامتناهي للقروض الى حد العجز عن التسديد حيث تقوم الضحية بالسلف من كل المؤسسات المتواجدة بالمنطقة على الرغم من علم المؤجورين بهذا الوضع. لم ترحم هذه المؤسسات عجز هؤلاء النساء عن التسديد فمؤجروها يقومون باقتحام منازل الضحايا في انصاف الليالي مدعمين برجال السلطة ويأخدون اثاثهن ويتم تهديدهن بالسجن حيث يتم توقيعهن على شيكات بدون رصيد، وفي حالات اخرى حيث تكون الضحية اخدت القرض دون علم زوجها يتم تهديدها باخباره، وقد وصل الابتزاز الى حد اختطاف طفل من احد الضحايا وكذلك محاولة اختطاف امرأة، كما يقوم مستخدمي هذه المؤسسات بملاحقة احدى المتسولات في الشوارع وسلبها كل الدراهم والريالات التي تسولتها. دفع هذا الوضع بالنساء الضحايا الى بيع ممتلكاتهن من مجوهرات وأثاث مساكنهن الى حد تشريدهن من منازلهن او الهرب كليا من المدينة. كما ادى هذا، الى تفكك اسرهن اما بالطلاق او هرب الزوج احد الأبناء، ووصل الأمر الى حد اصبح بيع الاجساد مهنة منتشرة وسط النساء ضحايا القروض الصغرى سواء التلميذات، او النساء المتزوجات قصد التمكن من التسديد والى درجة فصل بناتهن عن المدرسة وتشغيلهن بالبيوت قصد تمكنهن من دفع اقساط الديون التي قد تصل الى 1000 درهم في الاسبوع.

ادى هذا الوضع بالضحايا الى خلق حركة الدفاع عن ضحايا القروض الصغرى التي خاضت اشكال نضالية مختلفة تدريجية انطلاقا من وضع الشكايات لدى مختلف المسؤولين ثم مقاضاة هذه المؤسسات، ثم تنظيم وقفات ومسيرات تنديدية، وامام تعنت هؤلاء المسؤولين وتجميد الشكاية المطروحة لدى المحكمة الابتدائية من قبل الضحايا لجؤا الى التوقف عن تسديد هذه الديون وبالمقابل تقوم المؤسسات بالمتابعة القضائية للضحايا.

ان مايجري بإقليم ورززات هي جرائم خطيرة ترتكبها مؤسسات القروض الصغرى التي تحولت من مؤسسات هدفها المزعوم محاربة الفقر الى شركات استثمارية استنزفت جيوب النساء، هدفها الربح على حساب معانات النساء. ان ما يجري يبين حقيقة نموذج التنمية ومحاربة الفقر وسط النساء الذي مافتئت تطبل له الدولة بعد تخليها عن تلبية الخدمات الاجتماعية التي تستفيد منها النساء بالأساس. فبعد سياسة الخوصصة التي نهجتها الدولة في مختلف القطاعات العمومية الصحة، التعليم، التشغيل، تم تعويض هذا الغياب لدور الدولة بمؤسسات تعطي قروض للفقراء، وبالأخص النساء باعتبارهن الأكثر فقرا، من اجل العلاج والتمدرس والسكن وكل متطلبات العيش اليومية وهو ما القى بالنساء في مزيد من الفقر والحرمان .

■ رامة العاصية

حوار مع احد مؤسسي حركة ضحايا القروض الصغرى

على اثر المعانات التي تعيشها نساء اقليم ورززات بسبب القروض الصغرى تشكلت حركة ضحايا القروض الصغرى وهي اول مبادرة على صعيد المغرب تكشف زيف سياسة محاربة الفقر عن طريق القروض الصغرى. لهذا تقوم جريدة المناضلة بحوار مع احدى مؤسسي هذه الحركة وهي امينة مراد من اجل تسليط الضوء على النضالات النسائية وكسر التعتيم الاعلامي عنها.

● (1كيف نشأت تجربتكن النضالية ضد مؤسسات القروض الصغرى ؟

■ في الحقيقة هي فكرة تمخضت عن الأزمة الاقتصادية التي اصبحنا نعيش، بحيث بتنا محاصرين بمختلف أعباء الحياة وضغوطها من غلاء في المعيشة وارتفاع في الاسعار وكذلك ارتفاع فاتورة الماء والكهرباء وانعدام الموارد في المدينة وهبوط مستوى السياحة التي هي بدورها تقتات منها عدة اسر وإقفال العديد من الفنادق التي تعيل أسر عديدة الشئ الذي اوعز معه صعوبة تسديد أقساط القروض وتعذرها . كما انتبهنا ان دورية الاقساط تكون في بعض الاحيان مزدوجة بحيث انه مثلا في البنك الشعبي للقروض الصغرى تدور عبر 28 يوما مثلا الشهر الذي يحتوي على 31 يوم تكون مجبرا على الاداء يوم 1 في الشهر و يوم 29 في الشهر مما يشكل ثقل كبيرا على الضحايا خصوصا الاتي منهن ملزمات بأداء اقساط كبيرة لكونهن مستفيدات من جميع القروض، بحيث منهن من تؤدي او يتراوح المبلغ الذي تؤديه الى 5000 دهم و 8000 درهم شهريا تتوزع على 5 جمعيات. كما انتبهنا الى ان نسب الفوائد جد عالية وكما انها ليست متساوية بالنسبة لجميع الضحايا فمنها من يعطي القرض انطلاقا من 21 بالمئة الى 40 في المئة، كما اننا نجد بان مؤسسة واحدة يمكن ان تعطي بنسب مئوية مختلفة ولا نعرف كما لا نفهم على ما استندت في ممارسة هده الخروقات كلها.

وهكذا، ارتأينا ان نقوم بحركة احتجاجية بعد ان تجمعنا و تبادلنا الشهادات والأحاديث فيما بيننا نتج عنها اتفاق بحمل الملف و المضي به قدما لوضع حد لهذه الخروقات و الاحتجاج عليها بحدة.

● ماهو الامتداد الجغرافي لهذه التجربة؟

■ تضامننا مع بعضنا البعض نتج عنه اتصالات بالمناطق وتعبئتها استغلينا فيها علاقات الصداقة والقرابة التي تجمع الضحايا بما فيها ورزازات المدينة و النواحي كا اكدز وزاكورة وتاكنيت والمحاميد و القلعة و بومالن تنغير وتزناخت.

● ماهي مطالب ضحايا القروض الصغرى؟

■ النقاط الاساسية في الملف المطلبي :

- تجميد انشطة هذه الجمعيات
- تشكيل لجنة وطنية تمثل فيها لجنة الدفاع عن ضحايا القروض الصغرى وعدد من التنظيمات الحقوقية مهمتها فتح تحقيق شامل في خروقات وجرائم هذه الجمعيات مع الكشف عن جميع الاخلالات بالمال العام .
- تقديم مرتكبي هذه الجرائم والخروقات للمحاكمة.
- تعويض الضحايا ماديا و معنويا.
- حل هذه الجمعيات وتحويل ميزانيتها الى مؤسسات اجتماعية مشهود لها بكفاءتها ونزاهتها في مجال اشتغالها.
- رفع جميع المتابعات القضائية عن الضحايا.
- متابعة جميع المسؤلين المتورطين في ملف متابعة ضحايا القروض الصغرى و الجهات التي تعاونت معها في ذلك.
- فتح تحقيق حول ملابسات تجميد شكاية ضحايا القروض الصغرى.

● ماهي الاشكال الاحتجاجية التي تقومون بها ضد مؤسسات القروض الصغرى التي تنهب النساء؟

■ ان اول ما قمنا به هو التوقف عن الأداء للفت الانتباه لخطورة الملف و أنه يجب الحسم في هذه الخروقات لان ما تقوم به هذه الجمعيات سيؤدي لا محال الى رمي الضحايا الى ماسي لا حد لها، ثم قمنا بصياغة شعارات تخدم القضية فانطلقنا أمام أبواب هذه المؤسسات نفسها فقمنا بوقفات احتجاجية كانت أولها مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى، مؤسسة الامانة، مؤسسة انماء، مؤسسة البركة ثم مؤسسة ارضي للقروض الصغرى، كما قمنا بوقفات تنديدية بمؤسسات حكومية كالمحكمة و العمالة والبلدية، وجبنا جميع الشوارع طولا وعرضا بتحالف مع حركة 20 فبراير وبعض الهيئات السياسية والنقابية. كنا نخوض هذه الاحتجاجات التنديدية بشكل دوري مرة في الاسبوع وكذلك الشأن بالنسبة للمناطق المجاورة كما انها كانت موحدة بنفس التوقيت وبنفس اليوم على مستوى الأقاليم كلها.

● ما موقف المسؤلين من الخروقات القانونية المرتكبة في حق نساء ورززات؟

■ لم تكن مواقف ايجابية لصالح الضحايا فمنهم مثلا من نهج سياسة الأدان الصماء، ومنهم من نهج سياسة التخويف و الوعد والتوعد، فأول ما قمنا به هو طرح شكاية لدى عامل الاقليم الذي طلب منا بدوره مذكرة تحمل جميع خروقات هذه المؤسسات فما كان منا إلا ذلك فوعدنا بأنه سيحمل الملف شخصيا لوزارة الداخلية فما كان منا إلا الانتظار. عندما لم تسفر هذه المحاولة على اي شئ، طرقنا باب العدالة كمحاولة منا للفت انظار المسؤلين لهذه الخروقات اللإنسانية فوضعنا شكاية تحمل خروقات هذه المؤسسات وحتى خروقات مؤجريها في حق الضحايا كما ان هذه الشكاية موقعة من العديد من المنخرطين في الحركة. كانت شكاية جنائية فكانت مفاجئتنا مهولة بحيث و جهنا بالوعد والتوعد وبأننا اكلنا اموال الدولة وانه لن ينزل رؤساء هذه الجمعيات منزلتنا لنقاضيهم وان شكايتنا لن تخرج للوجود ولن يتم تفعيلها ابدا فنحن مطالبون بالسداد أو السجن الذي يعلم الله كم سنتعفن فيه. وعلى اثر وقفة احتجاجية وسط المحكمة طلب منا رئيس المحكمة بعد استدعاء بشكل ودي في حضور وكيل الملك كاستفسار منه على سبب هذه الوقفة الاحتجاجية فشرحنا له القضية وما تتضمنه من خروقات على جميع الأصعدة، كما امددناه بنسخة من المذكرة التي اعطينا للسيد العامل والتقرير العام لضحايا القروض حيث انه اشاد بإعجابه بانضباطنا وترتيبنا للملف والتزامنا في الوقفات وبتأطيرنا للضحايا والوقوف بشكل سلمي.

● هل تلقيتم مساندة من طرف الجمعيات النسائية المتواجدة بالمنطقة خصوصا وان القضية هي نسائية بالاخص لكون غالبية الضحايا نساء؟

■ لم نتلقى اي دعم حتى يومنا هدا.

● هل هذه المعانات التي تعيشها النساء بالاخص تنحصر في اقليم ورززات ام هي تشمل كل المناطق ؟

■ بحكم انها سياسة استنزافية بالدرجة الأولى فقد شملت جميع الأقاليم فالاختلاف يكمن في حدتها فقط، ففي المدينة مثلا تمارس مؤسسات القروض الصغرى نشاطها في فترات محددة ويركزون على بعض الشرائح كالموظفين والمخازنية والعمال ورابات البيوت و التلاميذ. اما على صعيد المداشر والقرى في بعض النواحي، فهم يكتفون بوضع مكاتب وسط الأسواق وإعطاء القروض لكل من هب ودب حتى المتسولين والاطفال والتلاميذ فلا حد لسياستهم الابتزازية هذه خصوصا وسط النساء.

● اذن هل هناك امكانية لتوسيع هذه التجربة ؟

■ الملف لديه قوة قانونية لما يحمله من خروقات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك النفسي للضحايا. هذه المآسي يمكن ان تؤذي الى نتائج جد وخيمة والى عدة انفلاتات فهي تمس لقمة عيش المواطن الذي اصبح يعيش شضفا في العيش، فالمشكلة مصيرية بالدرجة الاولى. يجب ان نتابر ونناضل في التصدي لها ونشر الحركة في جميع المدن المغربية حتى نقضي على هذه الظاهرة والآفة الخطيرة، فهي لم تعمل على امتصاص دماء الضحايا فقط، بل هي بمثابة سوس نخرت الضحايا وما يمتلكون. يجب العمل على قطع الرأس وحتى الذيل. فنحن عازمون على المضي قدما في الملف والنضال بشكل جماعي من اجل تحرير الضحايا من قيود الاستعباد هذه التي تنهجها هذه المؤسسات.

انتفاضة الريف تكشف القناع عن وجه الاستبداد السياق العام

كشف الهجوم الأخير على ساكنة مناطق "ايث بوعياش، بوكيدارن، امزور ن" بإقليم الحسيمة، جراء انخراطها في أشكال نضالية للتعبير عن مطلبها الاجتماعية، عن الوجه الحقيقي للاستبداد بعدما ذابت كل المساحيق التي تجمل بها مسايرة للمد النضالي الذي أعقب الديناميكية النضالية التي انطلقت ما بعد 20 فبراير2011، فبعد تنصيب حكومة الواجهة سارعت إلى الإعلان عن عزمها استرجاع هيبة الدولة لتأبيد سياسات معادية للكادحين (قمع انتفاضة تازة والأحكام القاسية في حق معتقليها، ترتيبات لتصفية صندوق المقاصة، الإعلان عن الاقتطاع من أجور المضربين تمهيدا لتمرير قانون النقابات والإضراب...) .

التاريخ يعيد نفسه

تدخل قوات القمع بمختلف فيالقها وما خلفه من جرحى ومعتقلين ونهب منظم لممتلكات بالكاد استطاع التجار البسطاء الحصول عليها خاصة ببوكيدارن ، لم تضاهيه إلا شراسة قمع قوات الجيش إبان سحق انتفاضة (1958-1959) التي تفجرت احتجاجا على ترتيبات ما بعد اتفاقية اكس ليبان الموطدة لدعائم استعمار غير مباشر يحفظ استمرار مصالح القوى الامبريالية، علما أن الذاكرة الجماعية لساكنة الريف ظلت تحتفظ بالادعاءات المغرضة لأبواق النظام ومداحيه التي بررت آنذاك الهجوم القمعي وسوقته كتدخل لاستتباب الأمن بعد الاقتتال بين أبناء المنطقة، وهو ما عمل المداحون الجدد على تكراره من خلال نفس الاسطوانة المشروخة عبر إشاعة جو الحقد والكراهية اتجاه المناضلين وقادة الحركة الاحتجاجية ودفع الساكنة للاصطدام معهم دون أن ينجحوا في ذلك، مما جعل قوى القمع الطبقي تصاب بالسعار وتشن غارات ضارية تحت جنح الظلام مثل اللصوص شملت الجميع ولم تستثني احد من الساكنة، خاصة أن الاستبداد فشل في خلق بلطجيته بالمنطقة.

الدور المحوري للحرب الإعلامية

عملت الأبواق المأجورة على توفير غطاء إعلامي للهجمة مضمونه التحريض ضد المناضلين والساكنة واستعداءهم، وتقزيم النضالات وإشاعة الادعاءات المغرضة حولها وربطها بالقوى الأجنبية والحركة الامازيغية واليسار الجذري في ترابط سريالي كما جاء في التغطية المسمومة لجريدة إخبار اليوم في عددها ليوم 18-19 مارس 2012، لكن يضل اخطر ادعاء هو ربط النضالات بمشروع انفصالي وهمي متناسية أن الانفصاليين العقيقيين هم حفنة المستفيدين من الارتباط بالامبريالية، و الذين عملوا طيلة نصف قرن على احتكار ثروات الوطن و مراكمتها لحسابهم الخاص على حساب معاناة الساكنة المهمشة بالريف كما بالأطلس والشرق..... والأحياء الفقيرة بكبريات المدن بما فيها العاصمة نفسها.

كما ضلت هذه الأبواق وفية لنهجها في معاداة الهبات الشعبية و تقزيمها في مظاهر الحرق والتكسير وهو ما أبرزته عناوين من قبيل "الريف يحترق".....إلا أن هذه المرة انقلب السحر على الساحر حيث كشفت الصور والفيديوهات المبثوثة عبر المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي حجم الدمار والنهب الذي أحدثته جحافل القمع التي نهجت سياسة اجتثاث ضد الحركة الاحتجاجية، لم يسلم منها حتى تلاميذ في عمر الزهور، من خلال اقتحام المؤسسات التعليمية و العبث بها.

الدروس المستخلصة

- أعاد الهجوم التأكيد على الطبيعة الثابتة للاستبداد رغم امحاولة تكيفه الحربائي مع مختلف الوضعيات، وهو ما يفند أطروحات المصالحة مع الريف، وطي صفحة الماضي.....التي يروجها المتزلفون المتنكرين للماضي النضالي للمنطقة والمتاجرين به.
- أبان عن الدور الحيوي للإعلام الجماهيري و المواقع الالكترونية مواقع التواصل الاجتماعي في التعبئة وتوثيق فضائع القمع وتفنيد ادعاءاته الزائفة.
- كشف عن ضعف وتشتت القوى المفترض قيادتها للنضالات وتوجيهها، ففي غياب مطلق للنقابات اكتفت قوى اليسار الأهم وزنا بالرصد وإصدار بيانات الشجب والاستنكار .
- بروز الدور الرائد و الميداني لشباب جمعية المعطلين وحركة 20 فبراير في قيادة النضالات.
- فضح المتربصين بالنضالات والمتاجرين بها تزلفا وتملقا للاستبداد حيث أضحت مناوراتهم مكشوفة أكثر أمام سكان المنطقة رغم تسلل البعض من نافذة حقوق الإنسان وهو ما كشفه التعامل الانتقائي مع الاشكال المؤازرة للمعتقلين.
- يضل الإطار الممركز للنضالات الحلقة المفقودة وهو ما يفرض ملحاحية وجوده لتجميع الطاقات وتحصين المعارك من الاختراق و الالتفاف.

يعد غياب منظمة سياسية تعبر عن مصالح الطبقة العاملة و عموم الكادحين نقطة ضعف النضالات الجارية، إن مهمة بنائها في معمعان النضال من خلال الاستفادة من تجارب شعبنا و نضالات كل الشعوب المضطهدة، واجب على كل المناضلين المنتسبين للنضال ضد النظام الرأسمالي التبعي، و ضد البورجوازية. دون هذه المنظمة ستبدد طاقة النضال كتبدد البخار خارج مكبس.

■ م. أمقران - الحسيمة : مارس 2012

نظـــام الكوطا والحركة النسائية بالمغـــرب

بعد أن نجحت الملكية في استقطاب جزء هام من الحركة النسائية المغربية بعد تعديلات مدونة الأسرة في 2004 ، استمرت في توجيه اهتماماتها الأساسية نحو ما تطرحه من قضايا تهم النساء "كمحاربة فقر النساء" "والعنف اتجاههن" تم المشاركة السياسية للنساء التي فرضت جميعها من قبل المؤسسات الدولية كالبنك العالمي و الأمم المتحدة. و سنركز حاليا على مسألة المشاركة السياسية للنساء أو ما يسمى بنظام الكوطا لنعرف بتجربة الميز الإيجابي على المستوى الدولي و نستعرض التزامات المغرب الدولية تجاه هذه المسالة تم السياق الذي فرض دسترة مبدأ المناصفة(حصة 50%للنساء داخل المؤسسات المنتخبة)، و علاقة الحركة النسائية بمبدأ الكوطا.

مفهوم الميز الإيجابي_

يعد الميز الإيجابي مبدأ لاستدراك الفروق بين جماعات غير متساوية يعتمد على اللامساواة _من أجل بلوغ المساواة الفعلية، وذلك عن طريق معاملة البعض معاملة تفضيلية. تهدف _تدابير الميز الإيجابي إلى استعادة المساواة في الحظوظ التي يحد منها عاملان أساسيين هما: _الممارسات العنصرية و التمييز الجنسي ثم تفاقم اللامساواة الاجتماعية و الاقتصادية. عندما _يتعلق الأمر بالحد من الممارسات العنصرية و التمييز الجنسي فإن مبدأ الميز الإيجابي _يتطلب تحديد "فئة مستهدفة" من خلال ما يحدد هوية الفرد(الجنس، العرق، الأصل، الانتماء _إلى جماعة على أساس اللون أو الدين) أو الاعتماد على الإحساس الذاتي بانتماء الأفراد إلى _مجموعة ما. أما في حالة اللامساواة الاقتصادية و الاجتماعية فيعتمد تحديد المعنيين بالميز _الإيجابي على معيار وحيد مرتبط بالوضع الاجتماعي و الاقتصادي._

إن الميز الإيجابي، إذن، هو فعل يرمي إلى إلغاء لامساواة مرتبطة بالماضي أو الحاضر _تعرضت لها مجموعة أشخاص، وذلك بتمتيعهم مؤقتا ببعض الامتيازات التفضيلية. ويختلف _استعمال هذا المفهوم من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يستعمل الفعل _الإيجابي عوض الميز الإيجابي الأكثر تداولا في فرنسا بعد أن انتقل إليها من كندا. كما _تختلف وتتعدد مجالات تطبيق الميز أو الفعل الإيجابي. في الولايات المتحدة الأمريكية تم _إقرار الفعل الإيجابي منذ الستينات كسياسة ذات أولوية للانتقال من نظام اضطهاد مؤسساتي _إلى إعلان مبدأ المساواة في الحقوق و الحظوظ لصالح المجموعات المضطهدة، خاصة _السود. بينما في فرنسا تم اعتماد الميز الإيجابي لتجاوز الاختلالات المجالية عبر التوجيه _المتزايد للنفقات و الخدمات العمومية صوب الأكثر فقرا وهشاشة، بالإضافة إلى تطبيق هذا _الإجراء لإرساء المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي._

ويمثل "نظام الحصص لصالح النساء شكلا من أشكال الميز الإيجابي. فقد تبنت المؤسسات _الدولية، و في مقدمتها الأمم المتحدة، هذا المبدأ و قامت بممارسة ضغوطات على الصعيد _العالمي كي تتبنى الحكومات تدابير الفعل الإيجابي لتشجيع ولوج النساء إلى السياسة. ففي _المؤتمر المنعقد في بيكين 1995 اتخذت مجموعة التزامات صارمة تحث على الميز _الإيجابي اتجاه النساء. و شجعت الأمم المتحدة الحكومات على تطبيق "الفعل الإيجابي" _للرفع من عدد النساء المنتخبات إلى مراكز السلطة وذلك بتحفيزها على اتخاذ مبادرات _تعطي امتياز لمكانة النساء. _

نظام الحصص لرفع تمثيلية النساء السياسية في المغرب

تبنت الدولة نظام الحصص من أجل رفع تمثيلية النساء السياسية تماشيا مع التزاماتها _الدولية فيما يخص المساواة بين الجنسين، خاصة الفصل الرابع من اتفاقية سيداو [القضاء على كل أشكال الميز ضد النساء]القاضي _باتخاذ تدابير خاصة ومؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة بين الرجل و المرأة، و الهدف الثالث _من أهداف الألفية من أجل التنمية المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين. ففي سنة _ 2002جرى تعديل القانون المنظم للبرلمان بتخصيص لائحة انتخابية وطنية تخصص 30 مقعد في _البرلمان للنساء و لائحة انتخابية تكميلية في الجماعات القروية و المقاطعات(الفصل 204-1 _و204-2 من مدونة الانتخابات). وجرى كذلك إنشاء لجنة استشارية تسمى لجنة المساواة و _تكافؤ الفرص، وذلك لتشجيع المساواة داخل الجماعات المحلية المنتخبة(الفصل 14 من _الميثاق الجماعي). و في نفس السياق تقوم الدولة بدعم الأحزاب السياسية و الجمعيات التي _تنشط في مجال تقوية المشاركة السياسية للنساء عن طريق صندوق لدعم تمثيلية النساء. _رصدت لهذا الصندوق في السنة الأولى من إنشائه 10 مليون درهم و يبلغ سقف الكلفة _الإجمالية للدعم 200 ألف درهم لكل مشروع. و لتقوية القدرات التمثيلية للنساء تم تشكيل _لجنة مركزية تتكون من ثمانية ممثلين من الأحزاب و ستة ممثلين للحكومة و خمسة آخرين _من الجمعيات النسائية. _

تأتي هذه التدابير كلها لإضفاء طابع الديمقراطية المزيفة على مؤسسات الاستبداد ونيل _رضى المؤسسات الامبريالية المسؤول الأول عن سوء أوضاع النساء و تعميق اللامساواة. _فملايين النساء الفقيرات هن ضحايا السياسات الليبرالية التي تطبقها الدولة عن طريق هذه _المؤسسات. لا يمكن، إذن، لمؤسسات الحكم الفردي المطلق أن تحقق المساواة حتى و إن _تواجدت بها نساء. إن مبدأ الكوطا رغم إيجابيته يظل نفاقا تستعمله الدولة لترويج شعاراتها _المزيفة حول المساواة و محاربة أشكال التمييز ضد النساء. _

مبدأ الكوطا بعد حركة 20 فبراير_

ما كانت الدولة ستمنح للحركة النسائية ما منحت لولا الدينامية النضالية التي فجرتها حركة 20__ فبراير. فبعد موجات النضالات العارمة التي عمت المغرب بعد 20 فبراير و المناخ _العام الذي فرضته السيرورات الثورية بالمنطقة المغاربية و العربية، قام النظام المغربي في _مدة قصيرة بإصلاحات دستورية لا تمس طبعا مرتكزات الحكم المطلق. إصلاحات هدفها _الأول الالتفاف على مطالب حركة 20 فبراير. لبى دستور 2011 مطلب الحركة _النسائية(مأسسة الثلث في أفق المناصفة)، بل تجاوزها بدسترة مبدأ المناصفة(حصة 50% للنساء داخل المؤسسات المنتخبة) و إحداث هيئة _للإنصاف و مكافحة كل أشكال التمييز التي أدرجت في الفصل 19 من الدستور. نص _الدستور على مبدأ المناصفة وباقي الإصلاحات الشكلية لعاملين أساسيين هما: الدفاع عن _نموذج الديمقراطية الذي تفرضه المؤسسات الإمبريالية على البلدان التابعة، خاصة بعد _سقوط رموز الديكتاتورية العميلة في كل من تونس و مصر. كما كان النظام في أمس الحاجة _للدعم السياسي للحركة النسائية التي كانت بالفعل طرفا في الحملة من أجل تمرير دستور _العبيد الذي اعتبرته استجاب لمطالبها. إن معركة المساواة غير قابلة للفصل عن نضال الكادحين و الكادحات من أجل _نظام ديمقراطي يلبي حاجيات النساء و الرجال ويضمن الحرية و الكرامة لكليهما. _

الحركة النسائية المغربية و نظام الكوطا

بعد التعديلات المدرجة في مدونة الأسرة لسنة 2004و التي اعتبرتها الحركة النسائية _ثورة بيضاء، وجهت "نضالاتها" صوب المطالبة بتبني نظام الكوطا لتمكين النساء من رفع _تمثيليتهن السياسة في المؤسسات المنتخبة._

رغم إقرار نظام الكوطا منذ الانتخابات البرلمانية 2002 ، ظل حضور النساء في المؤسسات _المنتخبة ضعيفا. ففي الانتخابات الجماعية 2003 لم تتجاوز نسبة النساء __0.5%__ في _الجماعات المحلية، الشيء الذي اعتبرته الحركة النسائية لا يعكس نسبة النساء في المغرب. _واصلت الحركة النسائية نضالها من أجل تقوية وجود النساء في المؤسسات في إطار حركة _أطلقت على نفسها الحركة من أجل ثلث المقاعد المنتخبة في أفق المناصفة. فور تأسيس هذه _الحركة في سنة 2006، قامت برفع مذكرة مطلبيه للحكومة لأجل مناقشتها وإدماجها ضمن _التعديلات المحتملة في مدونة انتخابات 2007، و ذلك لاعتمادها كقانون يضمن حق النساء _في ثلث المقاعد المنتخبة._

_ و تتلخص مطالب هذه الحركة في نبذ نظام الاقتراع الأحادي بالأغلبية و الإبقاء على نمط _الاقتراع اللائحي بالتمثيل النسبي، وتعزيزه بمجموعة من الإجراءات التقنية التي تضمن _حصول النساء على ثلث مقاعد المجالس المنتخبة و إدماج مقاربة النوع في كل _مراحل العملية الانتخابية و ميثاق جماعي مستجيب لمقاربة النوع(لجنة المساواة و تكافؤ _الفرص ، الفصل 14 من الميثاق الجماعي).

يبين نضال الحركة النسائية في المغرب _الاندماج الكلي لهذه الحركة في مؤسسات الدولة دون أدنى معارضة، فهي تتبع كل الخطوات _التي يحددها لها النظام على شاكلة الأحزاب التي تنتمي لها مكونات هذه الحركة. لم تتجرأ _الحركة النسائية بعد احتواء معظم كوادرها على إثارة مطالب النساء اللائي يشكلن غالبية _المحرومين من الحقوق في المغرب. فالنساء يعانين الويلات جراء السياسات الليبرالية التي _تطبقها الدولة. فبسبب تقليص ميزانيات القطاعات العمومية تحرم النساء من حقهن في _الصحة و التعليم و الشغل مقابل ارتفاع نسب الأمية و الأمراض و الوفيات والبطالة في صفوفهن. هكذا وضع لا يشغل بال الحركة النسائية. لا تكترث الحركة النسائية اليوم بالنضالات الاجتماعية التي _تشكل النساء قاعدتها الجماهيرية (في افني و طاطا و تازة...).و لم تسع يوما لبلورة _المطالب النسائية "الكفيلة بتحقيق المساواة الحقيقية، بل نراها مندرجة كليا في تبني برامج الدولة و البنك العالمي، خاصة مقاربته "للتنمية ومحاربة فقر النساء".

الحركة النسائية بعد دستور 2011

بعد إقرار دستور 2011 عادت الحركة النسائية للواجهة للتأكيد على مطلبها المتمثل في تمكين النساء من المراكز _المنتخبة في إطار "الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة"التي تعد امتداد "للحركة من أجل ثلث _المقاعد المنتخبة في أفق المناصفة". طالبت الحركة النسائية هذه المرة بنصف المقاعد معتمدة على مبدأ المناصفة الذي ينص عليه الفصل 19من الدستور.

لا يعد دسترة مبدأ المناصفة نتيجة نضال _الحركة النسائية. فرغم التزامها التام بتوجيهات الدولة واكتفائها بالاستجداء لم تنل حتى الثلث _الذي ترافعت من أجله إبان مناقشة مدونة انتخابات 2007. حصلت الحركة النسائية، إذن، على مبدأ _المناصفة نتيجة السيرورات الثورية في المنطقة و الدينامية النضالية التي فجرتها حركة 20 _فبراير. تنازل النظام عن هذا المطلب الشكلي لتفادي تجدر المد النضالي و ضمان كسب الحركة النسائية إلى جانبه في معركة ديمقراطية الواجهة. و يفضي تكريس هذا المبدأ عن طريق الهيئات و المؤسسات و اللجان التي ستتشكل لهذا الغرض بمزيد من مأسسة الجمعيات المشكلة للحركة النسائية، مما سيفقدها المزيد من استقلاليتها، خاصة و أن انخراطها في البرامج المدرجة في هذا السياق تعد شرطا للحصول على التمويل المادي لصالح الجمعيات النسائية.

إن الحركة النسائية في المغرب سائرة في الانفصال عن مطالب جماهير النساء _اللائي يعانين القهر و الحرمان بسبب هذا النظام الذي تستجديه هذه الحركة من أجل _الحصول على المقاعد. _

لمياء إحسان

المراجع

- ما هي سياسة الميز الإيجابي، كوينالي كالفيز، مجلة بدائل اقتصادية، يناير 2005
- موقع نساء، سياسة وديمقراطية، ايمانويل هبرت و شونتال مايي
- وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة و التضامن، ملف الحملة الوطنية الثانية التحسيسية لرفع من المشاركة السياسية للنساء، 07 مارس .2009
-التقرير الدوري الثالث و الرابع حول اتفاقية سيداو المقدم من طرف وزيرة التنمية الاجتماعية و الأسرة و التضامن في جنيف في 24 يناير 2008
-وزارة التنمية الاجتماعية و الأسرة و التضامن: الندوة الوطنية "المشاركة السياسية للنساء في الوسط القروي رافعة التنمية المحلية"، 16 يوليوز 2008.
- أرشيف جرائد: المساء، الصحراء.
- خلاصات اللقاء الوطني الرابع "للحركة من أجل ديمقراطية المناصفة"، 20 غشت 2011

حفزت الثورات الجارية بشمال إفريقيا والشرق الأوسط حركة النضال السياسي والإجتماعي بالمغرب ليشهد دينامية نضالية غير مسبوقة في ريادتها نضالات

الطلبة الثوريون: المغرب بعد الدستور الممنوح والإنتخابات..دولة الإستبداد تلتقط أنفاسها والقمع في كل مكان

حركة 20 فبراير و تنامي النضالات القطاعية الأخرى، حاول النظام في البداية قمع هذا الحراك غير المسبوق لكنه يدرك أن القمع المادي المباشر قد ينقلب عليه بنتائج عكسية،لقد تعلم لحظتها من مدرسة الثورة التونسية .ولم يتم اللجوء للقمع بُعيد انطلاق التعبئات الكبرى لحركة 20 فبراير إلا نادرا حيث اكتسحت لحظتها الحركة الميادين والساحات وانتزعت حرية التظاهر والإحتجاج وباتتا مضمونتين.

_ تسبيق العصا على الجزرة..ماذا تغير بين الأمس القريب واليوم ؟

استطاع النظام تدبير الوضع بمناورة سياسية حيث قام بإعادة تدبيج دستور 1996 ليولد الدستور عينه مادام لا يمس من جوهر الحكم المطلق شيئا، وأقدم على تنظيم انتخابات برلمانية قبل أوانها لتكون حكومة " الإسلاميين " بعد الدستور ثاني صنائعه ويبقى باب الجانب الإجتماعي مفتوحا على مصراعيه للسخط والاحتجاجات الشعبية .

لم يمض على تنصيب حكومة الواجهة شئ حتى انفجرت احتجاجات شعبية بتازة واجهها النظام بعصاه الغليظة. وحُوكم عشرات المعتقلين وانتهى بهم المطاف في السجن، وسقط نبيل الزوهري شهيدا آخر على درب الحرية.

ذروة القمع شهدته بني بوعياش (مسقط رأس الشهيد كمال الحساني) في أوائل شهر مارس، حيث وُجهت الاحتجاجات بالرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه واقتُحمت المنازل وعُذب المعتقلون في المخافر لحد الموت. وعلى منوال بني بوعياش حُقنت إمرزورن المتضامنة جرعة من قمع النظام كذلك ومجددا أحيل عدد كبير من المعتقلين ومن بينهم ناشطون حقوقيون على المحكمة الإبتدائية وبعضهم على غرفة الجنايات وصدرت بحقهم أحكام سجنية ثقيلة بدل منحهم مناصب شغل وتلبية مطالبهم الإجتماعية.

سارت مدينة إيفني على نحو إعادة سيناريو سنوات 2005و 2008 بعد أعمال عصيان واسعة بالمدينة كان أن اعتقل على إثرها ياسر النجاحي وحُكم عليه بشهرين سجنا نافذة وغرامة 500 درهم بتهمة " قطع الطريق العام والتجمهر المسلح وإهانة موظفين عموميين ".إنها سياسة إخضاع وترهيب لكل من سولت له نفسه الخروج إلى الشارع لتلوح قبضته المشدودة في السماء ولتصدح حنجرته بشعارات الحرية والكرامة والعدالة الإجتماعية. _ القمع..سيف مسلط على طلائع النضال

طرد من العمل واعتقالات ومحاكمات وإيداع في السجون هذا هو حال الطلائع المناضلة بالمغرب،هكذا جرى طرد رفيقنا الإشتراكي الثوري _ مناضل تيار المناضل-ة- مصطفى السندية من العمل والحكم على عبد الجليل أكاضيل بحكم ثقيل أربع سنوات سجنا نافذة، كما تم اعتقال رفيقينا حميد احميمة وسعيد بابا كذلك في إطار نضالاتهم مع المعطلين-ات حاملي-ات الشهادات، وأمضى الرفيق حميد شهرا في السجن ، ويبقى الحديث عن المعتقلين السياسيين بالمغرب _ غداة تنصيب اللحية مكان الشارب المحلوق- حديثا ذو شجون أو هو ذو سجون

.. _ ا تضييق مسلسل مستمر تتعرض له الإطارات المناضلة:

شمل التضييق العديد من الجمعيات والإطارات المناضلة لعل أهمه الذي تتعرض له جمعية أطاك المغرب فبعد منعها من عقد مؤتمرها الرابع تم حرمانها من تجديد وصل إيداعها القانوني وإغلاق مقرات مجموعاتها المحلية ورفض تجديد مكاتبها، هذا ما ينطبق أيضا على الجمعية الوطنية لحاملي-ات الشواهد المعطلين-ات بالمغرب التي ما فتئت ترفع شعارالشرعية ، وأيضا الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي يستمر مسلسل التضييق في حقها

. _ المناضلون النقابيون الكفاحيون بين السندان ومطرقة عسف البيروقراطية النقابية:

النضال،مصالح الطبقة العاملة، الإضراب...الخ الخ، كلها كلمات ستسمعها على لسان البيروقراطيات النقابية .مجرد تعويم للكلام.

تنخرط النقابتان الأكثر تمثيلية الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والإتحاد المغربي للشغل في سياسة " الشراكة الإجتماعية " أو بالأحرى سياسة التعاون الطبقي (إدارة الظهر للطبقة العاملة) مع أرباب العمل ودولتهم، ولأن مصلحتها إلى جانب مصالح أرباب العمل ودولتهم، تخشى البيروقراطية النقابية أي عمل نقابي كفاحي، هكذا جرى طرد العديد من المناضلين النقابيين الكفاحيين ببوعرفة وورزازات وغيرها ولعل آخر حروبها المقدسة هي قرار حل الفرع الجهوي للإتحاد المغربي للشغل بالرباط وجميع أجهزته وطرد المناضلين النقابيين الكفاحيين. _ اعتقال معاذ بلغوات " الحاقد ".. والصوت لا زال حرا:

بمجرد عودته من بني ملال حيث نشط حفلا فنيا لحركة 20فبراير هناك وأمام منزل عائلته اختطف معاذ بلغوات. وهذه هي المرة الثانية التي يتم فيها اعتقاله بهذه الطريقة الملتبسة والغريبة. يتابع حاليا " الحاقد " هو ورفيقه في حركة 20 فبرايرالدار البيضاء يونس بلخديم في حالة اعتقال بتهمة " إهانة موظفين عموميين والإساءة لهيئة عمومية منظمة "، تلك الإساءة التي استشفوها من أغانيه !!!!

لكم قول ذلك أما عن سبب اعتقاله الحقيقي فلا يخفى على عقل سوي ، لكم كذلك الزج به في السجون دهرا من الزمن، لكن ما الحال وأغانيه التي تصدح بها حناجر آلاف الشباب في كل مكان..في كل المظاهرات اعتقلوها كذلك. _ الحركة الطلابية من معادلة القمع:

ستتعرض الشروط المنتجة لتخريج الجامعة للأطر وخاصة في مجالات التعليم والوظائف الإدارية والخدمات لانقلاب، فبعد ملأ الفراغ الناجم عن رحيل الفرنسيين وتقلص الإحتياج برزت ظاهرة بطالة خريجي-ات الجامعات، هكذا جرى كبح نفقات التعليم وتغير مستوى نوعيته وتمويله بخلق الشروط البيداغوجية لذلك.

منذ تشكلها ناضلت الحركة الطلابية في إطارها أوطم ضد هذه الشروط و السياسات العامة التي انتجتها، فدخلت بذلك خط الصراع الدائم مع النظام.

في هذا السياق ما زال النظام يصعد من حملاته القمعية ويقمع بوادر أي معركة طلابية كفاحية طويلة النفس تحمل في أحشائها بوادر تنظم وإن بشكل بدائي. وكما يحدث دائما يبدأ مسلسل قمع أي معركة طلابية بعسكرة الجامعة واستفزاز الطلاب-ات، لقد سجل التاريخ دائما أن المبادر بالعنف هو جهاز الدولة القمعي، التاريخ يعيد نفسه.. هذا ما وقع بالقنيطرة حيث تم عسكرة جامعة ابن طفيل والحي الجامعي-الساكنية لتدخل الجماهير الطلابية في مواجهات الدفاع عن الحرم الجامعي، واقتُحم الحي الجامعي واعتُقل عشرات الطلاب-ات أطلق سراح البعض منهم فيما سيحاكم 16 طالبا بينهم الرفاق من موقع القنيطرة الذين شاركوا في ندوة التعليم بأكادير.في حين لا زال مناضلو الإتحاد الوطني لطلبة المغرب بفاس مجموعة محمد غلوط (محمد الزغديدي،محمد فتال،إبراهيم السعيدي) ومعتقلي تازة (عز الدين الروسي، طارق الحماني، يوسف أحجيج) وكذا معتقلي الراشيدية قابعين بالسجون ومضربين عن الطعام لمدد طويلة.

_ ما العمل

إزاء القمع المتصاعد على الحركة الإحتجاجية بكل أطيافها لم يعد من سبيل غير تقوية أواصر التضامن بين كافة منظمات النضال العمالية والشعبية والشبيبية والإرتقاء فوق كل " الأعمال الدعائية الصرفة " التي يحكمها منطق المزايدات وصراع المواقع.

هم منظمون لننتظم نحن أيضا.. فالنضال مثل كل شئ ينظم ويكتسب

الطلبة الثوريون www.etudiantrevolutionnaire.info

المغرب في 31 مارس 2012

■ بقلم: الطلبة الثوريون

السيـــــــــــــــرورة الثورية بالعالم العربي والقضية الفلسطينيـــــــــة

نظم فصيل الطلبة الثوريين في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، بكلية العلوم _جامعة القاضي عياض بمراكش، إحياء لذكرى يوم الأرض. كان ذلك بنقاش حول القضية الفلسطينية في ضوء التطورات الراهنة. أسهم تيار المناضل-ة برأي في الموضوع ادلى به الرفيق علي أموزاي، ندرجه فيما . [المناضل-ة]

منذ هزيمة حزيران/يونيو عام 1967 ومع أفول القومية العربية، غالبا ما اعتبرت فلسطين بما هي آخر معقل (أو طليعة) النضال ضد الامبريالية وضد الصهيونية بالشرق الأوسط. إن استمرار مقاومة الفلسطينيين ضد الاحتلال والاستيطان الإسرائيليين، بدءا من الكفاح المسلح في سنوات 1970، إلى المبادرات المسماة «مقاومة شعبية» (منذ عام 2005)، مرورا بالانتفاضة الأولى (كانون الأول/ديسمبر عام 1987)، طالما شكل مرتكزا لشعوب المنطقة، أيتام تصورات الناصرية و/أو الوحدة العربية.

تطرح التغيرات التي تجتاح اليوم العالم العربي هذه المقاربة «الكلاسيكية»، التي ترى أن سكان المنطقة كانوا يقرون «بتخلفهم» بشكل كبير عن الفلسطينيين، الذين كانوا هم الناجين الوحيدين من سيرورة الجمود السياسي والاجتماعي التي شهدتها سنوات 1970. وكان البعض ذهب إلى حد اعتبار أن العالم العربي لم يعد يشكل فاعلا في التاريخ. وجاء في مقال افتتاحي بجريدة لوموند، في يوم 19 آذار/مارس عام 2011، بشأن الحملة العسكرية قيد التحضير في ليبيا، ما يلي: «يلزم إشراك العالم العربي في العمليات العسكرية. إنه يملك الوسائل للقيام بذلك: فهو يتوفر على مئات من الطائرات المطاردات. ويتمتع بفرصة صنع التاريخ، وليس التأمل فيه». [1].

دون الوقوع في تجاوزات كاتب الافتتاحية _مجهول الاسم- بجريدة لوموند، لا بد من معاينة أن الكفاح الفلسطيني اضطلع لمدة طويلة بدور النضال «نيابة» عن السكان الذين كان قادتهم تخلو منذ مدة مديدة عن الأفكار القومية. والحال أنه منذ بضعة أشهر، لم يعد العالم العربي «ينظر» كثيرا إلى فلسطين، ولكن في الغالب ما «ينظر» الشعب الفلسطيني إلى العالم العربي: فمثلما شكلت، على سبيل المثال، عمليات قصف غزة في فترة 2008-2009 «العناوين الرئيسية» للجرائد العربية، وأثارت موجة تضامن مع السكان في غزة بالمنطقة برمتها، احتلت إطاحة بن علي، ثم من بعد مبارك، «العناوين الرئيسية» بوسائل الإعلام الفلسطيني وأثارت تعاطفا لدى سكان المناطق المحتلة، إن لم يكن الإعجاب، حيال الشعبين التونسي والمصري.

لا يجب فهم هذا التعاطف من وجهة نظر «التضامن الدولي» وحسب. ولكنه يعبر في الواقع عن ما كان أخفاه جزئيا فشل إيديولوجيات القومية العربية: وعي بمصير مشترك لدى شعوب المنطقة، لا سيما بسبب وجود تاريخ مشترك شهد مرحلة استعمار ومرحلة ما بعد استعمار، ولو تفاوتت الأحداث التاريخية الوطنية الحديثة. إن خصوصية الوضع الفلسطيني وبروزه السياسي والإعلامي المفرط منحاه مكانة خاصة في عمليات سيرورة تحديد الهوية الإقليمية. إن التحول الذي ذكرناه للتو يؤكد هذه الظاهرة التي كانت تعكس، في المقام الأول، استمرار سعي شعوب المنطقة لمزيد من الكرامة والعدالة والحريات. ومع اقتحام الشعوب العربية للمشهد السياسي بشكل واضح، يخرج الفلسطينيون من العزلة، ويبدو أنهم على وعي بذلك.

هل يتعلق الأمر مع ذلك بتحول فعلي في وجهات النظر؟ وبعبارات أخرى، هل بوسع التغيرات الجارية المساهمة في إحداث إعادة تشكل القضية الفلسطينية؟ إني أسعى للإجابة على هذه الأسئلة في معرض هذه الدراسة، من خلال ثلاثة مراحل: بادئ ذي بدء، باستحضار أن قضية فلسطين كانت، بعد قيام دولة إسرائيل، قضية عربية، ثم، سيكون من الضروري طرح الاستقلال الذاتي التدريجي للقضية الفلسطينية قبل العمل في آخر المطاف، على تحديد أولى التأثيرات البارزة للسيرورة الثورية الجارية ، على الساحة الفلسطينية.

قضية فلسطين: قضية عربية

غالبا ما ينسينا التاريخ الحديث أن القضية الفلسطينية (الكفاح من أجل الحقوق الوطنية للفلسطينيين) كان في المقام الأول قضية «فلسطين» (النضال من أجل تحرير أراضي فلسطين)، وعلى هذا النحو، قضية عربية. رفضت الدول العربية تقسيم عام 1947 وكان عديد منها في حالة حرب ضد إسرائيل خلال ثلاث مرات (1948، 1967، 1973). لما دعمت جامعة الدول العربية عام 1964 خلق منظمة التحرير الفلسطينية ((OLP، فلم يكن الأمر لتمكين الفلسطينيين من التوفر على ممثلهم الخاص بقدر ما كان لإعادة ترسيخ زعامة الدول العربية على كل ما يتعلق بقضية فلسطين.

اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني الأول («برلمان» منظمة التحرير الفلسطيني)، بالقدس في أيار/مايو عام 1964 تحت إشراف وثيق من الأنظمة العربية، لاسيما من مصر والأردن. أكد أحمد الشقيري، الذي كان على رأس أو لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ((CEOLP، وهو شخصية توافقية نسبيا لدى الأنظمة العربية، أكد في خطابه الافتتاحي، ما يلي: » أن انبثاق الكيان الفلسطيني في مدينة القدس لا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية ولكننا نهدف إلي تحرير وطننا المغتصب غرب الضفة الغربية. ونحن لا نتعرض للكيان الأردني لا من قريب ولا من بعيد، لأن هذه الأرض كانت عبر التاريخ، ملجأ لنفس الأمة ولم تشكل سوى وطنا واحدا» [2]. وتم شن نضال حقيقي، في سنوات 1960، لكي يتحمل الفلسطينيون هم بالذات مسؤولية حل قضية فلسطين. كان ذلك علة الوجود بالنسبة لحركة فتح، التي تأسست عام 1959. استخلص مؤسسو حركة فتح من هزيمة عام 1948 ومن عجز الأنظمة العربية عن تحرير فلسطين، ضرورة تحملهم مسؤولية حل القضية الفلسطينية هم بالذات. هذا ما سماه البعض «فلسطنة» النضال [3]، ما سنفهم منه هنا بما هو مشروع يسعى الفلسطينيون من خلاله هم بالذات لإعادة التحكم بقضية تعتبر بما هي مصادرة من قبل الأنظمة العربية. تعتقد النواة القائدة في حركة فتح، أن الدول العربية

عاجزة عن خوض نضال ضار من أجل استعادة فلسطين لكونها تخضع فلسطين لمصالحها وأهدافها الخاصة، وحولتها في الواقع إلى مرتبة ثانية.

ترفض حركة فتح الشعار الشائع في أوساط مناصري الوحدة العربية: «ستفضي الوحدة العربية إلى تحرير فلسطين». بل يحملون مسؤولية هزيمة عام 1948 إلى الأنظمة العربية، مؤكدين على سبيل المثال أن تدخل الجيوش العربية «فشل لأن الدول العربية أبعدت القوى الفلسطينية الحية من المعركة بلجم أنشطتها العسكرية الثورية» [4]. وترى حركة فتح، أن تحمل مسؤولية حل القضية الفلسطينية من قبل الأنظمة العربية ليس خطأ وحسب، بل أيضا عائقا في طريق تحرير فلسطين. ومن هنا جاءت الضرورة لإنشاء حركة فلسطينية مستقلة، متحررة من كل وصاية عربية، تتمتع بهياكلها الخاصة بها، وبرنامجها الخاصة، وقيادتها الخاصة وهيئات تقرير خاصة بها. منحت هزيمة حزيران/يونيو عام 1967 صدى هاما لخطاب حركة فتح، التي ستتحكم بمنظمة التحرير الفلسطينية في فترة 1968- 1969حول شعار الفلسطنة. ستعمل حرب عام 1973، التي أكدت خلالها الدول العربية أنها لم تعد تسعى لاسترجاع فلسطين عسكريا، على إثبات مواقف حركة فتح وسيرورة الفلسطنة التي ترافقت مع نزع إضفاء الطابع العربي على النضال من أجل تحرير فلسطين. وبالفعل، تشكل الاستقلالية التي اكتسبتها الحركة القومية الفلسطينية هي أيضا انعكاسا لانسحاب الدول العربية من مجال الكفاح ضد إسرائيل، وهذا عامل محدد للجمود السياسي بالمنطقة العربية منذ سنوات 1970.

استقلال ذاتي فلسطيني نسبي

يلزم إضفاء النسبية على الاستقلال الذاتي المكتسب على ذلك النحو.

بادئ ذي بدء، تخضع حركة فتح (ومنظمة التحرير الفلسطينية) لتبعية الأنظمة العربية من الناحية المالية. بدءا من سنوات 1960، قامت حركة ياسر عرفات، التي كانت تدعو إلى الكفاح المسلح، بدق أبواب خزائن التمويل العربية: في عام 1962، حل أبو جهاد بالجزائر التي التقى بها قادة جبهة التحرير الوطني الذين أبدوا له نيتهم في دعم حركة فتح. وستوافق سوريا والعراق الدولتين البعثيتين هما أيضا على منح دعم مادي للحركة واستضافة معسكرات التدريب. كانت فتح تسعى للعب على التناقضات الداخلية بالعالم العربي من خلال الاعتماد، في حالة العراق وسوريا، على أنظمة منافسة لمصر الناصرية، بالأحرى منذ فشل الجمهورية العربية المتحدة. ستفضي تلك السياسة بياسر عرفات إلى مناشدة بعض المقربين إليه للبحث عن دعم مالي من العربية السعودية. وفي عام 1964، بعث قائد حركة فتح خالد الحسن لإقامة علاقة مباشرة مع السلطات السعودية، وأثناء ذلك في شخصية وزير البترول السعودي أحمد زكي يماني. سينظم هذا الأخير لقاء بين ياسر عرفات والملك فيصل، الذي سيقدم مبلغا ماليا ضخما لحركة فتح.

وقعت حركة فتح في وضع مزدوج ومتناقض خلال مطالبتها بالاستقلال الذاتي، لاعتمادها على التمويل والدعم المادي الأجنبيين، لاسيما العربيين. في المقام الأول، يخضع الدعم المادي لرهانات التحالفات الإقليمية: تضع هشاشة هذه التحالفات حركة فتح في موقف حرج للغاية. هكذا ومنذ عقود عديدة في وقت لاحق، سيكون لهذه «الخطيئة الأصلية» التي اقترفتها حركة فتح انعكاسات خطيرة لما سيقدم ياسر عرفات دعمه لصدام حسين خلال حرب الخليج الأولى، مما سبب في استنزاف مالي حقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي المقام الثاني، تلح الدول الـ«مانحة» بكونها تتمتع بحق مراقبة أنشطة حركة فتح. هكذا سرعان ما ستفضل العراق، ثم سوريا، بعد محاولات عديدة للتدخل في الشؤون الداخلية لفتح، تشجيع خلق حركات «فلسطينية» تابعة لها في الواقع، قصد اكتساب وزن داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

ويعمل عنصر ثان على تعزيز طابع التبعية الذي تخضع له فكرة الاستقلال الذاتي التي تطالب بها حركة فتح (الذي سترثه منها منظمة التحرير الفلسطينية): إنه مبدأ «عدم تدخل الفلسطينيين في الشؤون الداخلية العربية». تم الاعتقاد بأن هذا المبدأ منطقي وعادل مقابل المطالبة باستقلال الحركة الفلسطينية الذاتي وعليه مقابل «عدم التدخل العربي في الشؤون الداخلية الفلسطينية». لكن في الواقع يبدو أن هذا المبدأ، هو أيضا، مكمن ضعف هيكلي كبير لحركة فتح، ستترتب عنه عواقب وخيمة، بالأردن ثم بلبنان. إن فكرة عدم التدخل هي في الواقع متناقضة على نحو مزدوج:

-إنها ترسم خط مساواة، اعتمادا على مبدأ المعاملة بالمثل، بين كيانات دولاتية مشكلة وبين شعب منفي... بهذه الكيانات. فكل نشاط سياسي فلسطيني في هذه الدول المستضيفة للاجئين يمكن أن تعتبره هذه الدول بما هو تدخل في شؤونها الداخلية. إن حركة فتح بمطالبتها بمبدأ عدم التدخل، تقدم حججا لأنظمة معادية بالفعل، وتمنع نفسها، مسبقا، من التأثير على سياسة الدول التي يعيش فيها أغلبية الفلسطينيين.

-إنها تعني أن من شأن الفلسطينيين الحصول على موقع في جهاز الدول العربية دون أن يخضع هذا الأخير لتحول كبير أو بشكل أدق، دون مساهمة المنظمات الفلسطينية كليا أو جزئيا في النضال ضد أنظمة استبدادية، ومحافظة، بل رجعية. سيشكل هذا التحليل القابل للجدل مصدر نقاشات وتوترات مع منظمات اليسار الفلسطيني مستقبلا.

إن مبدأ عدم التدخل يعزز الطابع التبعي، بل المتناقض، التي تخضع له فكرة الاستقلال الذاتي الذي تطالب به حركة فتح. إنه يعني أنه بالرغم من خطاب نقدي للغاية ضد الأنظمة العربية، فإن الحركة لا تسعى إلى الدخول في مواجهة مباشرة معها. يراهن قادة حركة فتح على دعم الدول العربية في النضال لتحرير فلسطين، وعيا منهم بضعفهم العددي والعسكري. إن التبعية للدول العربية قائمة، وتساهم في تفاقم التموقف المتناقض لحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين السياسي والاجتماعي بالمنطقة منذ سنوات 1970. إن هذا التموقف المتناقض والطابع التبعي الذي تخضع له فكرة الاستقلال الذاتي الفلسطيني على نحو هيكلي سيؤثران باستمرار على الحركة القومية الفلسطينية. إذا كانت قضية فلسطين باتت تدريجيا قضية فلسطينية، فإنها لم تصبح أقل من قضية مندمجة في الجهاز الإقليمي. وفي الوقت الذي يهتز فيه هذا الأخير، ما من شيء يثير الدهشة في واقع أن أبعاد القضية الفلسطينية سرعان ما ستشهد تحولات.